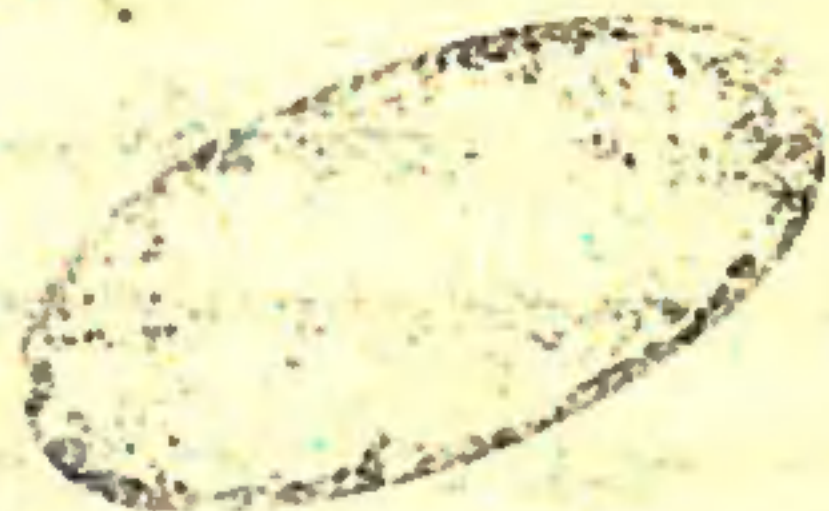


استنسیا هو خاندان امام خاندان القدس
 عازمه واعدی وعلی درویش
 وانا القدر حسن ابن مصطفی
 اکرم علیا بکر امام غازی
 ادریس



~~لاک~~

~~3737~~



Source	Suppl. 115
Author	gizmir
Year	1101
Estimate	699

180

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي انزل من السماء الزمان وخلق من الزمان الانسان وسوى
 بين العبد والامير والسلطان والصلوة على النبي محمد المحفوظ بحاجم بني عدنان
 وعلى آله واصحابه ذوى الكرم والاحسان اما بعد فانه خواتم لتبناط المصباح وشمس
 بالافتتاح بالتعاسى بعضى الاصحاب مستعجلاً بالملك الوهاب قال المصنف فى صدر
 الكتاب **بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله ذالانعام** اما كلمته فيها معنى الشرط
 فلذلك لم يست الفاء فى جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سبويه مما يجوز
 من شئ فزيد منطلق حذفته الجملة الفعلية ثم ابدلت ما منى بها فصار اما فزيد منطلق
 ثم اعطيت الفاء الى الجزاء لمرادهم الابدال بين حرفي الشرط والجزاء لفظاً محصل
 اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمالها فى الكلام على وجهين اول اول ان يستعملها
 المتكلم لتبيين المجهول على طريق الاستيناف نحو جاء الرجلان اما زيد فاكروا واما
 بشرف فاعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارحاً كلام من غير ان يتقدم
 عليها كلام آخره وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها لانياء
 بترها من باب الفعل تعمل فى الظرف خاتمة فان قلت لم يجوز ان يتقرب بقوله
 اردت على معنى اردت بعد الفراغ عن حمد الله ان المظنة يقول ان المظنة على

معنى اردت ان المظنة بعد الفراغ عن حمد الله قلت لما منع وهو ان لان ان
 تقطع ما بعد ما من العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا يقال منطلق
 ان زيداً فمعمول كبرها حتى ان لا يتقدم عليها وقوله جاعل على النحو فى الكلام
 كالملاح فى الطعام كجاء على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفاً للعموم
 شرطه وهو التوافق بينهما تعريفاً وتكثيراً لان الاضافة فيه تقدير الانقضاء
 بخلاف البدل والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله
 لانه لو كان بدلاً منه لوجب ان يكون موصوفاً بصفة لما ثبت من ان النكرة
 اذا ابدلت من المعرفة لا بد ان يتصف بصفة فلما لم يكن موصوفاً فظهر انه
 ليس ببدل فالجواب ان الموصوف مهنأ محذوف ولذا عمل اسم الفاعل
 اعنى جاعل اعتماداً على هذا الموصوف وتقديره الجاعل لنحو ثم حذف الموصوف
 واقیم الصفة ومقامه فى الاعتراض وشبهته النحو بالملاح حيث قال كالملاح
 فى الطعام وجه التشبيه بين النحو والملاح ان استعمال النحو فى الكلام مصلح
 لو ترك استعماله مفسد كما ان استعمال الملاح فى الطعام مصلح لو ترك
 استعماله فيه مفسد ويكون هذا الوجه شاملاً للطرفين المشبه والمشبّه به
 ومن حق وجه التشبيه كونه شاملاً لهما ومن هذا علم فساد قول من قال
 ان وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح كما ان القليل

من الملح يصلح لـ لا الكثير منه لان هذه الوجه مختص بالمشبهة به وهو الملح دون
المشبهة به وهو النحر **و** بحر الصلوة على نبيه وهي من الله الرحمن ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والنبى فيجبل ابايهم فاعل من بناءى اخبر حتى
الرسول به لانه مجبر من الله تعالى خففت الهمزة بقلبها ياء ثم ادغمت واما معنى
مفعول من النبوة وهي الارتفاع والشرف وسمى الرسول به لانه مشرف على سائر
الحق قلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق بين النبى والرسول
ان النبى اعظم من الرسول لان النبى يطلق من له كتاب وعلى من ليس له كتاب
فقط محمد بالجر بانه عطف بيان لنبيه وهو في الاصل الذى كثر خصال الحميدة
فصار علما لقادة الانبياء وكثرة خصال الحميدة قوله سيرة الانام مجرور على الواو
صفة لمحمد واصل سيد قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء طاء ثبتت
في قاعدة التمر في بيان ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احداهما بالسكون
تقلب الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والانام البشر **و** بحر الصلوة على الله
اصل اهل بدليل تصغيرا اهيل قلبت الياء همزة لقرب مخبرها ثم قلبت
الهمزة الفالكون ما قبلها مفتوحا فصارت **و** بحر الصلوة على اصحابه
الاصحاب جمع صيب وهو جمع الصبياته وهو المصدر في الاصل مثل زيد واز
ياد والاضافة في قوله **مؤيدى الاسلام** اضافة معنوية لان اسم

الفاعل معناب مع الما فيكون وصفا للاصحاب المؤيدى المقوى اصله مؤيد بن سقط
النون للاضافة ليلا يلزم اجتماع الضمين وحذفت والياء لفظا وكثيرا في الخط
ثابتة ليلا يلبس الجمع بالمفرد والفار في قوله فان الولد لا عز جواب اما وهو
عنه ان من الحروف المشبهة بالعلل استدعى الاسم منصوبا والجر مرفوعا واسم
الولد والاعترضة للولد والجملة اعني لازال كاسمه سودا مع ساقها جملة معترضة بين
اسم ادة وخبرها وهو قوله اردت ان المقطع لا محل لها من الاعراب والجملة
المعترضة هي التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق بها
او باحد اجزائها والجملة المعترضة هي التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة وهي
اسم ان وخبرها وتفيد معنى يتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والوجه
في الاعراب ان يقال ان لازال من الافعال الناقصة يستدعى الاسم
مرفوعا والجر منصوبا واسمه ضمير مستكن في تحت لازال راجع الى الولد وخبره كما
كاسم معوذا بدل منه والكاف فيه تحمّل ان يكون حرفا واسما اما اذا
كان حرفا فيكون متعلّفا محذوفا تقديرا كايضا كاسمه واما اذا كان اسما
فيكون مع المثل واما قلنا والوجه لان فيها وجها آخر وهو ان اسم لازال
ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبره مسودا وكاسمه حال منه الا ان الوجه
الذي ذكرناه اول الالوجه لعدم لزوم تقييد الدعاء بخلاف الثاني ولازال ذلك

الولد الى اهل الخيرة ووداً اي محبوباً والجار والمجرور عن اهل الخيرة متعلق
 بالمودود ولما استظهر اي الولد محتتم الاقناع ظرف بمعنى حين لانها اذا دخلت
 على المماضة تكون ظرفاً بمعنى حين واذا دخلت على المضارع تكون جازمة نحو
 لما تحضر هو اذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس على ما عملها
 حافظ اي مكل نفس الاعمال حافظ وهي مهنه قد دخلت على المماضة فلا يخفى ان
 يكون ظرفاً بمعنى حين والعامل فيها اردت فان قيل لم لا يجوز ان يكون العا
 فيها استظهر قلنا لانه حضاف اليه لا يجوز ان يعمل الحضاف ولما كشف
 اي الولد عنه اي عن محتتم الاقناع بحفظه اي سبب حفظه فضله .
 القناع اي قناعه والقناع اي قناعه والقناع ما يقطع به المرأة على اهلها
 وفضلته بقرينة واراد ويكشف الولد اي ما لا اله الا الله الجهرل عنه لانه حجاب .
 كفضلته القناع والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون مضافاً الى المفعول
 وذكر الفاعل متروك وان يكون مضافاً الى الفاعل وذكر المفعول متروك
 تقدير الكلام على اول الآول وكشف عنه بحفظه المحتتم الولد وعلى الثاني
 وكشف عنه بحفظ الولد المحتتم ولما احاط اي الولد بمفرداته اي بمفرداته المحتتم
 حفظاً وهو منصوب على انه ميمر بمعنى الفاعل اي احاط بحفظه مفرداته
 ولما اتقن اي الولد ما يقدر اي الذي حصل في المحتتم والجار والمجرور اعني

من التحيين للمفعول وانه منصوب المحل على انه حال من الاسم المفعول ادنى
 الصمية المستكن في الظرف والعامل فيه اتقن ان كان حالاً من الاسم
 المفعول او الظرف المستقر ان كان حالاً من الصمية المستكن في قوله
 معنى ولفظاً منصوبان على انهما ميمران بمعنى المفعول اي اتقن مع نافية
 ولفظه واعلم ان بعض الاسايدة عند قراة في هذا الموضع قال اتقن
 اقول قاعدة يوجب بها التميز بمعنى الفاعل والتميز بمعنى المفعول وهي ان
 التميز يكون بمعنى الفاعل ان احذته واضفته الى فاعل فعل ويكون
 بمعنى المفعول ان احذته واضفته الى مفعول فعل والجمل اعطى
 اردت ان المظنة مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الجزية لان وهو اعني
 ان المظنة يحتمل ان يكون بمعنى اطمه لانه يعني به عن الاكل ويحتمل ان
 يكون بمعنى اخربك لانه لان التلميط يتضمن معنى التريك والجار
 والجار والمجرور اعني كلام الامام المحقق متعلق بان المظنة ومن كلام
 الجوز الموفق يقال للرجل العالم بالخيرة السلام خيرة والفتح والاكسيرة
 لغتان دقيل هو مغلوب من بحر لان العالم بجميع العلم كما ان البحر جمع
 الماء وكلها سبب الحياة وتمايدل على كون العلم سبباً للحياة قول
 الشاعر من صار بالعلم حياً لم يميت ابداً قوله اي بكمجور وبانه بدل من الامام

وقوله عبد القاهر مجرور على انه عطوف بيان له واما قوله بن عبد الرحمن
الجرجاني مجرور على انه مضاف اليه ودرى عبد القاهر بقوله سقى الله اى
يسقى الله ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول يسقى وقوله وجعل
الجنة اى لي جعل الله الجنة مثواه اى فى موضع اقامته وهو منصوب المحل
على انه مفعول ثان لجعل ومفعوله الاول الجنة حتى يعلق بطبعه اى بطبع
الولد من لفظ الحلو كالحلو على انه صفة لقوله من لفظ وهو نقيض
المرو الاسم الموصول اعني ما في قوله ما يتبع منه مرفوع المحل على انه فاعل يعلق
بنا مع النحو بالرفع على انه فاعل يتبعه وهى جمع يبيع وهى العين فان قيل
ان دخول حتى متمنع على الفعل لانه من الحروف الحارة وهى مختصة بالا
سم فكيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل بعرفه تقدير المعدير
تقديره بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق وحل على الاسم على تقدير
فان قيل ان من الواجب حتى ان يكون ما بعده مما قبلها لتفيدة او
ضعفا وما بعده حتى ليس مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعده ما فى قوة الجز
مما قبلها لان العلق من لوازم التلميذ فتفيدة قوة ههنا لان العلق بالظ
اوى منه والنظر في قوله فنظرت فى مخمراته المنطوية على الفكر لان النظر
اذا استعمل مع مع فيكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع

الى يكون

الى يكون بمعنى الرودة ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والقيم المحرور المتصل بالمخمرات
راجع الى عبد القاهر والمفعول مجرور بانه صفة لها فان اثنى المفعول لا يجوز ان
يكون صفة للمخمرات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع والصفة
ليست كذلك فاجواب عنه مبنى على معرفة مقدمة ومع ان الصفة اذا كانت
الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل كما جاز ان يقال النسأ بجارت او جئن على
صورة اجمع والواحد كذلك جاز ان يقال نسأ بجائت او جائيات واذا عرفت ذلك
عرفت الجواز اما اختيار المص الواحد والجمع جائزان فلكونه اخص من الجوز ايضا
ههنا اشكال واراد على قوله دون كنية المبسوطة وجواب ما قلناه انفا واللفظ قوله
فجرت للعطف على قوله فنظرت المعطوفت على قوله اردت اكثر اى اكثر
مخمراته تعادلا بين الائمة والجملة والتممة وجرت ههنا جوزان
يكون معنى صادقت فاذا يكون اكثر مفعولا والمائة والجملة والتممة به لا مذهب ومع علمت
فح يكون اكثر مفعولا او المائة مع ما بعده مفعولا ثانيا واما قوله تعادلا
فمنصوب على التميز على كلا التقديرين فاستطلت ان اكلفه اى الولد جمعها اى
جمع الكتب الثلاثة وهى المائة والتممة والجملة ينصب جمعها على انه مفعول ثان لا
ن اكلفه مفعولا الاول الضمير البارز المتصل به وهو اعني استطلت ما خوذ من
طال يعطول وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعويا كما تكررت واستطلت

ان احمده في الولد رفعها اي رفع البتة الثلاثة وهو اعني رفعها منصوب على انه
 مفعول ثان لان احمده مفعول الاول الفهم الباري في المتصل به والمصدر اعني
 الكراهية في قوله كراهية ما فيها مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
 تقديره كراهية ما فيها اي في الكتب الثلاثة والفهم الذي يرجع الى الموصول
 مستكن في الظرف وهو منصوب به على انهما المفعول لهما والجار والمجرور اعني
 من الاشياء المعادة اي المكررة بيان للموصول ان في قوله وان كانت لا تخلو
 للموصل والجار والمجرور وراعني قوله من الافادة متعلق بقوله لا نخ
 فاستصفت منها اي من الكتب الثلاثة وهو اعني استصفت ما خذ
 من الصناديق ورازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعويلا كما سطلت
 ومفعول قوله هذا المحتمر والتشوين في قوله ونفيت عن كل منها عوض
 عن المضاف اليه فتقديره ونفيت عن كل واحد من الكتب الثلاثة وما في
 قوله ظاهر ما تكررت مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة ليلاليزم
 في المكرر وهو غير منفي وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز ان يكون
 موصولة بحذف المضاف ويكون التقدير نفيت عن كل منها تكرار استثقال للمعاد
 وهو منصوب على انه مفعول له ادعى الى حال والمعاد هنا ليس باسم المفعول بل
 هو مصدر بمعنى التكرار مثل ما ذكرنا واعراب استثقالا كاعراب استثقالا

في جواز الوجهين والمفاد في قوله للمفاد مصدر الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه
 والتقدير نفيت عن كل منها لاجل استثقال او حال كونه مستثالا لقاعدة التكرار
 الاسم المفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف ما اذا كان
 مصدرا وانتصاب غير مدخر على الحالية من الضمير المتكلم المتصل ما تصبفت وهو
 عن مدخر يعمل عمل الفعل ولذلك كان قوله فضل النقيصة منصوبا به والجار والمجرور
 وراعني في رعاية عباراته الفصيحة متعلق بقوله مدخر والضمير المجرور المتصل
 راجع الى عبد القاهر ولم اطو اي لم اترك ذكر شيء من سائلها اي من مسائل
 كل الكتب الثلاثة ومحل الموصول في قوله الا ما ندر او شاع فيما بينهم وانتشر
 اما منصوب على الاستثناء او على البهلية من ذكر شيء بحذف المضاف اي لم
 اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر واما مجرور على انه بدل من شيء في تقدير الكلام لم
 اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر والذكر الذي قد رناه غير الذكر الى صلة في قوله ولم اطو
 ذكر شيء اذا كان يدرك من ذكر شيء وعينه اذا كان يدرك من شيء فافهم او من مسائل
 يلها فتقدير الكلام لم اطو ذكر شيء من سائلها الا اطو ذكر شيء من مسائل التي
 ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان محل الموصول مجرور بان يكون بدلا من
 الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد المعنى وكذا محل الموصول في قوله ولم ارد
 فيه شيئا اجيبنا الا ما كان بالزيادة صريحا اما منصوب على الاستثناء او على البدل

٢٦
لته من شيئا والفهر المجرد المتصل باللفظ راجع الى هذا المختصر المتقدم ذكره وكان
من الافعال الناقصة ستة في الاسم والنحو واسمها ضمير ستكن راجع الى الموصول
وجزءه حرفا والجار والمجرور اربعة بالتوالي متعلق بقول حرفا وترجمة اي سميت
هذا المختصر بكتاب المصباح و اشار الى وجه التسمية بقوله ليستفي ربانوار
اي بانوار هذا المختصر يعني انما سميت بهذا المختصر بكتاب المصباح ليستفي ربانوار
ار هذا المختصر كما يستفي ربانوار المصباح ويستفي ربانوار ويفتم بمقام انا
اي اثار هذا المختصر وكسره اي طويته وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه
الاختصار ان يقال ان البحوث عدة في هذا الكتاب لانها ان يكون
موقفا عليه المباحث الاربعة او لم يكن فان كان الاول فهو الباب الاول
وان كان الثاني لانها ان يكون البحث في من حيث العامل ادم
بني فان كان الاول فلا يخ من ان يكون لفظيا او معنويا وان كان لفظيا
فلا يخ من ان يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب
الثاني وان كان سماعيا فهو الباب الثالث فان كان معنويا فهو الباب
الرابع فان كان الثاني فهو الباب الخامس وعاء الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية الثانية في العوامل اللفظية القياسية
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية الباب الرابع في

في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية لما فرغ عن تعوا
ادنا شرع في بيانها فاعمال الباب الاول في الاصطلاحات النحوية ومنها
لجواب ذكرنا بها في مختصرات المخطوطة فان قيل ان المصدر لا يشي ولا يجمع
كيف جمعه بهذا الجواب عنه من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر
لا يشي ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير فيجوز ان يشي ويجمع والاد
مصطلحات منها بمعنى الاصطلاحات واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر
الذي لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا قصدت فيجوز ان يشي ويجمع
ومنها الانواع المختلفة وعرف المصطلح الكلمة بقوا كل لفظه دللت
على معنى مفرد بالوضع في كلمة انما اتى بكلمة كل لانه لو لم يات بها يلزم
الفساد بيان لزوم الفساد ان لفظ لفظ عام يتناول زيدا وعمراد وكبرا
وغيره والدلالة صفة عامة موجودة في زيد وعمراد وكبرا فاذا قرن الصفة
العامة بلفظ عام يتغير ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظه دللت الخ كان
معناه جميع اللفظ الدلالة على معنى مفرد بالوضع في كلمة وليس كذلك
بل كل واحد منها كلمة تأتي بكلمة كل لينزول الفساد لان الكل لاحاطة
الا في اذ يملكون ح معناه كل واحد من اللفظ الدلالة على معنى مفرد بالو
ضع في كلمة فاستقام الكلام وقيل لان هذا التعريف بالتحديد

لا يحصل الاية كالأجزاء الداخلة في الماهية فاتي بكلمة كل حتى يحيط تلك
 الاجزاء الداخلة فيها ومن هذه اعلم عدم ورود الافتراض بان يقال بكلمة
 كل غير واقعة موقعها لما في معنى التعرض لاحاطة الا في ادو الموقع موقع
 التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف
 الكلمة عليها علم ان المقصود من التعريف تعريف المعرف فلما اتينا قول التعريف
 لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف بلحافقده وضعا يتقاعا للموافقة
 بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء راجيب بانها عار
 عارضان على الكلمة وهي معروفة والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون
 اعم ولهذا قد تمها عليها علم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة اقسام
 الاولى في حل اجزاء التعريف واجزاء حصة احوال اللفظ وثانيها الرواية بفتح
 الدال وكسر باو ثلثها المعنى ورابعها المفرد وكلها الوضع اما الاول عن اللفظ
 وهو في اللغة التي يقال لفظت التي الدقيق اي رمت وفي الاصطلاح
 وهو صوت بالقوة او بالفعل يقصد به حصول حرف فصاعدا وعرفه بعض
 اذيل من ان يكون الحركات الاعرابية لفظا صدقة عليها وصدق عليها
 يوجب صدق الكلمة عليها لانها لفظية دللت على معنى مفرد بالوضع اي الفاعلية
 والمفعولية والاضافة فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من اللفظ لفظ

لما في معنى التعريف
 انما يكون للحقيقة
 لا للافراد فان قيل
 لم قدم تعريف
 الكلمة عليها علم
 ان المقصود من
 التعريف تعريف
 المعرف فلما اتينا
 قول التعريف
 لان معرفة
 المعرف اقدم
 من معرفة
 المعرف بلحافقده
 وضعا يتقاعا
 للموافقة
 بين الوضع
 والطبع فان
 قيل لم قدم
 الكلمة على
 الاعراب والبناء
 راجيب بانها
 عار عارضان
 على الكلمة
 وهي معروفة
 والعارض لا
 يتصور بدون
 المعروض
 فيكون اعم
 ولهذا قد
 تمها عليها
 علم ان البحث
 في هذا
 المقام
 موقوف
 على اربعة
 اقسام
 الاولى
 في حل
 اجزاء
 التعريف
 واجزاء
 حصة
 احوال
 اللفظ
 ثانيها
 الرواية
 بفتح
 الدال
 وكسر
 باو
 ثلثها
 المعنى
 ورابعها
 المفرد
 وكلها
 الوضع
 اما
 الاول
 عن
 اللفظ
 وهو
 في
 اللغة
 التي
 يقال
 لفظت
 التي
 الدقيق
 اي
 رمت
 وفي
 الاصطلاح
 وهو
 صوت
 بالقوة
 او
 بالفعل
 يقصد
 به
 حصول
 حرف
 فصاعدا
 وعرفه
 بعض
 اذيل
 من
 ان
 يكون
 الحركات
 الاعرابية
 لفظا
 صدقة
 عليها
 وصدق
 عليها
 يوجب
 صدق
 الكلمة
 عليها
 لانها
 لفظية
 دللت
 على
 معنى
 مفرد
 بالوضع
 اي
 الفاعلية
 والمفعولية
 والاضافة
 فان
 اجيب
 عن
 النظر
 المذكور
 بان
 المراد
 من
 اللفظ
 لفظ

استقل

مستقل اي شيء يتلفظ به غير الاتصال شيء آخر والحركات الاعرابية
 ليست بهذه المثابة قلنا ح يخرج عنه كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير
 والفاء وواو وياء النسبة والتصغير وغير ذلك واما الثاني اي الدلالة
 فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى
 ومن اللفظ واما الثالث اي في المعنى فهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد
 من واما الرابع اعني المفرد فهو في اللغة الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل
 جزء لفظ المرتب المسموع على جزء معناه وعدم دلالة عليه اما لانه لا جزء له اصلا
 كقوله علماء اوله جزء لكن لا يدل جزء لفظ على جزء معناه كقوله علماء اوله جزء يدل
 على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبدة الله اذا سمي به اوله جزء
 يدل على جزء المعنى المقصود لكن يكون بدون القصد كالحيو ان الناطق اذا كان
 علما لشخص انساني واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الاصطلاح
 فهو تخصيص شيء بشيء مع ذكر او احسن الشيء الاول فهم منه
 الشيء الثاني كالرخان والثار والقسم الثاني في الاحترازات اعلم ان المعنى
 بقوله لفظية مجرمة اقد احترز عن الدوال الاربع المشاركة لكلمة للكلمة
 في باقي القيود وهي الحظوظ والعقود والاشارات والنصب وبالنتار
 الحاصلة في اللفظ قد احترز عن عبد الله علما لان الثاني فيها للوحدة وعبد الله

ليس كذلك ولكنها شاملة للمهمات وبقول دلت على معنى قد اخرج عنها
لانها ليست بدالة على المعنى بالوضع ودخل فيه نحو الرجل وبقول مفرد
يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين احدهما التعريف
والثاني المذكورة مع الادمية ولكن اللفظ العامة والدال على معنى بالطبع
او بالعقل داخله فيه وقوله بالوضع يخرجها ليشوم ليشوم مثلاً كما اخ
الدالين على الوجود وكالصوت المسموع يحصل من وراء الجدار الدال على
تذكيره المصوت وثانيه لان دلالتها على الوجود وعلى تذكيره وثانيه
ليست بالوضع بل بالطبع او بالعقل والقسم الثالث في الاسئلة مع الاجوبة اعلم
ان لقائل ان يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظ يخرج عن ذكره
لان ذكره للاختراز عن نحو الرجل وهو قد خرج به لانه ليس بلفظ واحد والجواب
عنه ان الامر ليس على ما قلته اذ اللفظ الواحد صادف على مثل الرجل لشدة
اتصال الحرف بالاسم ومجاورة العامل عنه اياً عند محي العامل ولو لم يقل مفرد
لدخل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في
اللفظ مستدرك لان ذكر المفرد يخرج عن ذكره لان المعنى المفرد لا يكون
الا مذكوراً للفظ واحد الجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل
على معنى مفرد وهو الشخص المسمى به مع ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل

التاء فيه لدخل عند الله في تعريف الكلمة فلما دخل خرج عنه وليس ايل ان
ل ان التوئين القليم في معنى يعنى عن ذكر المفرد لان التوئين فيه للوحدة فلما
قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحداً الجواب عنه ان التوئين
انما يعنى اذا كان الواحد والآخر المفرد وليس كذلك لان الواحد عام
والمفرد خاص والدلالة العامة على الخاص باحدى الدلالة المعجزة وانما
فلما ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون مركباً ومفرداً او
والمفرد لا يكون مركباً والمفرد ان يعترض بان الوضع يخرج عن ذكر المعنى
لانه لا يكون الا بمعنى ويمكن ايجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالة
عليه بالالتزام والدلالة التزامية مخرجة في التعريف فبالسؤال
سائل بان هذا التعريف منقوض بالضمائر المستمرة في الافعال فانها
كلمات مع انها ليست بالفاظ والجواب عنه انه لا يتم انها ليست
بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظاً بها لفظاً او حكماً
فان تلك الضمائر وان لم تكن ملفوظاً بها لفظاً الا انها ملفوظاً بها حكماً بل
اسناد الفعل اليها وتأكيدها والعطف عليها والبذل عنها وغير ذلك
والقسم الرابع في الاعراب فتقول قوله كل لفظة مبتدأ وقوله
على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار ان اعني على والباء في المعنى و

والوضع يتعلقان بدلت وقوله فهي مبتدأ ثان وقوله كلمة خبر المبتدأ الثاني
فالمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الأول وانما
قلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء
في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا صلت فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم اجزهم وقوله تعالى وما يكمن من نعمه
من الله او نكرة موصوفة باحد هما نحو كل رجل ياتني فله درهم او في الدار وقوله
فهي كلمة في قبيل المبتدأ النكرة الموصوفة بالفعل وانما توسط الضمير بين
المبتدأ والخبر المحرر لا يرى انك اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفى العلم عن غيره واذا
قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الخبر الا هذا
وجمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم وانما بين الجمع مع انه مني وظيفته
النظر في غيتين اما قصد يقا لقوله غير مدخر فصل النصبية واما لدفع وهم من
يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط
لا الكلمة ايضا كما هو زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانت الضمير العائد اليه
وليس كذلك كقوله تعالى تحرفون الكلم عن مواضعه ولا تلت وصفا ايضا لكنه
لم يوافك كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وهي عائد الى الكلمة باعتبار
ما صدقة الكلمة عليه ثلاثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف

وجه المحصر اما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يدل على معنى في نفسه او لا الثاني
الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثالث الاسم والاول
الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون مستقلا بنفسها او لا الثالث الحرف
والاول فلا يخ اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثالث الاسم والاول
الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون ركنا للاسناد او لا الثاني
هو الحرف واما الاول فلا يخ من ان يكون قابلا له بطرفيه او لا الثالث هو الفعل
والاول هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلت انما قدم
لكونه مسندا اليه ومسندا اليه وغيره لا يكون مسندا اليه فالا
ما جاز ان يحدث عنه والضمير المحرر والمتصل راجع الى الموصول اعلم
ان الاسناد انما من الاخبار والحديث لصدق الاسناد على المستكن
في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانها لا يصدقان عليه
لان من لوازمها احتمال الصدق والكذب وهو لا تجملها فاذا ثبت
هذا فاعلم ان المصنف لو قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى
المسند اليه كان اصوب وتمثيله الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل
فانك تجز عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك
والعلم حسن وعن الجهل بالقيح في قولك والجهل بالقيح اشارة الى ان

الاسم منقسم الى اسم على عين وهو الال على معنى قائم بذاته كقيد والى اسم معنى
 وهو الال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودى كالعلم والآخر
 عدمى كالجهر لم لا يعلم المقص ان من الاسماء ما لا يجوز ان يحدث عنه اذ قد
 بقوله او كان الاسم في معنى ما يحدث عنه كاذ واذا ومنه ونحوها نحو حيث
 فانك لا تحدث عنها اى عن اذ واذا ومنه ونحوها لزوم ظفرها اى ظفيرة اذ واذا
 ومنه ونحوها وحل الاسماء اللازمة لهما منصوب ابدا ولو احدثت عنها يلزم ان
 يكون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممنوع وكثيرا اى اذ
 واذا ومنه ونحوها في معنى الوقت وهو اى الوقت بما يحدث عنه اى من الشئ الذي
 يحدث عنه في قولك معنى الوقت بانه معنى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب
 وفي قولك اتسع المكان الوقت بانه اتسع وفي قولك اذ من الاسماء اللازمة
 للظرفية نظرا لانه غير لازم للظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ في قوله تع واذكروا
 اذ اجمع قليل مستضعفين في الارض منصوبا محل لوقوع الفعل عليه ولو كان
 لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفي قوله تع واذ قال ربك منقوص
 المحل بوقوع الفعل المضم عليه وغير ذلك وكذا في قوله انما نظر لانهم قالوا
 ان اذ في قول الشاعر وبعد غدا يلهف نفسه من غدا اذ اراح اصحابي سنة
 بواجب خبره والمحل على البدلية من غدا لما فرغ عن تعريف الاسم شرعا في بيان علاماته

فقابل من علاماته اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص دخولها بالاسم
 لانها يفيد ان التعريف ويدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له
 اذ وضعه للتكثير وانما قول الشاعر وسخر اليربوع من نافعائه ومن بحر بالشيء
 المتقصد فاذ لا يعتد به مثال ما دخله الالف واللام نحو الغلام والفرس واورد
 مثالين احدهما من ذوى العول والآخر من غير ذوى العول ومن علاماته
 اللفظية دخول حرف الجر وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم انما وهو انما اختص
 اذ الجور مجرور عنه في المعنى لان المعنى في نحو قولك مرت يزيد مجرور به والفعل لا يكون
 مجرورا عنه اذ وضعه الواضع لاني خبره وانما فلم يختص دخول حرف الجر به لزم
 تخلق الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علاماته اللفظية دخول التنوين مثلا
 ما دخله التنوين نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على
 ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التكثير وتنوين العوض عن الغنى اليه
 وتنوين المقابلة وتنوين الترتيب وتنوين العالي والاربعة الاولى مختصة به
 اما التنوين التمكن فلا فارق بين المنصرف وغير المنصرف وذلك غير متصور
 الا في الاسم لان الفرق منعه لا يكون كانا في الاسم واما تنوين التكثير فلا
 يدخل على الكلمة يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكون الا اسما
 لدوام تسمية الفعل وعدم صلاحية له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات

والاسماء الافعال واما تنوين العوض عن المضاف اليه فلا تدخل على المضاف
عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وخينئذ اذ كما الاصل فيها يومئذ كان كذا
حينئذ كان كذا وخذف كان كذا منه لطول الاسم فبقى ح يومئذ وحينئذ والفعل
لا يقع مضافا حinge يدخل هذا التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه واما
فلما انه لا يقع مضافا لانا وضعه للابهام فلم يعرف او خصص يلزم نقص
الغرض فلم يضاف للتعريف والتحميص وكذا لا يجوز اضافة للتخفيف لانه
انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقام التنوين ولا يوجد هو في الفعل ولا
قام مقامه فلم يضاف للتخفيف واما تنوين المقابلة كالتنوين الذي في سلمنا
فلا نه مقابل وعوض عن التنون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع
الفعل لم يدخل هذا التنوين عليه واما تنوين التثنية وهي ما ينوب مناب
حرف الاطلاق اي حرف الحمد الذي يقع آخر الابيات لحسن الانشاد
وتوكيد التثنية اذا النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيها من امثلا
الصوت بخلاف ما في الالف واخرها وذلك نحو قوله اقل اللوم عادل والقنا
بن فقولى ان جئت لقد اصابت افسح وحرها كالبدن لما تحرق شوقها نفس
وانا والاصل عتابا واصابا والتنوين العالي وهو ما يلحق بالقافية المقيدة
بالسكون في نحو قول دؤبة وقائم الاعاق حاوي الحرفين مشبهة الاعلام لما

التخفيف

التخفيف فلا اختصاصا لهما بالاسم اذ المقصود مني ومنهما هو توكيد التثنية في الاول و
والدلالة على الوقف في الثاني وهذا المفعول ليس بخصوص به فالمراد بقوله والتنوين
الاربعة الاولى دون الآخرين ولما فرغ من بيان الاسم ومن علامة شرا في بيان
الفعل فقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف وهذا تعريف بالخاصة واما
احد اختص دخول قد به لانه وضع لتقريب الماضي من الحال اذ دخل على الماضي
ولتقليل الفعل اذ دخل على المستقبل غالبا فيلزم دخوله في الفعل لا متنازع
وحاد دخوله الا في الماضي والمستقبل واما وجه اختصاص سوف والسين
فهو انهما وضعتا لان استفاد ومنهما معنى المستقبل والاستقبال
ممتنع الا فيه فلم يخصهما الا به مثال ما دخله قد نحو قد خرج ومثال دخله سوف
نحو سوف يخرج ومثال ما دخله السين نحو سيفخرج قال صاحب المقاليد واما
ذكر السين مع فالانه كيجي للاستقبال والطلب واصابه شئ على صفة و
والقول والوقف بعد كاف المؤنث لا يسمى سين الكسنة ويخرج
واستعمل واستبان واستنشر البغاث واكر متكس فلا بد من ذكر معر فا
تعريف عهد لتعين سين الاستقبال ثم كلامه وقد فرق البعض
بين السين وسوف فقال في سوف زيادة بنفس وتأخير في السين
قلت هذا دعوى مجرد عن دليل مردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل و

وسوف يفعل عن معنى واحد فصيح بذلك فوافقها وعدم مخالفتها ومن ذلك قوله تعالى
 وسوف يوفى الله المؤمنين اجر اعظم وقوله تعالى امنوا بالله واعتصموا به فسيد علمهم بهم
 في رتبة من فائزها في الآتي استعمل بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق
 هو ان يقال السنين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السنين
 نظر الى الاجاز لا يقال ان السنين لو كانت فرعاً لها سوف لكانت قليلة الاستعمال
 بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفرع ما تفوق على الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم
 وييس فائزها فرع نعم وييس بكسر العين فهما دما اكثر الاستعمال لغيرهما كما قال شهاب
 الدين في شرح الآبلية و ما دخل حرف الجزم واجه اختصاص حرف الجزم بالفعل
 وهو الجزم اختص كاختصاص الجر بالاسم فلم يخصص حرف الجزم به لوم تخلف
 الامور عن المود شر وهو ممنوع مثال ما دخل حرف الجزم نحو لم يختر وما انفصل اي بالفعل
 الضمير المرفوع واختار المرفوع عن المنصوب والمجوز فان ضمير المنصوب يختص به بل
 يتصل بالفعل وبالحرف نحو ضربك وانى وبالا اسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو الصنا
 بك والفتارة والمجوز لا يتصل بالفعل اصلاً وانما يتصل بالحرف والاسم نحو مررت
 بك وفلايك ولقائك ان يقال نقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل
 لانه لو كان من خواص الفعل لما انفصل بغير اللازم باطل لانه قد يتصل به بالاسم
 كما يتصل به نحو زيد ضارب اي هو فالمنزوم مثله لان بطلان اللازم يستدعي

بطلان المنزوم فوجب على المص ان يميز قيدا آخر وهو البارز للاختلاف عن الضمير المرفوع
 الممكن في الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال اللغوي دون الخوي
 والضمير المرفوع الممكن في الاسم لا يتصل به لونه لعدم ظهوره في الاشكال وانما هو
 اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لا متنازع ثبوته في الاسماء والحروف
 وانما في الحروف فظاهر وانما في الاسم فلانه لو انفصل بالاسم يلزم اجتماع الالفين في المثنى
 والواو في الجمع فلم يتصل به بالواحد ايضا اجزاء للباب على ويرة الاطراد وانما
 مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلاثة امثلة وهي قوله نحو اكرمتم واكرموا
 واكرموا للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكناً كالاول
 ومفتوحاً كالثاني ومضموماً كالثالث وما انفصل به تاء التانيث الساكنة
 يوقع الساكنة على الوصفية للتاء واختار بالساكنة عن المتحركة لا تدخل على الفعل
 بل تختص بالاسم وانما انفصل الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتعاقل باعطاء الخفيف
 وهو الساكنة على الثقيل وهو الفعل له لانه على الحدث والتومان والفاعل
 وباعطاء الثقيل وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما انفصل به تاء التانيث
 يث الساكنة نحو نصرت وانما او رد بقر قوله نصرت ونصرت ويستل لان
 في فعليتها خلافاً والصحيح فعليتها فاذا خلافاً عما هو علامات الفعل وهو تاء التانيث
 الساكنة للتنبيه على المذهب الاصح وله اي الفعل ثلثة امثلة وهي الحرف على

ودعاهم جعلت الغاية تبعاً في الماضي جعلت بآبوع مع ان الماضي اصل وجعلنا بآبوع
 له في الفرع ادنى واجرى ولم يفرقوا فيه بينهما سكان التاء لعدم امكان اسكانه
 لوقوعه اولاً بخلاف التاء فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها اولاً بالفتح في المضارع
 اذ في الفتح وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا بالسكر لوقوع الالتباس بلغة اخرى
 فان قبل ان في الفتح التباس بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا منه اجيب بان التغير
 التقديري معتبر عندهم كقولك للواحد واجمع قال الله تعالى الفلك المشحون وقال الله تع
 حاجته اذ كنتم في الفلك وخبرين بهم يرج طيبة فالضمة في الاقل اصلية في الاول كقوله
 وفي التاء عارضية كقوله سقف لانه جمع كسرة فلا بد له من تغيير ما سوا كان بزيادة كمال
 في رجل او بنقصان كازيد ازار او بتغيير يمينه كسقف في سقف ولا وجود للتاء
 دليلاً في فلك فتعين الثالث وتقوية التغير في المضارع من حيث ان تاء الخطاب
 اصلها واو بخلاف تاء التانيث فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف
 للمتكلم الواحد لوجهين الاول طلب التوافق اول انا والثاني ان الالف من مبدع الحركات
 قد من اقهر الحلق وهو مبدع الخارج والمتكلم هو الذي يبدع الكلام فتناسب الالف له ثم حركوا تاء
 ليتيسر الابتداء بها فلم يبق من حروف المد واللين لولا زاد للمتكلم مع غير قصد الى زيادة
 حرف قريب منها فوجدوا التوافقاً منها واللين بزيادة تاء لكونها طرية كما في التاء وانما لم
 يزدوا هذه الحروف في الجمع انه قد كان اما صادرا عن الغائب او عن المخاطب

كسرة

او

او عن المتكلم وحده او عنه مع الغير لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي
 والمزبد ايضا بعد المجرى فتناسب ان يعطى المقدم والمؤخر للمؤخر واذا احتضن هذا فاعلم
 فاقول في قوله والباء للغائب المذكور والتاء للمخاطب المذكور والغائب المؤنث نظر
 والصواب ان يقول والباء للغائب المذكور والجمع المؤنث الغائب والتاء للمخاطب
 مطلقاً والغائب المؤنث ويسمى ما يتعاقب على آله احدى التوابد اربع المضارع
 قال شهاب الدين في شرح التبيين وانما سمي بذلك لمشابهة الاسم من جوه الاول ايماء
 متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينقض بالماضي غير الثلاث
 نحو ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلباً وضرب ضرباً وامثال ذلك
 كثيرة والوجه الثاني ان للفعل يشو غا لكونه صالحاً في الحاضر والمستقبل والتكثير
 والتقليل كشروع الاسم نحو رجل وكما يختص الاسم بواجب معين بدخول اللام كذلك
 الفعل يختص بالزمان المستقبل بدخول السين وسوف وبدخول قد با
 بالتقليل وهذا ايضا ينتهي بالماضي فانه يشترك الاسم في الشيوع اذا كان
 مجرداً عن دلالة محتمل القرب والبعد واذا دخل عليه فليختص بالقرب والوجه
 الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد يضرب
 والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع ونيتفص هذا
 ايضا بالماضي لان اللام الواقعة بعد لو تهمت الاسم والفعل الماخضصة

كقولهم لو انهم امنوا وتقوا لثوبت وقوله تعالى لا سمعهم لتولوا والوجه الخامس ان
 الفعل المضارع والاسم من اطلاقهما يتبادر الفهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمر مصلي قلت
 للماضيه وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضيه والاسم مشتركان في دخول
 منذ ومزعليلهما دون المضارع وفي تارة التانيث التي تلحقها واخرها دون المضارع
 ولما ظهر بطلان هذه الوجوه في مشابهة المضارع الاسم لم يبق الا تبيان فيها وجه ليس
 في الماضيه وهو ان للمضارع معاني يتعاقب على صيغة يتعاقب العوامل وهي كونه ماضيا
 وطفة ومعطوفا مستأنفا كما ان الاسم معان تتعاقب عليه يتعاقب العوامل وهي الفاعلية
 والمفعولية والاضافة فهذا مشترك في الاعراب هذا ما ذكره ابن الجبلي في شرح
 السهيل ثم كمل له وهو اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فاذا ادخلت
 عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص اي المضارع للحال ولقائل ان يقول اللام
 لا يخلص للحال لانه لو كان خالفا للحال ينبغي ان لا يجمع مع حرف الاستقبال
 للمنافاة بينهما الثاني باطل لانه يجمع مع كقولهم تعالى لسوف افرج حيافا
 بلقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام بغية التاكيد والحال في هذه
 الآية قد تجردت عن التوكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الى الحال
 للحال كقولهم تعالى اني لفرغني ان تدبوا به فان اعرض المعترض عن بان اللام في هذه
 الآية ما كان خالفا للمضارع للحال لانه اذا تاب ليس بوجوده في الحال

يمكن

ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقدير الكلام اني لفرغني تصور ان تد
 دبوا به والتصور فيه موجود ولا شك حال واذا ادخلت عليه اي على المضارع
 السين او سوف خلص للاستقبال والثالث من الامثلة الثلاثة للفعل الموقوف
 الآخر وانما قال الموقوف الآخر لم يقل المجرى الآخر لان اللام عند الكوفية معرب
 مجزوم بلام مقدرة وعند البصرية مبني وموقوف الاخر والصحيح ما ذهب اليه البصرية
 لان الفعل انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة فيه
 فلما حذف عاد الى البناء فلما اشار الى المصالح الى المذهب الصحيح بقوله
 الموقوف الآخر ويسمى الموقوف الآخر الامر نحو انهم ان الامر يؤخذ من
 المضارع بخلاف التوابع ثم ينظر الى ما بقي بعد المحذف وان كان ساكنا فلا يخ
 ان يكون العين مكسورا او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورا تجلب
 همزة الوصل مكسورة لا تتباع نحو اضرب لا مفتوحة لتلايل التباس
 الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل اول دفع الالتباس بينه وبين
 نفس المتكلم وحده بمضارع ضرب ولا اعتداد بحركة الآخر لان الاعجام
 امرية كن كثيرا ان كان مفتوحا تجلب همزة الوصل مكسورة واعلم لا مفتوحة
 لتلايل التباس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل اول دفع التباس
 بينه وبين مجهول نفس المتكلم وحده بمضارع علم وان كان مضموما تجلب

بهمزة الوصل مضموناً نحو افتر لا تباع لا مسورة للتلازم الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الصيغة الحقيقية ولا اعتداد بالسكان لانه ليس بجواب حصين والذليل
على كون الساكن غير جازم حصين قلبهم وادقون ياء ولا مفتوحة للتلايليس
بمعلوم نفس التكملة وحده مطاع فخر وان كان ما بقى بعد الحذف متحر كاترك
على حاله ويمكن آخره نحو هذا معنى قوله وكذا اكل ما كان مشتقاً على طريقة
افعل نحو عد وضع وجرب وحاسب اى شئت الام من مفارعه كاشتقاق
افعل من تفعل وانما قال مشتقاً احرازاً نحو ضربه وانهما يفيدان فائدة الامر
واخرهما موقوف الا انهما غير متفقين وقوله على طريقة افعل احراز عن مثل
نوال ونزأك لانهما مشتقان وبغيدان فائدة الامر الا ان اشتقاقهما لا على
طريقة افعل ولما فرغ عن مباحث الاسم ومن علاماته وعن حيث الفعل كسر
في الحرف فقال والحرف ما جاء اى الذى ما جاء بمعنى ليس ذلك المعنى
بمعنى اسم ولا بمعنى فعل نحو هل وبلى وذلك اى نجى الحرف بمعنى ليس بمعنا
بما لان الاسم يكون حديثاً ويكون محدثاً عنه وفي قوله والفعل يكون حديثاً
ولا يكون محمداً عنه يجوز فيه الرفع والنصب بانه معطوف على اما الى
الرفع على انه معطوف على محل اسم ان اما النصب بانه معطوف على لفظ
قال صاحب المقاليد فان قيل هذا غير مستقيم والمقصود نفي الحديث

عن الفعل في قول يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه فجوابه ان المراد من نفي
كون الفعل محدثاً عنه ان لا يحدث عن لفظ الفعل باعتبار معناه هو يستعمل
فيه نحو فخر زيد وفي قول الفعل لم يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بل
استعملت اسمه والاسم لا ياتي ان يكون محدثاً عنه وبقولنا باعتبار معنى
هو يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث من الفعل في نحو فخر فعل ماضى لانه
لم يقصد فيه الاتساق اللفظي فخر وكذا يجوز الرفع والنصب في قوله
والحرف اداة بينها اى رابطة بين الفعل والاسم لا يكون اى الحرف حديثاً
ولا يكون ايضاً محدثاً عنه كقول بل فاشهدا لا يكونان حديثين ولا محدثاً
عنها ولا اجل ان الحرف رابطة بينهما لم ينقل من متعلق اما اسم او فعل
ولا يصح ان يكون حرفاً لاقتضائه الى التسلسل واذا قد عرفت في صدر الكلام
ان كلا اى كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة وهى الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة والقاء في قوله فاعلم انه اى الشان جواب لقوله واذا قد عرفت
اذا اتلف اى اذا ركب منها اى من الاقسام الثلاثة فعل واسم لو اذا
اتلف اسمان واقادا اى الفعل والاسم او الاسمان سمياً اى الفعل والاسم
او الاسمان كلاماً وجملة وقد الكلام مائة كتب من كلمتين اسندت احدهما
الى الاخرى والمراد من الاسناد اضافة احدي الكلمتين الى الاخرى على

على وجه الافادة التامة وزاد بعضهم في حده بشرط ان يغيد السامع قايده
تامة احترازاً عنه قايم ابوه في زيد قايم ابوه وهو مما لا يحتاج اليه لغير
من قولنا اسندت لان الاسناد على ما قلناه غير صادق عليه وانما
شرط في حصول الكلام ثلثة شروط احدها التاليف والثانية كون
التاليف من فعل واسم او من اسمين **الثالثة** الافادة التامة اعلم ان قول
اذا اتلف اشارة الى الشريطة الثانية وقواحة زبها عن التاليف من فعلين
وحرفين ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لا يتقاء المسند مع المسند اليه
او احدهما بخلاف التاليف من فعل واسم او من اسمين وقوله واقاد اشارة
الى الشريطة الثالثة وقواحة زبها عن التاليف من اسمين على وجه التقيد
بوجه التوضيف نحو وعلى وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوضيف نحو
الرجل العالم الذائب وغير ذلك كالمركب المرمى نحو بعلبك وللمركب
من الجار والمجرور نحو من زيد قال سهراب الدين في شرح الذنبية لا يقال
يا زيد مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان الحكم لانا نقول
حرف النداء ناهب مناب ادعوف في التقدير هو مركب من الفعل الا
نشائي والاسم فان قبل الاسناد في ادعوف جري فيحمل الصدق والكذب
فهو خبري لا انشائي قلت لاني ان ادعوف هنا يحتمل الصدق والكذب لكونه

منقولاً عن الجرجاني الا نشاء كبعت واشترهت ثم كلامه اعلم ان الفرق بين
كلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك
لان الصلة للموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة وليست
بكلام فاذن جمل قول من قال ان الكلام والجملة اربع الاولي جملة فعلية والثانية
جملة اسمية ومثالها كما ذكرنا في الاسم **والثالثة** جملة ظرفية **والرابعة** شرطية
مثال الجملة الظرفية نحو عندي مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تاتي الى مكة
وفي عندي مال من الجملة الظرفية سواء جواب ومن اراد علمها فليطالع
الفنولوجي الحم على اربعة وهو ان المسند اليه **المسند اليه** لا يخ اما ان
يعرض لهما ما يسلبها صلاحية السكوت عليها ويجوز جعلها الى جملة اخرى
اولا الاول هو جملة شرطية نحو ان ياتي زيد فاكومه وهو اما الثاني فداخ
يكون المسند مؤخر عن المسند اليه لفظاً او تقديره او لا يكون فان كان
الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قايم وقايم زيد فان كان الثاني فداخ اما
ان يستند المسند ظرف او ما جرى مجراه او يستند الاول هو الجملة الظرفية نحو
في الدار محبوبك وامامك الامير والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد دأماً
قدم الفعلية على الاسم سميته لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل
في الاسناد اليه والمبتداء والمجرور عن عليه فلذلك اقدمها عليها وانما قدم الاسمية

على الشريطة لان الاصل في الجمل ان يكتفى فيها المسند والمند اليه والشريطة
ليست بهذه المثابة وعلى الظرفية لان العامل فيها مقدار بخلاف الاسمية والاصل
الظهور وانما تقدم الظرفية على الشريطة لان الظرفية جملة واحدة مقدم على الاثنين
والثنتين في قوله وكل منها يدل على المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحد من الجمل
اربع هو تقوم مقام المفرد فتكتفى كل واحد من الجمل اعوابه اى اعوَاب المفرد
محلا ويكون فيها اى في الجمل التي تقوم مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول وذلك
اى قيام الجمل مقام المفرد مقصود بالاستقراء في ستة مواضع احدها في خبر المبتدأ
سواء كانت اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام ابوه او سبطية نحو زيد
ان تعطي بشكوك او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان نحو ان زيدا
اخوه ذالمب او قد ذهب اخوه ان تعطي بشكوك او في السوف اخوه فحل الجمل
الاربع فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان
نحو كان زيد قد قام اخوه او اخوه قائم او ان تعطي بشكوك او عندك واربعا
في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيد ابوه قائم او قد قام ابوه
او ان تعطي بشكوك او في البيت فحل الجمل الاربع فيها منصوب لوقوعها موقع
المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت بمجمل صورة حسن
او حسن صورة او ان تتركه تعجبك حسنة او في حبس حسن فحل هذه الجمل

لوقوعها

لوقوعها موقع المفرد المرفوع وسادسها في الحال نحو جاء في زيد و غلامه راكب
او قد ركب غلامه او هو ان تسال بقطه او على كتفه سيف فحل الجمل الاربع فيه ما
منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة فلا يخ امان
يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كانت اسمية فالى بطة فيها اما بالواو
والضمير نحو جاء في زيد و غلامه راكب و اما بالواو وحده نحو جيتك والشمس
طالعة و اما بالضمير وحده كقولهم كلمته فوه الى في تدان كانت فعلية فلا يخ
اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذا الامر لا يقع موقع الحال لانه
طلب غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضيا فلا يخ
منه ان يكون منقيا الا ان في الاثبات يجب ان يكون قد ظاهرة او مفعلة
نحو قوله تعالى او جاءكم حسرت صدورهم اى قد حسرت وذلك لان الحسرة
يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد حتى تقرب
الماضى من الحال و اما اذا كان منقيا فلا يدخل عليه قد ظاهرة كما مضى للمناقاة
بينها و بيانها ظاهر على منزله ادخلى لب فان كان منقيا فالى بطة فيه اما بالواو
والضمير نحو جاء في زيد و قد ركب او بالواو وحده نحو جاء في زيد و قد طلع
الشمس او بالضمير وحده نحو جاء في زيد قد ركب وعلى هذا المذهب المنفى
نحو جاء في زيد و ما ركب او وما طلع الشمس او وما ركب وان كان

مضافاً فلا يخفى من ان يكون مثبتاً او منفياً فان كان الاول فبالضمير وحده
 اذا لم يكن مصدرنا بقوله مشابهة اسم الفاعل وامتناع الواو فيه نحو جاءني زيد
 يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرنا بقوله لو كان مصدرنا بقد ليس
 بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تعالى لم تؤذني وقد علمون اني رسول
 الله اليكم وان كان منفياً فالواو والضمير ~~نحو~~ جاءني زيد وما يركب او بالواو
 وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب
 وان كان شرطية فهي لا يقع بتمامها موقع الحال بل لو اريد وقوعها حالاً لم يجعلها
 خبراً عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد ومساو ان نسال يعطه فيلون الواو
 في موقعها الاسمية دون الشرطية وان كانت ظرفية فلا يخفى اما ان يكون
 المظرف عاملاً في اسم مظهر بعده او في ضمير متكلم فيه راجع الى ما اريد
 الحال عنه فان كان الثاني فغيره واو نحو جاءني زيد على قوسه وان كان الا
~~قوس~~ فبايغ فيه الامر ان انبان الواو وعدمه نحو جاءني زيد على كنفه
 سيف او على كنفه سيف وسنرى ذلك اى سنرى خبر المبتدأ
 والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة
 النكرة والحال لان المعنى سنرى وقوع الحمل في هذه المواضع الستة مو
 قع المفرد فانه لم يبين وقوعها فيها موقع المفرد في المثنى فصل في

بيان الاعراب الاخرى ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وهو اى الا
 اعراب كجمل ان يكون مشتقاً من قولهم عربيت معدته اذا فسدت وابتدأ بها
 اذلت فسادها وكجمل ان يكون مشتقاً من اعراب الرجل عن حجة اذ ابتدأ بها
 والاعراب يبين انك لا تك اذا قلت جئنا زيد لم فلو تعرب لم تعرف
 انك متعجب نام ام استفهم فاذا انضبت زيد اتي يبين ان المراد منه ا
 التعجب واذا رفعت لم ان المراد منه نفى الحسن عنه واذا حررت مع
 رفع احسن ظهرا ان المراد منه الاستفهام وفي عبارات المصنفين
 اسل لانه لا يختلف آخر ما بل هيئة آخره من الوقع والنصب والجر فالأ
 ولى ان يقال الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة اعلم ان من الواجب
 في التعريف ان يدرك الجنس او الواو الفعل ثانياً فقل ان يختلف جنس
 متناول لاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فعل يخرج اخلا الاوسط
 كاختلاف الواو والنون في قولك جاءني امرؤ وابنت امرؤ وابنتا
 ومررت بامرؤ وابنت ودخل فيه اختلاف آخره في قولك من زيد ومن الرجل
 ومن اينك ويقول باختلاف العوامل اخر زعنه لان اختلاف آخره ليس
 باختلاف العوامل وفي التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف
 آخره في قولك جاءني رجل منو در ايت رجلاً منا ومررت برجل مني ومني

ان يكون التعريف مانعا وجامعا لاحسن ان يزداد قيذا آخر وهو في لفظ
 المتكلم بالعامل احرازاً عنه فان هذه الحروف في آخر من وان كانت باختلاف
 العوامل الا انها ليست في لفظ المتكلم بالعامل وانما هو في غيره اعلم ان من الواجب
 عليه ان يقول لفظا او تقديرا يخرج المبنى المعرب باعراب المحل نحو جادني مسولاء
 ورايت مسولاء ومررت بهو لا فانه يصدق على مسولاء انه اختلف آخره باختلاف
 العوامل وليس معرب لكون اختلافه محلا فاما جعل الاعراب يثبته
 على احوال الذات ولا يحسن المصير الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات
 وقبل الاعراب لا يكون في اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الوسط
 لئلا يلتبس تغيير الازمان بتغيير الاعراب فلم يبق الا حر الكلمة فيكون
 فيه مثال اختلاف الكلمة باختلاف العوامل لفظا نحو جادني زيدا ور
 ائت زيدا ومررت بزيدا وما في آفوه اي الاسم الذي حصل في آخره الق
 لا يظهر في اي في ذلك الاسم الاعراب مانع مثاله كالعصا والرحى فان
 الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذا عصا ورحى ورايت عصا ومررت
 بعصا ورحى لعم فبول الالف الحركة وما في آفوه اي الاسم الذي ثبت في آخر
 ذلك الاسم باز مكسورا ما قبلها اي ما قبل الياء تسكن في حالة الرفع والجر
 لكونه الفحة والكسرة على الياء ثقيلين ويجوز ان يخذل ذلك الاسم في حالة الرفع

النصب لحقة الفحة عليها مثاله نحو جادني القافى ورايت القافى قال الله
 تعالى اجيبوا داعي الله وما سكن اي الاسم الذي قبل داوه ويايه اي داوديا
 ذلك الاسم كدلو وظني وحكم اي حكم ذلك الاسم حكم الفصح في جري الاعراب
 على الآخرة الاحوال الثلث نقول يزداد لو وظني نحو بالرفع ورايت ذلوا
 وطينا بالنصب ومررت بدلو وظني بالجر واصل الاعراب ان يكون
 بالجر ~~وذلك~~ كات لكونها اخيرا واخف من الحروف واول على المراد
 ولكنه قد يكون بالجر وذلك اي كون الاعراب بالجر في نواضع
 احدا في الاسماء الستة المصنوعة المضافة حال كونها مضافة
 فة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء السبعة المضافة الى غير
 ياء المتكلم ابوه واخوه وفوه ومنوه وحموا وانما خالف سايه في
 الضمة لان الهم اقارب زوج المرأة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال
 نقول في حالة الرفع جادني ابوه في حالة النصب ورايت اباه وفي حالة
 الجر ومررت بابيه وكذا البواقي من الياء بالواو وفي حالة الرفع وبالالف
 في حالة النصب وبالياء في حالة الجر وتدل الواو قبلها على حالة الرفع وتدل
 الالف قبلها على حالة النصب وتدل الياء قبلها على حالة الجر ونسطر في الواو
 بها بالجر وف التامة بشرطين احدهما ان يكون مضافا لانه لا يمكن مضافة

كانت معرفتها بالحركات تقول هذا اب وايت اب ومرت باب والثا
 ان يكون الاضافة الى غيرياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت
 مبنية عند الكسرة او معربة اعرابها فتدبر في عنده بعض احوال فاقابل ان يقول
 ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غيرياء المتكلم مكبرة لانها
 لو كانت مضافة لكان اعرابها بالحركات تقول جاء في اخيك بالرفع والرفع
 اخيك بالنصب ومرت باخيك بالجر ويمكن ان يجاب عنه بان المص لما
 ذكر امثله مكبرة غنى ان يذكرها والسائل ان يعود ويقول انما ذكرتم من الجواب يعقني
 الاستغناء عن قوله مضافة لان امثله مذكورة بلا مضافة والجواب عنه انه لو اقرر
 على لفظة ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا الى مظهر نحو ابي زيد ليس حله كذلك مع
 ان حله كذلك وليس انه لو اقرر على لفظة المكبرة لتوهم منه انه خلاف الواقع
 واعترض بعض النحاة بان كون اعرابها بالحروف الثامة يحتاج الى شرط آخر وهو دلالة
 حرة لانها لو شئت او جئت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والجمعيات
 اقول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض الاول بان من الواجب
 عليه ان يقول مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف وان كانت فروعا على الحركات
 الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف العلة ككتين فكه استبداء للمثنى
 والجمع والفرعين على الاقراد باعراب القوة فانما روي بين المفردات هذه الاسماء

وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون بالمفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل والحروف
 التي هي اقوى منها وخصوا هذه الاسماء كلونه مشابهة للمثنى في استبداء لم كل
 منهما وانا احسن كالا ب والابن والاخ للاخ وخصوا اجمال الاضافة ليعظم تلك
 الذات اللازمة فيقوى التشابه له مع ان صلاحته لام بعضها وعين الاخران
 يقوم مقام الحركة ومع عدم حرف فيها يكون بدلا من العين واللام وثانيتها
 في التثنية بالالف والنون او بالياء والنون وفي الجمع اي الذي يكون بالواو
 والنون وبالياء والنون وفيد بذلك لان الجمع بالالف والتاء يكون الاعراب
 بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة
 الرفع نحو جاء في سلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاء في مسلمون
 ومثال التثنية في حالة النصب نحو رأيت مسلمين ومثال الجمع في حالة
 النصب نحو رأيت مسلمين ومثال التثنية في حالة الجر نحو مرت
 بمسلمين ومسلمين وانما كان اعرابها بالحروف لانها متفرعان
 على الواحد والاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات فاعطى الاصل
 للاصل وانما اعرابها بهذا الاعراب المعين لان التشبيه والجمع ستة
 احوال والحروف التي يعملح لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء فلو
 جعل اعراب التثنية بها لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقى المثنى

بلا عراب ولو جعلوا بها بالواو في حالة الرفع وبالف في حالة النصب جبالها
 في حالة الجر وقوع الالف في حالة الرفع وبالف في حالة النصب جبالها
 لم يعلم انه مشتق او مجموع فاجابوا الى التوزيع فوردت هذه الحروف
 بان جعلوا عراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى فمما
 للمفرد في ~~الواو~~ ضربا ويضربان وعراب الجمع بالواو في لوقوع
 الواو فيه فمما للمفرد في ضربا ويضربان وجعلوا عرابها بالياء في حالة
 الجر وخرقوا بينها بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبكسر ما قبله
 وفتح في الجمع اما فتح ما قبل الياء في التثنية فلطلب الحقة لكسرهما وقله
 الجمع السالم بالنسبة اليها لاختصاصه بالفتحة والذكور واما كسر النون
 فيها فلان النون في الاصل ساكنة فالاصل في تحريك الالف كسر لان
 حركة الالف كانت حالة بناء وحصوله بلا عامل فاختير لها ما هو بعد الحركات
 وهو الكسرة واما قلنا ان الكسرة بعد الحركات لان الكسرة لا يدخل في بعض
 المعربات اعني ما لا ينصرف والمضارع بخلاف الرفع والنصب واما قلنا
 ان النون في الاصل ساكنة لان من الحروف الوارقة على ما يجاد واحد
 والاصل فيها الساكن واما كسر ما قبل الياء في الجمع فلعلنا استعملنا وثقل
 الكسرة واما فتح النون فيه فلانها لو كانت يلزم في حالة الرفع النقل من الفتح الى

الكسرة وفي حالة النصب والجر اجتماع الكسرة ولو فتمت يلزم في الاول
 اجتماع الفتح وفي الثاني اعني في حالة النصب والجر النقل من الكسرة
 الى الفتح وانبغوا النصب الجردون الرفع لانه الى البحر اقرب منه الى الرفع
 في المخرج فالجمل على الاقرب اولى منه على الابدع وثالثها في كلا حال كونها مضافا الى
 مضمرة حكمه اي حكمه كلا اذا كان كذلك حكم المثنى في كون عرابه بالحرف في التثنية
 لشوشبهه به لفظا لكون الفاء مولا يفتك عن الاصناف حتى يتميم عنه
 بتجده عن النون ومعنى كونه مثنى المعنى او يقال انه لا يضاف في الاية
 فيكتسب حكم المثنى واما خصوص العراب بالحرف الناقصة كمال اصنافه
 الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الفاعل فالاعراب ان يقع ناكدا
 للمثنى نحو جاد في رجلان كلاما فجعل موافقا لمثبوعه في الاعراب بهما ثم
 طول ذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع ناكدا
 نقول في حالة الرفع جاد في كلاما وفي حالة النصب رايت كلمها وفي
 حالة الجر مررت بكلمها هذا اذا كان مضافا الى مضمرة واما اذا اضيف
 اي كلا اي مظهر حكمه اي حكمه كلا حكم العضا لفظا نقول جاد في كلا الرجلين
 ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين اي في كون الاعراب ههنا اذا
 نجا قال لفظا لانه ليس بموافق له معنى لانه مثنى المعنى بخلاف العضا

فلو لم يقل ذلك لظن ان كل واحد منهما متساويان وقيل ان قوله لفظا اخر
عن الخط لان العضا لا يكتب الا بالالف لكون الف منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا
خلاف واما من انقلاب الف فلا خلاف ومن جعل الف منقلبة عن الواو
تكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الباء كان الفياكس ان يكتب
بالباء ويستوى النصب والجر في خمسة مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا
في كون الاعراب بالجر وفي الثالث من المواضع التي يستوى فيها النصب
والجر جمع المؤنث السالم بالالف والتاء واما حمل النصب فيه على الجر لان
الجمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر تابع الجر كما مر فحينئذ لا يلازم
يلزم زيادة مذبة الفرع على الاصل واما فلنا زيادة مذبة الفرع ولم تقتصر على
مذبة الفرع على الاصل لان مذبة الفرع ثابتة من حيث ان اعراب جمع المؤنث
بالركات وجمع المذكر بالجر وقد مر ان اصل الاعراب ان يكون بالركات مثال
الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جادني سلمات بالجر ومرت سلمات
بالجر ورايت سلمات بالجر ايضا والواو من المواضع التي كان النصب
والجر متساويين فيها ما لا ينصرف نحو جادني احد بالجر ورايت احد بالنصب
ومرت باحد بالنصب ايضا الا ان الجر فيه تابع للنصب بخلاف نحو بكو الجر
ممنوعا منه لمساوية الفعل وج المساوية نحو بكو فليسا كان ممنوعا منه عليه

بخلاف غيره والخامس من المواضع التي يستوى النصب والجر فيها الضمير
والاستواء في الضمير استراكان المنصوب والمجرور في معنى المفعولية
قال كاف في نحو اكرمك مفعول وكذا الكاف في مرت بك لان التقدير جاد
رتك والضمير في انه مرفوع لفظا وكذا في له مع ان الجار داخل في نحو له وكذا
الجمع من التثنية والجمع نحو انهم ولهم فان قيل ان استواء الجر والنصب
في المفعول سبب البناء فلا يناسب ان يذكر بين فمما نحن بصدد
لان كلامنا في الموعات والجراب عنه ان كلامنا في استواء النصب والجر
من غير نظر انه موب او مبتى هذا حاصل ما ذكره صاحب المغاليد ومن قيام
الجر مقام الحركة النون في يفعلون وتفعلون بالياء في اول والتاء في التثنية
وفي يفعلون وتفعلون وتفعلين واما اقاموا النون فيها مقام الحركة لانه لما
وجب ان يكون هذه الافعال موبة لبقاء حرف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان الهمزة بعد اوجهت كونها على وجه واحد
وابتنا لم يمكن جعل الهمزة حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من
نفس الكلمة وجب ان يزداد حروف يقوم الحركة فوجدوا بذلك حروف
المد واللين لكثرة دوراتها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت
فيها يلزم اجتماع الالف في المتن والواو في الجمع والياء في النحاة فلو

مع لزوم اجتماع التكتين في كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الوايد ساكن كالقماير
فلما لم يمكن زيادتها فيها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون فانها اى النون
علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون علامة الرفع لان الثبوت مقدم على السقوط
والرفع مقدم على اخواته فباسب ان يعطى المقدم للمقدم وانما يسقط في الجزم
والنصب سقوط الحركة اى مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الفعيل مثال الفعل
المتنن الذى يسقط نونه في حالتي الجزم والنصب نحو لم تفعلوا ولن تفعلوا مثال الفعل
المجوع الذى يسقط نونه فيهما معا نحو لم تفعلوا ولن تفعلوا ومثال الفعل المخاطب
الذى يسقط نونه فيهما معا نحو لم تفعل ولن تفعل وانما كان سقوط النون علامة الجزم
والنصب لانها مؤخران عن الرفع والسقوط مؤخر عن الثبوت فاعطى المؤخر للمؤخر
خبر للمناسبة وفي ذلك اى ومنه قيام الحرف مقام الحركة حروف اللام واللين الحاء
صلة في الفعل المعتل اللام فانها اى حروف اللام واللين تثبت حال كونها ساكنة
في حالة الرفع نحو يغزو ويرى داود ومثالين الاول من الواو والى والثاني من اليا
يى وانما تسقط في حالة الجزم سقوط الحركة اى مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغزو
ولم يجرى ولم يرم ويحرك الواو والياء في حالة النصب بالسقوط نحو لن
يغزو ولن يرمى ويثبت الالف حال كونها ساكنة في حالة النصب مثلها
اى مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو لن يخشعا وانما ثبت الالف ساكنة فيها

الامتناع

لا امتناعها اى لا امتناع الالف الحركة لانهم لو حركوا يخرج من كونها الف فصل في
بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدها معرب وهو اى المعرب ما اختلفت آخره
باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المنفصل المتقدم ونائبتهما مبنى وهو
اى المبنى ما كان حركته وسكوته اى الذى حركته وسكوته لا يعامل اوجب ذلك
لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين ثم شرع في تقسيم المعرب فقا
ل ثم المعرب على ضربين الاول منفرد وهو اى المنفرد ما يدخل اى الاسم يصلح
ان يدخله الجمع التنوين وانما قيدنا الدخول بالهلاجية لئلا يخرج عنه بعض الاسماء
المنفردات اللازمة للنصب نحو طرا وقاطبة وغيرها والاسماء الداخلة عليها
اللام لوزمها نحو النجم والصنع والثامن نوعي المعرب غير منفرد وهو اى غير المنفرد
ما لا يدخله الجمع التنوين الذى لا يمكن لفظه وانما قيدنا بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه
نحو مسلمات وجولد علما وقولنا لفظ اخر از عن الحكم اذ التنوين الذى هو للتمكن
يدخل عليه حكما ومنه نعمة يقال بسم حواج بيت الله بنصب البيت لان الاسم الفا
لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما ذكرنا ان من الواجب عليه ان يفيد ما قلنا
اعلم ان في امتناع الجزم مبينين الاول ان امتناعه من ليس بمقصود على
حدة الا ان الجزم كان شوا للتنوين في احتضامه بالاسم ومعاينة اياه في الافقة
ابتغوا الجواياه في المنع وهو الصحيح المذهب الثاني ان امتناعه من مقصود على حدة

ومجته أن الحركتين من أركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل مع التنوين الذي
 هو علم التمكن لفظاً ومنع بعض وجوه الاعراب الاسم وهو قلنا أن الأول أصح من
 لأن الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في المنع كما في حال الضرورة إلى إعادة التنوين فقط
 إلا أن المنوع أيضاً إذا بطلان الاسم يلزم مستند لبطلان المردوم وإشارته إلى ترجيح
 من باب الأول بقوله مع التنوين والقول في بيان كون المناسبات الأول أصح بأنه
 لو لم يكن الجر تابعا للتنوين في المنع لما أعاد الجر حيث أمنا الحاق التنوين بالاضافة
 ودخول الاسم فلما أعاد الجر حيث أمنا الحاق التنوين بها علم أن الجر غير مقصود بالمنع
 على حدة بل بالتبعية للتنوين غير مستقيم لأنه يجوز أن يقال أن الاسم إذا أضيف أو دخل
 الالف واللام خرج عن شبه الفعل بمعنى منصرف كما هو من باب بعضهم لا دخول ما لا يوجد
 في الفعل عليه فاعيد ما سقط للمشاكلة وهو الجر وأما التنوين فلم يكن عوده بوجود
 الاسم والاضافة فلا يقدح وكان أي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحاً لا يقال أنه
 لو قال بدل قوله مفتوحاً منصوباً كان أحسن إذا الفتح من القاب البناء وكلامنا
 في المعربات لأننا نقول إذا قال هذا منصوب يكون في قوة قولنا هذا مفعول لأن
 التقريب علم المفعولية فلو قال مواضع قوله مفتوحاً منصوباً كان في قوة قوله وكان
 في موضع الجر مفعولاً وهذا المنوع إذا الفتح في دال الجر في قولك مرتباً بالجر ليست
 بدالة على ما دل عليه الفتح في رأيت أخرجته يقع إطلاق التقريب عليها بل هي

حركة ثابتة من باب اختصاصها بالعلية أوجبت ذلك ومنه قوله والأسباب المانعة
 من القرف سبعة متعلق بقوله المانعة وهي أول تلك السبعة التعريف والتأني
ثبوت وزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتأني
والالف والنون المضارع أي المشابهة لأن الف في التأني بأن أنها تأني بأن
 زيدنا معاً وفي عدم قبول التأني وكون الأول منها القادس أي الصدر فهما في الوزن
 فإن سكر من سكر أن كرم من كرم وأمر من التوقيف بهما العلم دون غيره لأن المعار
 خمسة هي العلم والمعرفة والمعرفة باللام والمضارع إلى أحدها معنى وما سوى العلمية غير
 مانع من القرف أما تعريف المعرفة باللام والمضارع إلى أحدهما معنى فلا يمانع من أن لا
 ينصرف منصرفاً أو في حكم المنصرف على اختلاف المذهبين فالأحسن أن لا يجعل
 المنصرف غير منصرف فإذا بطل بهذه الأقسام بأسرها فبأن أن التعريف للمانع
 هو العلمية متى أجمع في الاسم سببان منها أي من تلك الأسباب السبعة
 أو تكرر واحد منها منع القرف أي منع الاسم من القرف أو أمانع الاسم من القرف عند
 تحقق السببان لأن كل واحد من تلك الأسباب السبعة فرع لشيء فالتعريف
 فرع التثنية لأن كون الاسم معرفة بكونه متكرراً أو التثنية فرع التذكير لأن التثنية
 في الأمر العام تكرر عن الزيادة ويجوز المؤنث فيه معها وبما تحببها تكون
 بدونها ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لأن الفعل فرع الاسم فيكون وزنه

فعال وزن الاسم والوصف فرع الموصوف لأنه تابع فهو فرع المعدول عنه لثاخره عند
 والوجه فرع العوب لأن لونه كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم
 والتراكيب فرع الافراد لأنه موقوف عليه الجمع فرع الواحد لكون حصوله موقفا
 على حصول الواحد وأما الالف والنون فغيره فالالف والنون بمنفاهان
 القرف اذا وجب سبب آخر بلا صلة واللفظ رعت فيكون فرعاً على زيدنا عليه قال
 البصريون ليس فيها معنى يصير ان فرعاً لشيء من جهة كانا علاماً من التذكير في لا يكونان
 فرعاً على ما زيدنا عليه إلا انهما بمنفاهان الاسم في القرف عند تحقق سبب آخر لهما
 به في الالف والتاء نيب وجه المشابهة قد مر قول البصريين اولى اما لهذه الجملة
 وأما لأنه لو كان كونها فرعاً على ما زيدنا عليه سبباً واحداً كان تاسمياً وبمعنى
 عند تحقق سبب آخر غير منفرف وهو منفرف فاذا حصل في الاسم اثنان منها
 يصير بها فرعاً من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الأول
 ان الاسم يستغنى عنه في الاقادة والفعل غير مستغنى عنها وما لا يكون مستغنياً
 فهو والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمستثنى منه فلما اشته ما فيه سببان
 الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وتبوء الجر وما تكرر فيه
 سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع القرف وأما السبب الواحد
 غير المتكرر فلا يمنع القرف لأن الاسم مع الواحدة مما يبل بين الاصل وهو القرف

وبين الاصل وهو القرف وبين الفرع وهو ترك القرف فلم يترجح ذلك بجانب
 الفرع فجزبه الاصل لكونه اصلاً اذا الاصل في الاسماء القرف واذا اجتمع فيه اثنان
 يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع القرف وما وجد ذلك فيه ان في
 الاسم الذي وجد غير المنصرف فيه احد عشر اسماً خمسة منها لا ينصرف جالته
 التنكير وهي افعال وهو يمنع القرف حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا بال
 التوهم وهذا القيد احرزنا عن اربع في قولنا مررت بصفوة اربع فانه منصرف
 لعروض الوصفية فيه وعن مثل اجل واخيل فانه منصرفان عند سببويه لعدم تحقق
 كونها اوصافاً في الاصل والمعرض ان يعترض بان يقول ان حرف اربع انما هو لا
 تتقاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلاً للعروض الوصفية
 والجواب عنه ان المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل وهو تاء التانيث
 والتاء التي يقبلها اربع ليس بتاء التانيث بل تاء التذكير المنصوبة لعلامة المذكر
 فلا يصدق ما ذكرتم فتعين ان انظره لعروض الوصفية مثال افعال صفة في الامر
 فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنها فعلان الذي يحكي مؤنثة فعلى نحو سكران
 فان مؤنثة يحكي سكرى وهو غير منصرف المصنفة والالف والنون واحرز بقوله
 الذي مؤنثة فعلى عن فعلان الذي يحكي مؤنثة فعلاً نحو سوران وسوران وغيره
 وعربانه فانه منصرف في التنكير والتذكير لخروج الالف والنون عن المضارعة لالقي

الثالث بدخول التاء عليها والمعدول نحو ثلاث ورباع وما عدا ذلك من ثلثية
 ثلثية واربعية اربعة فانها غير منفرد في حالة التنكير للصفة والعول
 وما آخره أي الاسم الذي حصل في آخره الف التانيث فانه يمنع الفرق سواء
 كانت مقصورة او ممدودة مثال الممدودة كجرأ وصحار ومثال المقصورة
 نحو جلي وبشر لان الالف التانيث فيها قامت مقام السين اذ الالف
 علم التانيث كالثاني في طلبه وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام جلي وبشر
 فتح اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث آخر والجمع الاقضى
 وتقديره بالوجه اشارة الى ان شرط الجمع المنع من الفرق هو لا يجمع مرة اخرى جمع التنكير
 وانما قلنا جمع التنكير احراز اعني مثل صواحيبات يوسف فانه ليس بجمع التنكير
 بل للتنكير والمراد بالجمع الاقضى ما يكون بعد الف حرف فان مح كان اما تحقيفا كما سار
 او تقديره بالادغام كدوابت او بالحذف كجوارا وثلثة احرف او سطرها ساكن
 وذلك نحو انا جمع وهو اي جمع الاقضى يمنع الفرق حالة التنكير الجمعيه وما كان
 على مثالها أي على مثال اساور وانا جمع من الجمع والمجرور اعني ما بعد الف
 بيان للموصول في قوله وما كان اي الجمع الذي كان على مثالها بان يكون بعد الف
 حرفا او بان يكون بعد الف ثلثة احرف او سطرها ساكن مثال الجمع الذي
 كان على مثال اساور بان يكون بعد الف حرفا كساجد ومثال الجمع الذي

كان على

كان على مثال انا جمع بان يكون بعد الف ثلثة احرف او سطرها ساكن نحو مصابيح
 فانها غير منفرد وان لم يتكرر فيها الجمعيه لمشايتها اياها من حيث الون
 والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منفردا كصبا
 قلة وانما كان الاسم منفردا اذا كان الاوسط متحركا لانه حيشبه المنفرد لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهر ان هي مثل كريمة وطوبى صورة وبها مفردان تحقيفا وانما معنى
 فلان معنى الجمع كل يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك فان كان ثان
 الحرفاني بعد الف اي الف الجمع ياء فحذفها اي الباء في حالة الرفع والجر ونون
 الاسم وانتهى اي الباء في حالة النصب بغير تنوين مثال في حالة الرفع نحو جاء
 نبي جوار ومثال في حالة الجر مررت بجوار وانك في حالة النصب فتقول رايت
 جوارى وانما او مد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مسكنا يقع في المثال
 فان دأبهم يقولون عند عقبة هكذا الان فيه اشكالا اذا جوار ينصرف في الرفع والجر فلا ينصرف
 في النصب فكان هذا الموضع التأمل فلماذا قال فاعلم اولانه لو لم يقل فاعلم يكون جوار
 بالان العرب تقب على النصب بالالف فيكون بعد الف جوار ثلثة احرف او سطرها
 متحرك فيخرج عن حالة ما لا ينصرف فيكون كصبا قلة فلما اتى فاعلم وقف عند
 ولم نقف على يا جوارى اعلم ان الاصل جوار في حالة الرفع عند الاخفش جوارى بان
 اذا الاصل في الاسماء الفرق ومنع حصول اسباب غارضة فلما كانت الالف على

الباء ثقيلة حذفت فالتقاء ساكنين احدهما التنوين والثاني الباء فحذفت الباء وتقاء
 الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثال اقصى الجمع كونه على وزن سحاب وسواها ^{من} وبيان
 وسلام وكلام فيصرف واما في حالة الجر والياء فيه اعطيت مثل ما اعطيت في حالة الرفع
 بهذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جواب في حالة الرفع جاء تنوين جوارى
 بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الهمزة لكونها ثقيلة على الباء فبقيت الباء
 ساكنة ولما حذفت الباء في المفعول واذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها لاكتفاء ^{بالسنة}
 نحو الليل اذ ايسر المتعالي استحسنوا حذف الياء في الجمع كونه ثقيلة بالنسبة الى المفعول
 فيجوز ايراد التنوين فيه عند سيبويه عوضا عن الحركة وقيل عن الباء المحذوفة والاول
 اول لان حذف الباء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد وجده واما
 يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب فبالا تفاق غير
 منصرف ولو قبل في حالة الجر مرتب بجوارى بالفتح لكان له وجه كونه غير منصرف وخفة
 لا الفتح على الباء وستة من احد عشر اسما لا ينصرف حالة التثنية وهي الاسم العجمي
 العلم ومثاله نحو ابراهيم بهم واسما عليل فانها غير منصرفين للعلمية والعجمية واذا انكروا
 ثهما بان سميتهما شيئا صارتا مفعولا لغيرهما لبقاها بلا سبب لان العلمية شرط في
 العجمية وان سميتهما بنحو لجام او فرند رجلا مفعولا لان العجمية التكرية غير مؤثرة في منع الصرف
 كونهما متميزة بكامرهم في دخول التثنية ^{التنوين} على آخره اسم يكون في آخره النون والنون

حالة التثنية
 الستة التي يمنع الصرف
 والافاقه والثاني مثلا

ابدان

مزيدتان مثلا كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون للمزيدتين فان
 تكررها منصرفهما لبقاها بلا سبب اذ العلمية شرط فيها اذ كانا في اسم والسبيل ان يسأل
 بان الشيء للشيء بنحو بحر ان ينصرف ان يكون غير منصرف موصوفا بغيره للعلمية والالف والنون
 مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمان
 بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر بوجه بخلاف الالف والنون في المثنى لانها ليسا كذلك
 لانها كالتنوين عن الالف عند الافاقه والالف عن النون في حالة الجر والنصب
 والثالث من تلك الستة المماثلة من الصرف حالة التثنية ما فيه وزن الفعل
 مثاله كاجد ويزيد ويشكر فانها غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل
 انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق كسب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التثنية
 لهذا انصرف بعل والثاني ان يخص بالفعل ولهذا انصرف ودوسد والآخر من تلك
 الستة التي يمنع الاسم من الصرف حالة التثنية المعدول مثاله كهر وزفر فانها غير
 منصرفين للعلمية والعدل واما قال عدلا عامر وزافر المعرفتين لانها لو كان
 معدولين عن تكريرين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس
 شيئا في النكرة يسمى عدرا وزفر واما زفر في قوله يلقي الظلام منه النور والآخر
 فانه صفة كزافر وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا مفعولا وعمر اذ ذهب
 في هذا الا انه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عامر

معرفة كذا صاحب المتن في هذا المقام والحي من تلك الستة التي لا ينصرف
 في حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله كطليحة وحجرة فانها ممتنعة من الصرف العلمية و
 المؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن على ما كان في مع من الودال
 فلا يكون لازما والثانيث المعية في هذا الباب هو الازم ولما اقر
 قائمة في قولنا مرت بامرأة قائمة مع تحقق الوصفية والثانيث وفي ايراد سلمى
 نظر لان البحث فيما كان غير منصرف في حالة التعريف لانه التنكير وهي غير منصرفه
 فيها كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ سلمى وهو مستقيم ولعل سلمى
 يكون تصحيحا عن الكاتب او المؤنث مع مثاله كسعاد وذبيبا فانها
 لا ينصرفان للعلمية والثانيث معناه واعلم ان العلمية فيه مشروطة ايضا لانه لو لم يكن
 علما كان منصرفا ولما كان صحيح صرف حالة التعريف الاسمان اللذان جعلوا احدا
 مثالها كعوى كوب وبعلبك فانها ممتنعان من الصرف العلمية والتراكيب
 واذا نكر آخرها كان منصرفا في ال واحد السبين فان قبل وكان عليه ان يقول اذا لم
 يتفهم به التام معناه الحرف ولا ان يكون التام هو ما يخرج خمسة عشر سببوه فان
 كل واحد منها اسمان جعلوا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير منصرف لانه
 من البنيات قلنا لا حاجة الى هذا لان كلامه فيما لا ينصرف وهو محروب وهذا
 بثنيتان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان

هذا هو السبب في كونها
 لا ينصرفان في حالة التعريف
 لانه لو لم يكن علما كان منصرفا

السبب

السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان العلمية شرط في غيرهما واذا انتفت
 السبب الآخر لا يتفاء بشرط وانتفاء الشرط يستلزم استبعاد المشروط فبقى السبب
 وان كان السبب العدل او وزن الفعل فاذا فكر في سبب واحد لان العلمية
 ليست بسبب فبها يبقى بلا سبب على تقدير انتفاؤها اما بيان انها ليست
 بشرط في العدل فلا استقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف من غير العلمية
 فلو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غير النكرة يمنع الصرف من غير النكثات فلم
 يفرق للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه مانعا
 من الصرف بدونها في اخر فلم يعرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت به
 هذا استثناء من قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة ايضا عند
 سيبويه ووجهه انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل
 فلما سمى به كان الوصف ثابتا فلا فائدة في اعيد الى اصله الوصف الذي ثبت
 له من منع الصرف واما عند الاخفش فانه يعرف في النكرة ووجهه ان الوصفية
 الاصلية قوزالت بالعلمية وهي بالتنكير فيبقى على سبب واحد ويلزم عليه
 الانصراف افضل منك اذا سمى به مع انه غير منصرف عنده فظهر من هذا ان
 الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش وكذا احاط به الثانيث
 مقصورة كانت او محدودة كجلى وبشرى وسلي وجراد وهو غير منصرف

في النكرة ايضا عامر وكذا فعلا ان الذي يحكي مؤنثه فعلى كان غير منفرد في النكرة
 لما ان عدم الانفراق في اول الاول لالف والنون المزدبتين واعتبار الصنة
 الاصلية عند التنكير واذ اُسْمِيَتْ لم ينصرف ايضا للتعريف والاولى والنون
 فاذا اُكْثِرَتْ رالت العلمية واعيد الى اصل الذي ثبت له في منع القرف نحو سكران
 وسكرى عند سبويه واما عند الاخفش فانه منفرد في النكرة كما انهم ان
 احررها عنده واما الجح الا فحقا نحو ساجد فانه اذا سمي به قد شبهه بالبعثي الموقفة
 حيث لم يكن له فطر في الاحاد فاذا اُكْثِرَتْ لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما
 انصرف نحو احر في قوله بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمي لمنزلة سببها ولا
 الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهبها ايضا لان التنكير
 لا ينزل بمشابهة البعثي ون جعلنا مشابرة سببا والتعريف سببا آخر
 يكون انفراقة على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لوزال الاحد السببين
 بالتنكير كما في نحو احر عنده واما عند سبويه فيعود الى اصله والثلاثي السا
 كن الاوسط اي الثلاثي الذي سكن اوسطه يجوز فيه القرف وتركه اي ترك
 القرف ومثاله نحو بنو دعد ونوح ولو ط اما جواز ترك القرف فوجود
 السببين المانع من القرف واما جواز القرف فلما قدمت سكون الاوسط
 احد السببين فبقي سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع القرف الا ان لا

الانفراق او في تركه بدليل وقوله منفرد في قوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
 بالتنوين وقوله تعالى لما جاءت رسلنا لوطا واما فيه سبب ثالث كما
 وجوز في اسج البدر ثاني فانه لم ينصرف البتة فوجود الاسباب ولا يجوز في القرف
 بالمقاومة لبقاء السببين على تقديره كما ذكرنا الثلاثي المنكرك الاوسط نحو سكران
 امرارة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب والقاف في قوله فان حكمه
 للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الوسط منزلة
 الحرف الرابع الدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا في النسبة الى خيل
 خيل وجلوى بالخذف في الاقل والغلب في التأنيد لم يزدوا في مثل جباري الا الحذف
 نحو جبارتي ولم يقل جباري لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو حمري
 وهي اسم نافذ سر بوزن البسمة بمنزلة جباري في عدم جواز الغلب وان كان الا
 لف رابعة لتتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة
 فذلك مبرها اجروا نحو سقر مجري سعاد وزينب فلم يرفوه ونحو حزام من فعال
 التي عدلت عن قاعلة فيه مذهبان الاقل او عراب مع منع القرف لان فيه علمية
 وعدلا وثانيتها واما قلنا انه معدول كونها اي حزام معدولة عن حاذمة هذا
 مذهب بني تميم والمذهب الآخر البناء على الكثرة تشبيها بفعال الواقعة موقع
 المبنى فحزام كثر ال في الحركات والتسكنات وهو واقع موقع المبنى هذا مذهب

الحي زين واستار الى تزجج المذهب الثاني بقوله وعليه اي وعلى البناء على الكسرة الى
قول الشاعر وهو اذا قالت حزام فصرقوا فان القول ما قالت حزام حيث بنى حزام
على الكسرة كونها فاعلا للفعل في الموضعين ذكر ابن على الكسرة فعال التي يختص بهذا
المؤنث مثالها نحو بالكاع وباقساق وباجبات فشيها لها بفعل التي تدق
موالبي فان قيل ان قوله يختص بهذا المؤنث يقتضي ان لا يوجد في غير هذا لكنه
موجود في غيره نحو قول الشاعر اطوف ما اطوف ثم ادس الى بيت فعيدته لكاع
والجواب عنه انه نشاذ لا يعتد به وكذا بنى على الكسرة فعال التي كانت بمعنى الفعل
اي الامر مثالها نحو نزال وشارك فانها بمعنى انزل وانترك اما بناؤها فلو قوما
موقع المبنى واما البناء على الكسرة ان الاصل في البناء السكون فللمرء من
اجتماع الساكنين واما فعال هذه قياسية في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وسماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخل الالف واللام انجز بالسر
واما انجزا بهما عند الاضافة او دخول الالف واللام عليه على مذهب من
يقول ان المقصود في باب منع القرف منع التنوين وامتناع الجر بالتبعية
فلان التنوين اذا لم يتصور سقوط قبل ثبوته فلا يتصور سقوط التابع
وهو الجر واما انجزا بهما عند كل واحد على مذهب من يقول ان المقصود في
باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخل الالف واللام

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع منه للمشابهة
الجر واما التنوين فلم يكن عود لعدم امكان اعادة بلاضافة او بالالف واللام
للمنافاة واما قال انجز ولم يقل انصرف لان انجزا به ليس خلافا وانما هو في انجزا
فه قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه اذا دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج
عن مشابهة الفعل فرج الى اصله فانصرف كذلك وقال بعضهم الآخرون انه غير منصرف
مطلقا عملا بالعلمين والحق في ذلك التفضيل وهو ان يقال ان وجد احوال السمين
المانعين من القرف بلا بلاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا كما
وعمروان لم ينزل كان غير منصرف كما وجدوا وسكران صفة علم بالعلمين تقول
عند دخول الالف واللام عليه نحو مرت بالاجر والجر وعند الاضافة مرت بعزم
وعثماننا ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام كان اجري
نظر الى الالف والنسبة مرتبا ولا فرغ عن بحث العرب شرع في المبنى فقال المبنى ضربا
ن احدهما لازم والثاني عارض فاللام اي المبنى اللازم ما فهمي معنى الحرف كاي فانه
منفصل بمعنى الاستفهام اذ قولنا ابن زيد في قوة قولنا في السوفام في المسجرام في
الاروام في غير ما يفهم الميزات اذ قولنا ابن جلي في قوة قولنا
لنا ان تجلس في الدار اجلس في المسجد اجلس فيه وغير ذلك
وكذا من فانه متضمن للحرف الاستفهام والحرف الشبهة ايضا لانك اذا قلت

من القتال فكانت قلت في اليوم ام عزام بعد غدا واذا قلت من يخرج اخرج
 فعناه ان يخرج اليوم اخرج اليوم وان يخرج غدا او غير ذلك وكذلك
 كيف او انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك زابدا هيج ام يهجم
 او المبني اللازم ما الشبه اي الحرف كالذي والتي وتحوذك عما يشابه الحرف
 شبة الموصولات به في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو
 متعلق كذلك الموصولات مفتقر الى الغير وهو الصلة قلت لفظة او الهاء
 للتبيين يعني انه كل واحد منهما مبني لازم ولقائل ان يكون يقول ان المبني اللازم
 اذا كان فيما تضمن معنى الحرف او ما شبه لازم البناء اشكل بل جعل في الارب
 فانه متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها تشبه الحرف مع
 انه ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن معنى الحرف او ما
 شبه قضية مبهمة موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا يستلزم الموجبة
 الكلية ولئن سلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها اي هنا كلية فلا اشكال
 في المبني العارض محصور بالاستقرار في خمسة اشياء احدها المضاف
 الى ياء المتكلم مثال نحو غلامي فانه مبني بناء عارض اذا الغلام قبل اضافة
 الى البناء كان موقفا وعند الاضافة اليها كان مبنيا عارضا لتنزل منزلة وسط
 الكلمة لمحو شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لا بد له من مضاف اليه والياء

صالح لان يقع مضافا اليه كونه ضمير الجرد واولا بدلهما من سبق شي قبل بالقر
 ورة الاكم صالح للسبق فناسب بهذا الاتحاد ان تنزل منزلة كلمة الواحدة في
 يكون المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لا متنازع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان
 قبل ج يلزم ان يكون غلامك وغلما مبنيا بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمعنى والياء
 ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية
 لما فيها ضعف ثبوتها لما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلما الجزئية لتضمين
 والاصل في الاسماء الاعراب بقية المضاف اليها على اعرابه ليجوز على سبيل الاصل
 واما بناء المضاف الى ياء المتكلم على الكسرة لانه لو كان مبنيا على الفتح لزم انقلاب
 الياء الفتح في حالة النصب والاي لزم خروج الباعن المدة وعلى القم لزم انقلابها واداء
 في حالة الرفع والاي لزم خروجها عن المدة وانقلاب ياء المتكلم من حال الى حال
 وخروجها عن المدة خلافا لاصل والثاني المبني العارض المتأخر عن المتأخر المعروف
 نحو يارب فانه مبني بناء عارض متشابهة كان الخطاب من حيث الافراد و
 التعريف واما بناء وه على الحركة فلتوافق الحركة التي هي عارضة اذا لام في
 البناء التسكون واما على القم فيكون حركته البنائية مخالفة لحركة الاعرابية
 وهي الفتح والكسرة نحو يا عبد الله ويا وليد واحترز بالمفرد عن المتأخر المضاف
 والمتشابهة له نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جلا فلانها ليسا بمنسبين

لعدم المشابهة كان الخطاب من حيث الافراد وبالمعروف عن المتأخرين المفرد
 التكرار كقوله الاعشى يارجل لا خذ بيدى لانه غير مبنى لعدم المشابهة كان الخطا من حيث
 التوفيق الثالث من المبني العارض التكرار المفردة التي هي مع لا التي لتوحي
 مثال نحو لا رجل في الدار وانما بني ذلك لتفهمه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في الدار
 مبنى على سؤال سائل فاعل هل من رجل في الدار فيكون اصل الجواب لا من رجل
 في الدار فحذف من مبرأ من التكرار واعتمادا على العلم به واما بناؤه على الحركة
 فلما مر فلغرض البناء واما على الفتح فلما سببه على لان علمها النصب لكونها
 محمولة على ان لا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحذر بالتكرار
 عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها ليست باسج حش وعلمها مخصوص به وبما
 لمفردة عن المضافة والمشبّهة بها فانها غير مبنيين وان دخل لا للمذكور
 عليها لان البناء بناء التركيب فكرو تركيب اكثر من كلمتين والواحد من
 المبني العارض المركب والمراد بالمرتب بينهما ما هو مركب من اسمين ثا
 نيهما متفقين للحرف واولهما غير متفارع بالمشي المتفارع المضاف في سقوط
 النون به ليل او وتثنية نحو بقوله نحو خمسة عشر انما بني الجزء الاول منه كونه
 بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متفعا لواحد لان اصل
 قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل عن اثباته للتخفيف وانما بني

الجزء ان معا على الفتح اما الاول فلان التامة مشابه ببناء الثاني حيث
 الزيادة فلما ان ما قبل ثا والثاني يكون مفتوحا ابدالك ذلك يكون ما قبل
 المشابهة به مفتوحا واما الثا فلما سببه قولنا من اسمين احذر عن مثل
 سيبويه فانه من الجزء الاول منه لا الثا على احد المذهبين وقولنا ثا ثا متضمن
 للحرف احذر عن بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه مبنى والثا
 على احد المذهبين لعدم تضمن الثا معنى الحرف وقولنا واولهما غير المتفارع
 بالمشي المتفارع في سقوط النون احذر من ان شي فانه مركب من اسمين
 ثا ثا متفقين للحرف والجزء الاول منه معرب والثا مبنى لمضارعة
 بالمضارعة في سقوط النون للاضافة لئلا يلزم اجتماع النقيضين والثا
 من المبني العارض ما حذف اس اسم حذف من المضاف اليه وبين ذلك لكونه
 مشابها للحرف من حيث الاحتياج الى الغير واما بناؤه على الحركة فلما مر واما
 على الوجه الصم ليخبر المذوف منه باقوى الحركات وهو الفم او يكون حركته البناء
 في لغة الحركات الاعرابية وهي الفتح والكسرة خورايت قبل ذلك او من قبل
 ذلك هذا على تقدير ان يكون المذوف منه متويا واذا لم يكن متويا كان
 معربا كقوله فساغ في الشراب وكنث قبله اكا داغص بالماء الفرات وهو
 اس ما حذف من المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع فاطية

وكذا باقي الجهات الست وهي امام وخلف ويمين ويسار وتقول عن علم حذ
المضاف اليه جيبك من قبل زيد بالفتح تنكر الاضافة وهي منصوبة بقوله تنكر
وقاؤه ضمير الخطاب وتنوينا اي تلك الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على
المفعولية لتنوي وقاؤه ضمير الخطاب ايضا فتقول اذا حذفت منه المضاف
اليه جيبك من قبل ومن بعد ويسمى هذه اي قبل وبعد وفوق وباري الجهات الست غايات
بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجر كما مر في صدر الكتاب و
التسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما
انقطع اي المضاف اليه عن ان من قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست
من اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حدودا ينتهي الكلام
عندنا اي عند تلك الحدود وخرج من المبنى اللازم والعارض من الاسماء شرعا
في المبنى اللازم والعارض من الافعال فقال المبنى اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللازم والكلام في بناءها قد سبق واحذر زغير اللازم عن الامر
باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع
لامطلقا بل اذا انفصل به اي بالمضارع ضمير جماعة التسمية غايته كانت
او مخاطبة او اذا انفصل به نون التاكيد مخففة كانت او مشقة قوله نحو
يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي انفصل به نون جماعة التسمية

غاية كانت او مخاطبة وقوله هل يفعلن بالشوبه والتحفيف مثال المضارع
الذي انفصل به نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند ايضا لها عارضا
لانه معرب بدونها بسبب شابهة قدم واما بناؤه عند ايضا النوع المذكور
فلا يوجب سكون ما قبله بيانا للجرية كما انفصل به فتعذر به الاعراب لا يقع
في وسط الكلمة فان قبل لم لا يجوز ان يكون الاعراب تقديريا والجر اعادة ان
الاعراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل في الافعال البناء وجه آخر في
بنائه عند انفصال نون نه وهو الاسعار اي الاعلام بان الاصل في الافعال
المضارع البناء كلفه مسكنه اي وانه بالعكس واما بناؤه عند انفصال
نون التاكيد مطلقا فلا اذا ذاك اشبهته بنحو بعلبك وهي على الفتح للتحفة
كما بني هو وجه آخر في بناءه عند انفصال نون التاكيد وهو انه لو اعراب
فلا يخ اما ان يعرب ما قبل النون او في نفس النون لا سبيل الى شيء
منها اما الى الاول فلا متتابع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى الثاني
فلكلهم جرم الاعراب على ما مر شبيهه التنوين وهو النون واما
الحروف فلا يكون بناؤها اي الحروف اللازمة وانما كان بناؤها لازما
لانه حظ لها اي للحروف في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات يجر الكلمات
كما مر في قوله ويسمى غايات منها اي من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه

الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول مثال كعامة الاسماء نحو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام المتمكنة فانها تعمل ويعمل فيها نحو لقيت زيدا
مضاربا او مضرا بعلامه مضاربا ومضرا بعلامه لان للقيت وبها عاملان في الكلام
ونحو مرت برجل حسن وجهه ورايت غلام زيدا وحصل لي عشرون درهما
وكل من هذه الثلاثة ايضا عامل ومعمول والفعل المضارع بجر الفعل على انه معطوف
على قوله كعامة الاسماء نحو في ضرب زيد ويضرب بمحول لن وعامل في زيد واحترز
بالمضارع عن الماضي لانه لا يعمل فيه ومنها امي ومن تلك الكلمات ما يعمل ولا
يعمل فيه المثلث بطريق المعلوم والمنع بطريق المجهول مثال هذا القسم كالف
العامة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تقرب اقرب فان من وان عامل على
زيد ويضرب وهو غير محمول لشيء والفعل الماضي بجر الفعل ايضا لانه معطوف على
قوله كالحروف العاملة نحو قرب زيد فان قرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي
عن المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما مر من قبل هذا واللام بغير اللام بجر الاسم
ايضا نحو اقرب زيدا فان اقرب يعمل فيه زيد ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام فانه
يعمل ويعمل فيه والاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسماء نحو ان تجلس اجلس ومعنى
تخرج اخرج فانها يعملان ولا يعملان فيها اقول قوله غير امي امي الايات استثناء
من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الايات فانه يعمل ويعمل فيه

كقوله تعالى يا ماعز عواذ الاسماء المحسنة فان اياتا جازية لتدعوا وما زائدة وتروا
ناصبه اياتا ولم يلزم الدور لاختلاف عملها وقد قيل ان قوله غير امي استثناء من قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان امي الاسماء المتضمنة بمعنى ان يحرم المضارع وقد ثبت
لنظرها الحرف الايات فانه لم يبين وان تضمن مع الحرف اما لا يزدان بان اصله الاسماء
الاعراب كما انهم يبنون المضارع اذا اتصل به تون جماعة التاء مطلقا وتون التاكيد
لكل لا يزدان بان اصله في الفعل المضارع البناء واما العمل على نظرها ونقصها وبها
جزء وكل ومنها امي من تلك الكلمات اما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول على صيغة المعلوم
والثاني على صيغة المجهول مثال هذه القسم كغير العوامل من الحروف ومثل حروف
العطف والاستفهام والمضمرات ونحوها كاسماء الاشارات اعلم ان قوله
والهمزات عطف على غير العوامل لعل الحرف يعرف بالتأنيل ومنها لا يعمل
ويعمل وقد اعمل المصن هذا القسم وظن انه غير واقع منو بما لانه لا يتصور
محمول فيه الا وان يكون عاملا فيه اذا لمحمول فيه اطلاقا اما الفعل المضارع فلا ريب
في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فانه يعمل الجرد واما النصب نحو رطل
زيت وعشرون درهما الا انه واقع في نحو طرا وقاطبة والعامل عندهم امي عنه
النهاية ما اوجب كون آخر الكلمة بلي وجه نحو هو من لفظا او تقدير او مفعول
اوجب قوله كون دفاعل هي الموصول والمجرور اعلى على وجه متعلق بقوله كون

اعلم ان العامل غير مقتضى الاعراب لان مقتضى له مابه يفسر الكلمة فائدة له شيئا
 لها صلاحية لقبول الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اذا
 لاعراب كنه في خبر زيد فان خبر هو الموجب لكون آخر زيد على هذه الحركة و
 انما قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب يع العامل المعنوي والعامل عندهم ضربان
 الاول لفظي المعنى القياسي ما فتح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا مثله
 كقولنا غلام زيد لا رأت انما الاول في الثاني وعرفت عليه اي علته تأثيره في
 الثاني فست عليه اي على غلام زيد وادرجه في ثوب بكر في بعض النسخ
 وعرفت علته والاول ادل لان القدر يرجع الى المضاف دون المضاف اليه
 غالبا والثاني سماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما فتح ان يقال فيه
 هذا يعمل كذا او هذا يعمل كذا او ليس لك ان تجاوزه مثله كقولنا ان البار
 يخرج لفظ لم يخرج ولفظ لن تنصب واما العامل المعنوي فتذكره في
 موضع ان شاء الله تعالى فافهم من الباب الاول شرح في الباب الثاني
 فقال الباب الثاني في بيان العوامل اللفظية القياسية وأشار الى وجه تقو
 يم هذا الباب على الثالث بقوله قدما القياسية لا ارادنا اي القياسية
 ولا شبهة في استحقاق المصدر التقديم على غير المصدر لكون المصدر بمثابة الجز
 ئي اما بيان الاول فهو ان المصدر عبارة عما لا يكون مخصوصا بشئ دون شئ

والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو اي العامل

والكلام ما لا يمنع نفس نظوره عن وقوع الشبهة فيه كالجواب ان فان نفس
 نظوره لا يمنع عن وقوع الشبهة فيه فيكون المصدر بمثابة الكلي لان كلا منهما
 يختص بمادة دون مادة واما بيان الثاني فهو ان غير المصدر عبارة عما يكون
 مخصوصا بشئ دون شئ والجزئي ما يمنع نفس نظوره عن وقوع
 الشبهة فيكون غير المصدر بمثابة الجزئي لان كلا منهما يختص بشئ دون شئ
 واذا عرفت هذا فاعلم ان الكلي مقدم على الجزئي لكونه جزء الجزئي غالبا والجزئي
 مقدم على الكلي فاذا كان الكلي مقدما على الجزئي يكون ما هو بمثابة الكلي
 مقدما على ما هو بمثابة الجزئي ويقولون وان الفعل منها اي من القياسية
 وهو اي الفعل الاصل في العمل لانه اقوى انواع لكونه اشد تأثيرا
 لانه ما بين فعل او هو عامل بخلاف الاسم والحرف وكونه اكثر فائدة لولائه
 على الزمان والحدث وضعافا بخلافها وجعلها اي جملة القياسية سبعة
 الاول الالفعل على الاطلاق اي متصرفا كان او لا زمانا والثاني اسم الفاعل
 والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس والتاسع
 الاسم المضاف والتسليم الاسم التام وظيفته ان يقال ان العامل لا يخ من
 ان يكون عاملا بالاضالة او لا الاول الفعل واما الثاني فلا يخ من ان يكون
 مستقاما او لا الاول المصدر وان كان الثاني فلا يخ اما ان يقع عليه الفعل

اولاً فان كان الاول فهو اسم المفعول وان كان الثاني فلا يخ من ان يجرى على فعله او لا
 والاول اسم الفاعل واما الثاني فلا يخ من ان يرتفع الابهام او ان يقع مضافاً
 او لا فان كان الاول فهو اسم التام وان كان الثاني فهو اسم المضاف وان كان
 الثالث فهو الصفة المشبهة اما الاول اى الفعل فانه يعمل الى رفع والنصب
 في الاسماء نحو ضرب زيد وعمر واغضب يعمل الى رفع في زيد والنصب في عمر
 وهذا اشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك لانه لا يستدعي
 سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب
 واما المفعول في نحو مرت به رجل فاعمل الجرح فهو البناء لا الفعل لان هذا الفعل لا
 يعود الى المفعول به الا بحرف الجر فالعامل في مثل هذا هو الحرف لانه جزء الفعل
 بدليل ان مرت والبناء معا فيجوز ان يجرى فوجب ان يعمل كما عمل الفعل
 لا يتحد وقد اختلفت بالاسماء وح اما ان يعمل الرفع او النصب لا جائز ان يعمل
 الرفع لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولا ان يعمل النصب
 لانه ولا ان يعمل النصب لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتقدمين بالجر فادنى
 المتقدمين بدون فلم يبق الا الجر اذا لم يجره مشابرة بالمضاف اليه من حيث
 الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان هذا الحرف عامل
 وقد دعى الاسم فبالجرى ان يعمل فلا يعمل الفعل الذي قبله اذا كان العاملين

اذا تراكما على معمول واحد فاعمل لاخرهما وجوداً لانه اقرب الى معمول
 واعمال الاقرب احق واما الرفع فعام اى يعمل جميع الافعال متوالياً كان
 اولاً ز ما الرفع لان كل فعل متوالياً كان اولاً ز ما يرفع اسماً واحداً بانه اى
 الاسم الواحد فاعله اى فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اى ذلك الاسم الواحد
 كون ذلك الفعل متوالياً عليه اى على ذلك الاسم الواحد نحو قول زيد واما
 قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدماً عليه اخبر عن المبتدأ
 نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتدأ
 قال شهاب الدين في شرح الزنجية قلت الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه
 من غير احتياج الى ذكر قوله مقدماً عليه لان الفعل لم يسند الى المبتدأ لانه
 وان كان اسند الى ضمة لكنه مع الضمة مسند الى المبتدأ وبهذا الاعتبار
 يكون المبتدأ مسند اليه لان الحامى ملزم للعام كلامه وانما كان الناف
 واحداً لان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس
 ان يسند الفعل الى الفاعل الاخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه
 ليست على وجه الاسناد بل على وجه التعلق وهو يختلف ويكفى
 مفاعيل قال صاحب الاقليد الفاعل داخل لان قوله ضرب زيد معناه
 صدر الغضب عن زيد وعن حرف الجر لا يدخل الا على المفعول وما يدخل عليه

بهما هو الفاعل فيكون الفاعل واحد بالضرورة والى هذا ادى اى اشار بقوله
 اسما واحدا واما وجه تقديم الفعل على الفاعل فهما ان الفعل علت له اذ لا يمكن الفاعل
 ان يكون موجودا بغيره فاعله مقدمة على المعلوم فان لم يكن الفاعل مظهرا ^{للمفعول} ~~للمفعول~~
 المظهر اما بارز كالنار في فعلت بحركات الثلاثة او مستكن كالمنوى في افعلتم
 ان الفعل منقسم على ضربين احدهما متعدي وهو اى الفعل المتعدي ما نصب ^{للمفعول} ~~للمفعول~~
 بغير واسطة الحروف والثاني لازم وهو اى الفعل اللازم ما يخص بالفاعل
 ولا يتغير وزنه لغيره كزبيت وقت وقوت فان الذا تاء والقيام ^{للمفعول} ~~للمفعول~~
 مما يخص بالفاعل ولا يتغير وزنه بغيره واما الفعل المتعدي فانه منقسم على
 ثلاثة احدها متعدي الى مفعول واحد فقط نحو فتمت زيدا فان فتمت
 يتعدى الى مفعول واحد فقط وهو زيدا وثانيها متعدي الى مفعولين ^{للمفعولين} ~~للمفعولين~~ واما
 للثالث اما ان يكون ثانيا بغير الاول مثاله ما عطيته زيدا وريها فان ثانيا
 وهو درهما غير المفعول الاول وهو زيدا ويجوز بنا القصر على احدهما فتقو
 اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت اذ اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت هذا
 عبارة صاحب الفتوى وانما قال في الاول ما وفي الثاني من لقيقة بوعلمها من
 ادنى بصيرة ويجوز ايضا ان تسكن عنهما نحو فلان يوصل ويمنع وذلك
 للمبالغة او هو اى يكون الثاني عين الاول مثاله لمحت زيدا عالما

فان

فان المفعول الثاني وهو عالما عين المفعول الاول وهو زيدا ولا يجوز ان لا
 يتا على احد المفعولين فليس لك ان تقول حسنت زيدا وان تقول حسنت
 قايما لعلهم خلاف الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف الشيء بمفعول لكن
 حذف المفعولين في هذا القسم جازا ايضا ومن ذلك قولهم من يسبح بحمل ^{للمفعول} ~~للمفعول~~
 الى ثلاثة مفعولين بكلامك مثال ما علمت زيدا عمرا فاضلا وقد بقاء المفعول مقام
 الفاعل اذ ابنى له اى كذلك المفعول الفعل فيرفع ذلك المفعول الذي ابنى مقام
 الفاعل باستادته اى باستاد الفعل اليه اى الى ذلك المفعول مثاله كقولك
 ضرب زيد واعطى زيدا درهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما
 يليه ايضا ان كان ما ضيفا اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعّل وان اردت
 بناؤها للمفعول قلت تفعل وتفعّل وتفعّل بضم التاء والتاء معا وانما لم يقرر
 واعلى ضم الاول بل يحتاج الى ضم ما يليه ايضا اذ لو اقتصر على التاء لكانت
 بل بفتح ما يلي التاء لا لتبس بغيره معناه علم مشددا او بضم ما قبل
 وبضم ما بعد فعمل وضم الحرف الثالث ان كان ما ضيفا اوله همزة وصل مع ضم
 همزة الوصل نحو استخرج فاذا بنية للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة و
 ولم يقرر واعلى ضم الهمزة لانهم لو اقتصر على ضمها لكانت استخرج بضم الهمزة
 وفتح التاء لا لتبس بالامر عند الوقف في حالة الارجح نحو قولك الاستخرج وان

البا

ثم يكن في آله هذا ولا ذاك فالعلامة في الأول وكسر ما قبل الآخر لم يقم
 على في الأول ولا على كسر قبل الآخر أما الأول فلا انهم لو اقترعوا عليه للنسب
 الحاص في باب الافعال بنفس المتكلم المجهول المضارع وأما الثاني فلا انهم لو اقترعوا
 على كسر قبل الآخر لم يعلم ان مثل غلبم مبنى للفاعل او للمفعول ويجوز اسناد
 اى اسناد الفعل الى المفعول الثاني نحو اعطى درهم زيداً الا ان الاسناد الى
 الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذا الاول فاعل اى اخذ الدخول في باب
 حسب هذا استثنائاً من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اى ويجوز
 اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسب فان اسناده حسب الى
 المفعول الثاني غير جائز لان الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسناده اليه
 يلزم ان يكون مجزأ عنه خلافاً لابن ابي ساري فانه اجاز الاسناد الى الثاني
 في باب حسب حيث آمن من انعكاس المعنى فظننت زيداً قائماً طي قائم
 زيداً لانه لا ريب في كون المظنون هو القيام فمرادهم يجوز من ظننت
 زيداً خاك ظن اجوك زيداً لانكاس المعنى فظهر تماماً قلنا ان الاستثناء
 على قوله غير ابن ابي ساري ومنسوب الفعل ينقسم على ضربين الاول خاص
 والثاني عام فالخاص اى المنسوب للفعل الخاص ثلثة احداً للمفعول به وانما
 كان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لان المفعول به انما

يكون

يكون اى المفعول به للمتعدى اى للفعل المتعدى كما ذكرنا من قبل ان المتعدى
 ما نصب المفعول به وهو اى المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالو
 قوع التعلق لا الامر الحث اذ لو اريد ذلك لم يخرج بعض المفاعيل نحو علمت زيداً
 وارادة وكلمة ونحو ذلك فان هذا الافعال ليست بواقعة على زيد حساناً
 بل ان يقول ان تعريف المفعول به غير ما يقع اذ يدخل فيه ما ليس منه زيد
 في قولك زيد ضربته فان القرب وقع عليه مع انه ليس بمفعول به والجواب عنه
 ان يقول لا يتم ان القرب وقع عليه اصطلاحاً بل يقع على ضمير هو مفعول به
 فلا يكون زيد في مثل ما سبق مفعولاً به وثانيتها من التمييز وانما كان التمييز
 من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اى التمييز انما يكون اى ما يكون
الالمهم فلا يلحق الا ما وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد نفساً ونصبت النفس
 عرفاً وكذا في التنزيل واشتعل اليوسف شيباً اعلم ان التمييز باب مفرق
 عن الاصل طاب زيد نفساً ونصبت النفس عرفاً واشتعل اليوسف
 شيباً طاب نفس زيداً ونصبت عرفاً النفس واشتعل اليوسف
 شيباً راسي فانزل عنه للمبالغة والتوكيد اما للمبالغة فلان ذكره
 الشئ مجزأ ثم ذكره مفصلاً واما التوكيد فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين
 لا لجمال والتفصيل وتاثيرها في المنصوب وهو ايضا من المنصوبات

التي قد ببعض الافعال لانه اى الجز المنسوب انما يكون اى ما يكون او في افعال
 معدودة على سبيل دهي كان وصار واصبح وامس واضمح وقات ويات و
 مازال وماضي ما انتك وما يرح وما دام وليس فان قيل كيف جعل الجز من
 معمول العوامل اللفظية القياسية والخيال ان عامل سماعي لان عامل الافعال
 الناقصة دهي سماعي والجواب عنه انه جعل الجز المنسوب من معمول الفعل
 الناصب مطلقا لمن معمول الفعل القياسي حتى يرد ما ذكرت والعام اى
 منسوب الفعل العام محصورة في خمسة الاول المصدر والثاني المفعول فيه
 والثالث المفعول له والاربع المفعول هو والحيثى الحال اما الاول اى المصدر
فكل فعل متعديا كان او لازما ينصب مفعولا سواء كان ذلك المصدر مفعولا او محذورا
 او معرفة او نكرة والمراد من المبرم ما لا يبدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن
 المحذور ما يبدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبرم نحو ضربته فربا ومثال
 المحذور نحو ضربته فربته فربته يبدل على ما يبدل الفعل عليه وهو القرب وعلى
 اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربت القرب الذي نعلم انما يذكر المثال
 للمصدر النكرة كقوله ائتني بالمبرم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى
 المصدر ايضا اى كما ينصب الفعل المصدر مثال نحو ضربته سوطا فان
 ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه

كان الـ القرب سديه مستدرة والدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع
 ولو كان مصدر الماشئ وجمع ولما ثنى وجمع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول
 فيه وانما لم يعرف المفعول فيه كلف لفظه المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان
 الالف واللام اذا دخلتا على اسم المفعول والفاعل يكون بمعنى الذي فانه قال
 الذي فعل فيه فعل داما قوله وهو ظرفا الى زمان والمكان فليس بتعريف له داما
 هو تعداد لفرعية بمعنى المفعول فيه على ضربين فهو ظرف زمان و ظرف مكان لانه
 اذا كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم يكن كذلك فهو الثاني
 قلت كيف جعل المبتدأ مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرفا الى زمان والمكان مع
 ان مثل هذا غير جائز لعدم التماثل بينهما والجواب عنه انه عايد الى الموصول
 الالف واللام ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع كقوله الذي في بيتي
 متاح وما ملكك العلمان والمقصود متاثر في العلمان وانما سمي المفعول فيه ظرفا
 تشبيها له باللون التي تحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونه محلا للحوال الافعال
 في افرادها فالزمان كلمة اى مبرما كان او محذورا ينصب بالظرف اى ينصب على
 الظرفية بالفعل المذلول المتقدم سواء كان لازما او متعديا لان الفعل يدل
 على الزمان بصيغة كما يدل على المصدر بمادية وكما ينصب جميع حروب المصدر
 كذلك ينصب جميع حروب ظروف الزمان فالمبرم من الزمان كالى بين والوقت

والمجد ومن الزمان كالיום والليل والشهر والحول تقول الزمان المبرم
 حيناً ويوماً والزمان المجد خرجت يوم الجمعة وأما المكان المبرم فإنه ينصب
 بالفعل فحسب كالجبهات الست هي فوقاً وتحت وبيناً وشمالاً وقداماً
 وخلفاً كونه متشابهاً للزمان من حيث التغيير والتبديل والاستغراق الأبدية
 أن هذا الظروف لا يتغير على وجه واحد إذا الفوق يهبط تحتاً واليمين يتحول شمالاً
 كما أن الزمان المستقبل يهبط حاضراً والحاضر ماضياً وإذا قلت جلست
 خلف زيد كان هذا اللفظ مستقلاً مستغرقاً لجميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع
 الأرض كما أن لفظ ضرب مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلف الله
 العالم إلى وقت حدوثك لفظ يقوم مستغرق لكل زمان من المستقبل
 إلى فناء العالم وعند وهو أيضاً من المكان المبرم وينتصب بالظرفية كما احتضننا مسكوناً
 من الوسط بالتحريك لأنه من المكان المجد معدلة اسم لمعين ما بين طرفي الشيء ومن
 هذا علم الفرق بينهما وأما المجد ومن المكان فلا بد من لفظ في قول في المكان المبرم
 صليت أمام المسجد دخلت وفوقه وفحة يمينه وشماله وعنده ووسطه
 بالنصب كافة ولا يقال في المكان المجد وصليت المسجد بالنصب ولا
 يقال أيضاً صليت وسط المسجد بالتحريك وإنما يقال فيه صليت في المسجد
 أو في وسطه فإن قلت ما تقول بنحو دخلت الدار ينصب الدار من غير مع أنه

واسمهم لداخل الدائرة وينتصب بالظرفية هي
 ووسط الدار بالسكون وهو أيضاً من المكان المبرم أنه

من المكان

من المكان المجد ودواجب بقوله وأما مغلط الدار فتوسع أي هو فاحرف
 إلى داو صلوا الفعل البدني فهو نصب المفعول به أشاعاً وقال الجرجاني أنه
 فعل متعدي ينصب ما بعده وهو مرفوع بأن المصدر إذا كان على وزن
 التفعّل المفعول فالغالب أنه يجب لازماً وبأن ما يقال خرجت ونظيره وغرت
 وبما لا زمان بالاتفاق والمفعول له وإنما كان من المنصوبات العامة لأن
 جميع الأفعال ينصبه وقرنه بقوله هو أي المفعول له علة الأقدام على الفعل
 نحو ضربته ثأبياً له وإن ثأبياً علة الأقدام الفعل وهو القرب وإنما قال علة
 الأقدام ولم يقل غرض من الفعل ليدخل فيه نحو قعدت عن الحرب حيناً وقد
 طواف انتصابه أن يكون مصدر أو فعلاً لفاعل الفعل المعلن ومقارناته في
 الوجوه وإنما كان منصوباً عند تحقق هذه الشروط المذكورة في ضربته ثأبياً لكونه
 متشابهاً بالمصدر الذي من لفظ الفعل من حيث أن الفعل يتضمن كل واحد
 منهما وإن كلا منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارناته في الوجوه فإن فقد شرط
 من هذه الشروط المذكورة فالآثم لازم له وجه عن كونه في ضمن الفعل أما
 إذا فقد كونه مصدرًا فلا أنه لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه
 نحو جيتك للسمن وإذا فقد كونه فعلاً لفاعل الفعل المذكور المعلن بأن كان لغير
 من له الفعل الأول فلا ذلك لأن هذا لا يدخل تحت فعل فاك نحو جيتك لا كركمك

الزائد داما اذا ففكونه مقارنا في الوجود فلكذلك لان الفعل الواقع اسن
 غير متصور وجئت الفعل الواقع اليوم نحو جيتك هو اليوم لمجي حتى زيدا
 امن وفي قولك خرجت مخافة الشر الى ان المفعول له كما ينصب الفعل المتو
 ينصب اللازم والى ان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا مطلقا للفعل المذكور
 بل كونه غرضا له سواء كان غرضا اولاد لا يلزم ان لا يكون مخافة الشر مفعولا
 اذا المخافة لا يكون غرضا من الخرج والى ان المفعول له كما يجي انكوفي مع فة
 خلا فلا ين الشرح والمفعول معه وهو المنصوب بعد الواو التي مع وفوا
 هو المنصوب احراز نحو من نحو كل رجل وضيقه وقولنا بعد الواو التي مع مع
 احراز عما ذكر بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد البنا بمعنى نحو اشتريت الدار بالانها
 وقويده بن المنصوب العامة انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي سيبويه
 لان الباب في سيبويه مقصور على السماعي وانما عمل فعل اللازم لقوة
 بالواو فتعدي اليه كما تعدي بالهنة وغيرها الا ان الواو لا يعمل لكونها في الاصل من
 حرف العطف وهي لا تعمل وقال الاخفش انما تعمل مع مثال المفعول مؤخر كقولك
 الماء والخشب والخشب بهما مقياس يعرف بقدر ارتفاع الماء وقت زيادتها
 وجاء البرد والطالبس ويذكر المفعول معه بعد الواو الذي يكون مع والى من
 المنصوبات العامة الحال وانما عد من المنصوبات العامة الفعل لا يمكن وجوده

الا في حالة فيكون كل فعل دالا عليها فيستعد الافعال كلها اليها كما تعدي الى الظروف
 والمصادر لانهما عليها اعلم ان الحال مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحو
 وانما سميت الى حال لعدم ثبوته وهي اي الحال بيان لهية الفاعل اي بيان
 لهية الفاعل او بيان لهية المفعول نحو جازني زيدا راكبا وضربت زيدا حجر
 عن ثيابه واما الجملة في قولك آتيتك والحيث قدوم فهي الا ان هذا
 بيان لازم الفاعل هو الاتيان فكما نراها بيان للفاعل واحراز بالهية
 عن التهمة لانه لا يبين الهية بل يبين الذات وبما ضا قراها الى الفاعل
 والمفعول عن النعت فانه يبين هية الذات مطلقا اي من غير تقيدها
 بفاعل او مفعول كقولك جاءني رجل عالم والعالم فيه لا يدل الا على هية
 ذات وانما استغيد كونه فاعلا من جازني لامن قولك عالم بخلاف الحال فانها
 موضوعه للدلالة على هية الفاعل او المفعول واطلق المفعول ليعم المفعول
 المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الارب شديدا والمفعول مؤخر
 ما شئتك وزيد متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا لفظا او معنى ليد
 خل فيه نحو زيد في الدار قائما وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا زيد قائما ومنه
 قوله تعالى هذا ابطي شئ وهو اي الحال جواب كيف كما ان المفعول له

جواب نحو جاري زيد راكب مثاله فانه راكبا جواب كيف يعني قلت كيف جارك
 زيد قلت راكبا وكذا جالس في قولنا رايت جالسا جواب كيف يعني اذا سئل
 عنك وكيف رايت فقلت جالسا وحققنا اى حق الحال ان يكون نكرة كما
 ان من حق ذى الحال ان يكون معرفة وانما يكون الحال نكرة لعدم الاحتياج الى
 المعرفة اى التعريف لان المعنى منها تقدير الحدث المنسوب الى الفاعل واللفظ
 وهذا المعنى يحصل من النكرة اولها جواب كيف وكيف انما يجاب في السوارل بنكرة
 يقال كيف زيد فقبل مجبج فكون نكرة اولها حكم والحكم ينهى ان يكون نكرة ليعيد
 الى طالب وانما يقع بعض من خبر المبتدأ معرفة لمعان وى منتفية بهما وانما يكون
 ذى الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان أدت الحال
 عن النكرة فقدمها اى الى الحال عليها اى على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم عليها مطلقا
 وانما تقدم ان لم يكن موصوفة او مفعلة فائدة المعرفة او مصدرية بالاستغناء
 او مفعولا لبيها وبين ذى الحال النكرة بالانقضاء للنفي وان كانت خبر موصوفة
 لا يتقدم على ذى الحال النكرة نحو جاري في رجل من بني تميم فارسا وكذا ان كانت
 مفعلة فائدة المعرفة لا يتقدم عليه قول الشاعر لا يركب كمين احد الى الوجع متحفا
 هو الوعى لحام وايضا لا يتقدم عليه ان كانت مصدرية بالاستغناء نحو بل انا كل
 نجل راكبا اذا اردت الاستغناء عن الاتيان مفيدا بالركوب لا عن

الاتيان

الاتيان المجردة وان كانت مفعولا لبيها وبينه بالانقضاء للنفي لا يتقدم
 عليه ايضا ما جازى رجل الراكبا وتقول في خبرنا لانها لو تأخرت لالتبس
 بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدم في حالة الرفع
 والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تأخرت طرفا للتباس وعليه اى على
 التقديم الحال على ذى الحال النكرة قوله اى قول الشاعر وهو لوعة موحشا
 ظل قديم عفاه كل اكم مستديم والاستغناء انما يستقيم على قول
 من يقدّر في الظرف فعلا لا على قول من يقدّر فيه اسم الفاعل ان لوعة ظرف
 مجازى فلو قدرت فيه حصل كان ظل فاعلا وموحشا حال منه والفاعل
 فيهما واحد وهو حصل فهذا واضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصلها
 صل اسم والفاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة التى هي المبتدأ
 و ذى الحال والموصوف والموصول وحرف النفي والرهزق وهو لا يعمل
 بدون الاعتماد فيكون ظل مبتدأ وخبر لوعة وموحشا حال من الضمير
 المستكن في حاصل وتقدمه ظلل حاصل هو لوعة موحشا وليس فيه
 تنكير ذى الحال وتقدم الحال عليه وكلا مناهما ومن جملة التماس
 القياسية اسم الفاعل وهو كل اسم مشتق من مصدر الفعل لذات من
 فعل اى مشتقا لذات من هو فاعله في الجملة ويجزى على يفعل الذى هو

يتقدم الحال عليه نحو جاري راكبا رجل وانما يجب تقدمها على ذى الحال للنكرة في غير ما صح

من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل ولم نقل من هو فاعل الفعل كما قال بعض النحاة
 لانه ليس مشتق منه بل من المصدر فان قيل انى شئ يمنع من اشتقاقه
 من الفعل والجواب عنه ان المانع انه لو كان مشتقا لوجب زيادته عليه لما
 ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه لعدم دلالة على التماثل
 من حيث هو لا يقال ان المراد من الفعل مرهنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم
 ما ذكرنا لانا نقول ج يلزم استعمال اللفظ المشتركة في التعريف واستعماله
 فيه ليس بجيد وانما يقال بمعنى الحدوث كما ابن الجب لانه ليس يلزم
 لان من الاسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب ودائم وغير
 بما تم ليس بمعناه قوله كل اسم جنس شامل للمقصود وغير المقصود وللغا
 على الذى اسند اليه الفعل في قوله اشتق اخر اذ علة لان ذلك الفاعل
 ليس مشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه ايضا اسم مشتق فلما قال
 لذات من فعل خرج منه لانه لا لافان من فعل بل لذات من وقع عليه
 الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله يجرى على يفعل خرجت لا
 نرها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انما ليست بجارية عليه
 وفى الخبر بان بقوله اى بوارية الضم المستكن راجع الى اسم الفاعل والبا
 رز راجع الى بفعل من فعل اى يوارى اسم الفاعل ليفعل من فعل في

الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شئ صفة او خبرا
 او حالا فلما احتاج الى نفسه فان قيل ان قوله في الحركات في السكنات يقتضيه
 ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك قلنا ان الالف واللام
 اذا دخلتا على الجمع فيتناول على الواحد ايضا فانه اى اسم الفاعل يعمل عمل ما
 يجرى اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اى باسم الفاعل الى الال
 استقبال دون الماعنى وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذى
 هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في الفعل العمل الذى هو مستحق في
 الاصل نحو زيد صار ب غلاما عمره الان او غدا فيرفع صار ب وينصب صار ب
 كما ان يرفع يرفع وينصب كذلك اى كاسم الفاعل ونحو زيد قائم غلاما فيرفع
 قائم فقط اى لا ينصب كيقوم فانه يرفع فقط واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى
 الماعنى فلا يعمل بل يكون مصنفا الى ما بعده فلا يقال زيد صار ب غلاما عمره
 اسن بل صار ب عمره اسن لان الافعال دخلت على الاسماء في الاسماء
 في الاعراب والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما لم ياخذ الماعنى من الاسم
 اعرابا لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط عمله ايضا الاعنى على
 احد الوجوه التى مررت ولا يقال قائم غلاما عمره قال لا خفش والكوفيات

وان يكون مستقرا ولا موصولا انه اذا كان مصفرا او موصوفا فلا يعمل يقال زيد ضويرة
 عروفا ولا ضارب طريق عروا ومن الجمل القياسية اسم المفعول وهو كل اسم مشتق
 من مصدر لفعل لئلا يرب من وقع عليه الفعل قوله كما اسم جنس شامل له والا
 سم الذي كان مفعولا للفعل والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله مشتق
 وعن الثاني هو لئلا يرب من وقع عليه الفعل وهو اي اسم المفعول يعمل
 عمل بفعل الذي هو من فعل نحو زيد مكرم اصحابه يرفع اصحابه كما تقول زيد
 بكرم اصحابه يرفعها ولنا في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم يجمع له
 الناس قال صاحب المقابل فان قيل لم لم يرفع زيد مكرم صاحبه مع انه اخبر
 من اصحابه ولم عمل مجموع على يجمع من غير موازنة بينها الى زيادة واد مجموع فالجواب
 عن الاول فلا ظاهرا على اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من
 الجائز ان يرفع صاحب بالابنداء ومكرم بالجزية فلا يترتب دليل قاطع على
 ارتفاعه باسم المفعول فلما قال اصحابه تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدئا
 مقدما عليه خبره لوجب ان يكون مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثاني
 وفي مجموع تاشبه عن اشياء صفة مفعول الجار على بفعل اذ لو كانت من على
 منه اسم المفعول يفتح ان يطرده ويجبرها في كل باب كاطرادا مجي الميم ولم يجز

في غير الثابتات المجرى وانما اسبغوا صفة مفعول لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع
 وهو مفعول بنو سالكين بين مفتوح ومفعول لانهم رفضوه ثم كلامه اعلم ان اسم المفعول
 بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي ذكره المقصود وقد ذكرناه ومن جملة القياسية
 الصفة المشبهة هي ما لا يجرى على بفعل الذي من فعله الحركات والكلمات
 منهاها نحو كرم وحسن فانها ليسا بجا ريين على بكرم وحسن في الحركات والكلمات
 وشبهت اي الصفة المشبهة باسم الفاعل بانها اي الصفة المشبهة بشئ
 ويجوز وبذلك وبونث كاسم الفاعل ولذا اي لا رجل المشبهة باسم الفاعل فعمل
 اي الصفة المشبهة عمل فاعلا تقول زيد كرم اباؤه وشرفه بحسن وحسن
 وجهه يرفع اباؤه وجهه كما تقول كرم اباؤه وشرفه بحسن وجهه
 يرفعها جميعا والكلام في كرم اباؤه كالكلام في بكرم اصحابه فان قيل انتم قلتم انها
 تعمل مثلها بنهما باسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى المضاف لا يعمل فهي تعمل
 فيلزم منزلة الفرع على الاصل والجواز عند ان يقال انها دالة على معنى وجوده
 انما كان ذلك المعنى لا ينقض بل يوجد في زمان الاخبار فيحقق الدلالة على معنى
 الحال وجود ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قاصح في كون المعنى الموجود
 في زمان الاخبار للحال الا يري انك تقول زيد يعلم فنونا من العلم وانت تريد الحال
 وهو يستقيم مع ان علمه قد كان موجودا في زمان الاخبار وقبله وعلى هذا السؤال

قولاك زيد قائم غلامه الآن وقد قبل زمان الاخبار به من ان انه امتدحى قارن هذا الزمان
 كذا اجاب صاحب المغالبة عن هذا السؤال فان قيل لم يبق زيد بكرا باذنه كما تقول
 بكرا امي به اجب بان مشابهة الصفوة المشبهة بالمفارقة بعيدة لا تتركها الا بوزن
في الحركات والسكنات ومن جملة القياسية ايضا المصدر هو الاسم الذي اشتق
منه اي من ذلك الاسم الفعل مصدر الفعل عنه اي عن ذلك الاسم وانما يسمى للمصدر
 مصدره الآن الفعل بمصدر عنه وهو في اللغة موضوع بمصدر الابل عنه فيكون الفعل
 قولا عليه هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين وانما يسمى بمصدر الكون مصدر
 عن الفعل كما قالوا مشربا غلب ومركب فاره اي مشرب ومركوب ووجه
 مذهب البصريين ان مفهوم المصدر واحد لانه على الحد فقط ومفهوم متعد
 لانه على الحد واليمان معا ولا ريب في ان الواحد قبل المتعدد واصل راد
 المصدر مثلا واحدا للفعل امثلة كثيرة كما ان الواحد لا يذهب ضرب واحد
 منه الاشياء المختلفة وان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغنى عنه الفعل في اللفظ
 وبخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغنى عن الاسم في القاعدة وما هو
 مستقل ويستغنى اصل وان المصدر لو كان مشتقا من الفعل له دلالة على
 اكثر مما دل عليه الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو نقص
 منه لعدم دلالة على الزمان المعين واما وجه مذهب الكوفيين فهو ان المصدر يعمل

باعلال الفعل وجودا وعلما ولو لم يكن فرعاً عليه لما كان تابعا له في الاعلال فلي كان
 تابعا له فيه علمنا انه فرع والفعل اصل وان المصدر يكون تأكيداً للفعل نحو ضربت ضربا
 وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد اصل المؤكدة للبصريين ان يجيبوا عن متمسك
 الكوفيين اما عن الاول فلان اعطى المصدر باعلال الفعل وجودا وعلما لا يدل
 على الاهالة مطلقا بل دل على اهالة في التعريف ولا كلام فيه واما عن الثاني فلان
 كونه تأكيداً للفعل لا يدل على اهالة الفعل ايضا مطلقا بل في الاعراب ولا كلام فيه واما
 قولهم انما يسمى المصدر بمصدر الكون مصدره عن الفعل كما قالوا مشربا غلب
 ومركب فاره فانه من قبيل قولهم جري النهر وسال الميزاب وهو اي المصدر يعمل
عمل فعلة وعلمه عمل فعلة ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان ذلك المصدر متوقفاً على
عجبت من زيد جروا فان المصدر المنون وهو القرب يعمل الوقوع في زيد والنصب
في جروا وانما قال كما تقول من ان قرب زيد جروا لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ ونحو اعجبت ان يخرج زيد جروا
 ان يخرج زيد بلفظ خبر ان يخرج زيد ان يخرج زيد خبره ولما كان بمنزلة المصدر
 في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلة في العمل في امتناع تقديم
 ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبت زيدا فربك كما لا تقول زيدا ان ضربت كذا قال صاحب
 الضوابط اما قدم المنون على المصدر المضاف اذا المشبهة في المنون انما لانه نكرة

لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه غير مشاهد في اللفظ لان الظاهر كالمضاف الحقيقي الا
 انه ايضا جعل على فعله لكون الاضافة في تقديره الاتصال بدليل انك تقول اعجبتني
 ضرب زيد وعمرو وخالا فترفع عمرا مرة على تقدير عجبني ضرب زيد وعمرو ^{شعب} وخالا و
 اخرى على تقدير اعجبتني ضرب زيد وعمرو وخالا اوج يكون نكرة تقديرها وبصاف المصدر
 الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا مثال المصدر الذي اضيف الى الفاعل
 عل وبزل المفعول منصوبا نحو عجبني من دن القصار الثوب ويضاف الى المفعول
 ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا مثالا نحو عجبني من ضرب الله الجلاذ وقد ترك
 ذكر احد اسمي الفاعل والمفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله تعالى وهو
 اوا طعام في يوم ذي سبعة بني فان اطعام مصدر متون ويتم منصوبا به
 وهو فاعله محذوف تقديره اطعام احدكم بني واما حذف العلم به فان قبل
 لم حذف ولم لم يفر اجيب بان المصدر اسم جنس ولا واحد من اسماء الا
 حاضرات تجعل الفكرة واما جارخلاء المصدر عن الفاعل مع انه غير جازم
 في الافعال لان الفعل مستند اليه فاجتمع اليه بسم الجملة فلو خلا عنه لم يزل
 الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان يكون مستندا الى الشئ فلو
 عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يذكر له فاعل فان قيل يرد على هذا ان
 الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا يذكر له من فعل اجيب بانه واقع في المعنى مرفوع

الفعل المبنى للفاعل فتقولنا زيد ضارب بلع زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير
 واقع موقعه بدليل امتناع قولنا زيد ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك
 لانه لا يسم الفاعل من فاعل كما لا بد للفعل المبنى للفاعل منه دائما قوله تعالى وهو وام
 من بعد غلبهم سبخلون فانه متوجه على اختلاف القرأين فان قرئ غلبت بمعنى الغلبان
 وسبخلون بفتح الباء فالمصدر مضاف الى المفعول القايح مقام الفاعل فذكر
 الفاعل متروك وان قرئ بفتح الغالب وسبخلون بمعنى الباء فالمصدر مضاف الى
 الفاعل وذكر المفعول متروك ومن الجملة القياسية الاسم المضاف وهو كل اسم
 اضيف الى اسم آخر فان الاسم الاول كجر الاسم الثاني ان الاسم غير اصل في
 العمل انما يكون للفعل والحرف فعلة الجر لثبوت معنى حرف الجر في الكلام فيبقى
 على العمل قال شراب الدين في شجرة الزيتون فان قلت اذا كان المضاف متفهما
 بمعنى الحرف فهو مبنى قلت لا ثم نفهم الحرف على اختلاف التوايين ادليس
 المعنى من التضمن الاكون مع الحرف كما ان ابن وكيف ومتى وغير ذلك معانيها
 مشتملة على معنى حرف الاستفهام بمعنى ان حرف الاستفهام دخل في فعا
 نها بالوضع وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى الحرف وسيلة لبيان
 المضاف الى المضاف اليه والوسيلة اخرج عن الطرفين ويسمى
 الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه والاصناف مسموعة منقسمة على ضربين

الاول معنوية اى مفيدة معنى اى من حيث المعنى في المضاف تعريفه ان كان
 المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شائعا قبل الاضافة
 في امته غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زيد نعرف قصارى بواحد بعينه
 او مفيدة معنوية المضاف تحفيضا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام
 رجل لانك اذا قلت غلام كان شائعا بين غلمان الرجال والنساء
 فان قلت غلام رجل حصصه بالاضافة وزال عنه بعض الشروع ولم يتعرف
 اذا المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكفى من التعريف وهى اى الاضافة
 المعنوية في الغالب يكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف
 اليه من جنس المضاف لعدم معنى انه لا يجوز حمل على المضاف وظرفه
 نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس المضاف لعدم حمل عليه ولا ظرفه
 لعدم الحمول فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه
 يجوز حمل على المضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه وهو فضة من
 جنس المضاف وهو خاتم فيجوز حمل عليه وانما قال في الغالب احراز
 عن الاضافة المعنوية التى يكون بمعنى ذلك اذا كان المضاف
 اليه ظرف المضاف نحو قتلى الظف ثبت القدر والثاني لفظية وهى
 اى الاضافة اللفظية اضافة اسم الفاعل والمفعول واضافة الصفة

الصفة

المشبهة الى فاعلها والمفعول رحمة الله او دهرنا البنية البديهة اليد بعيدة من الآف
 والشمس تبالا ذكرا والاصافة اسم الفاعل ثم اضافة الصفة المشبهة ما ورد مثال
 الاول بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب اسم الفاعل مصافا الى مفعوله قبل الاضافة
 زيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان حسن صفة مشبهة مضافة الى فاعلها قبل الاضافة
 فهو هو الوجه والاصافة تعاقب التثوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها لا تصل
 والتثوين للفصل والجمع بينهما كالجمع بين النقيضين واما نون التثنية والجمع فانها كالـ
 ولا بد في الامة الاضافة المعنوية التى وضعتا للتعريف والتخصيص من تحريم المضاف
 عن حرف التعريف لانه لو لم يتجزأ منه لكان معرفة واذا كان مستقنا عن الاضافة المعنوية
 التى وضعتا للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال وللمعنى ان يعرف من
 بان يقول ان هذا اسم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة والجواب ان الاضافة الى
 النكرة نقيض التخصيص وهو بمنزلة التوقيف بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة
 النكرة المنجسة مبتداء كقوله تعالى ولعبد ملو من خمرين مشرك مع ان حق
 المبتداء ان يكون معرفة فعلم ان النكرة المنجسة بمنزلة المعرفة فبما حذر المصنف
 وانما قل في المعنوية احراز عن اللفظية فان المضاف فيها قد لا يتجزأ من حرف
 التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا واللفظ
 وذلك لا تخفيف اما بالحذف الضمير او بحذف التثوين او بحذف ما يقوم مقام

لأن الاسم الذي فيه التثنية وهو راحة لا يصلح لأن عاملاً لأن شرط الاسم التام
 كونه مقصوداً للتميز للإبراهيم وهو منها مفقود وإنما الإبراهيم في قوله قد مر
 إلى راحة لأن المقصود بالتميز القدرة لا إلى راحة نفسها ولو اورد المحقق التمثيل
 موضع ذلك المثال قولنا را فودخلنا كان أحسن وقول من قال ان سبحاناً
 قد انتصب هو ثابت التثنية والاضافة عجيب خبطاً من خبط المحقق لأنه
 يؤدي إلى احوال شبيهة في معمول واحد ويقال للتثنية الأولى مقادير أي لما هو نام با
 لتثنية ونون التثنية والجمع وهي المساحة والوزن والكيل والعدد لأنك اذا قلت
 منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالثنية ويقال للاخر أي بما هو نام
 بالاضافة مقياس لأنك اذا قلت لما ملوء عسلاً فقد قدرت ما عندك من العسل
 عملاً بهذا لآداء التميز هو رفع الإبراهيم أي رفع الإبراهيم عن المفرد والمراد بالمفرد
 هو ما يقابل الجملة وهذا ظاهر على من له ادخلت في لب مثال التميز إلى آف
 عن المفرد كرهذا أي كالمثال المذكور فيجوز هذا الاسم التام باحد اربعه اشياء
 ورفع الإبراهيم عن الجملة مثال نحو طالب زيد نقاً وقصبت الفرس عرقاً فان الـ
 برام هو مناف الجملة أي في السناد الطيب إلى زيد لانه الطيب على الافراد ولا في
 زيد وحده وقد سبق بحث التميز الذي يرفع الإبراهيم عن الجملة في البحر المنسوب لما
 رفع عن الباب التاسع في بيان الثالث فقال الباب الثالث في الواو

مل اللفظة السماعية وهي أي العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف
 أولها حروف وثانيها افعال وثالثها أسماء وإنما قدم الحروف على الأفعال
 وأسماء لأن الحروف هي الأصل فيها لعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الأسماء
 ففعال والأسماء وأخرها الأسماء عن الأفعال لأن الأسماء لا تعمل إلا بمسابقة
 الأفعال كاسم الفاعل وغيره أو الحروف كالأسماء الجارزة نحو من وما فلها
 آخرتها عنها قبل فيه نظراً لأنه منقوص بنحو غلام زيد اذا الغلام عامل في زيد
 علم المسابقة الأفعال والحروف وفي نظره نظر اذا المضاف إنما يعمل في
 المضاف إليه بواسطة الحرف فيبقى بذلك على العمل وهذا النوع
 من المسابقة وجعلتها أي جملة العوامل اللفظية السماعية احدى قسمين
 عاملاً على ما ذكره الامام المحقق والحروف انواع الأول ما يعمل في الاسم
 والثاني ما يعمل في الفعل وإنما قدم الحروف العاملة في الاسم على الحروف
 العاملة في الفعل كثرة الأول وقلة الثاني وما الاسم نوعان احدهما عامل
 في المفرد وثانيهما عامل في الجملة أي في خبري الجملة وقدم من الحروف العاملة
 في الأسماء ما هو العامل عملاً واحداً على ما هو العامل عملين لكون الواحد
 على الاثنين وما يعمل في المفرد نوعان الأول جار والثاني ناصب وإنما قدم
 من الحروف العاملة عملاً واحداً الجار على الناصب لما ان الجار عمل بلا ريب

والاشبهه بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف
 ام الفعل كقولهم استوى الماء والخشب اما الحرف الجار فسبقه عشر
 الاول من وهو موضوع لا رتبة معان لا ابتداء الغاية وهو اما في
 مثال خرجت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان مثال كقوله تعالى
 من اقل يوم ويعرف الابتداء بما يصلح له الانتهاء والتبعية ومن
 في مثل اخذت من المال ويعرف التبعية بان يصلح في موضعها وضع
 بعض والبيان ذلك في مثل عشرة من الدراهم اذا العشرة قد يكون من
 والذاتين فيقولك من الدراهم وهو يتبين ما هو المفعول وعلى هذا قوله تعالى
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس قد يكون في الاوثان وغيره
 فلما قيل من الاوثان يتبين ما هو المراد ويعرف كونها للثبوتين باستقرا
 مة الذي مقامها مثل لو قلت في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 فان فاجتنبوا الرجس الذي هو الوتر يستقيم المعنى ولا زيادة
 في نحو ما جاز في من احد هذا المرفوع واما في المنصوب فيقولك ما
 رأيت من احد الا ان دخولها في حال الزيادة على المنصوب
 اقبس من دخولها في حال الزيادة على المرفوع اذ حرف الجر هو
 صنوع للمفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون

الحرف على اقامة

حال الزيادة تابعا كحال الاصل ويعرف كونها زائدة بانه لو اسقطت لبقي
 الكلام على اصل معناه واستر بقوله على اصل الى ان قوا ما يفيد
 الى ابد من التاكيد وغيره غير خارج في كونه زائدا عند اسقاطه وانما مثل
 نحو ما في من احد دون ما جاء من رجل لان من يهنا ليست بزيادة
 ومحفنة حيث افادة الاستغراق بخلاف ما جازي من احد فان من زائدة
 من محفنة فبذلك لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جازي من احد وبين ما جازي
 احد لا فادتهما معا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكسر يفيد
 الاستغراق بالمفردة ولهذا لا نقول ما جازي رجل بل اثنان ونقول ما جازي
 رجل بل اثنان واعلم ان من لا يزداد عيبا ومن تابعه واكثر البقرتين الالف
 النفي او في ما هو في معنى النفي نحو بل من خالف غير الله ويزاد غيره عبد الاخفش
 والكوفيين واحتج سيبويه على صحة مذهبه بالاستقرا وبيان من الاستغراق
 الجنس هو لا يكون الالف النفي واما الاخفش والكوفيين فانها احتجا بقوله تعالى
 يغفر لكم من ذنوبكم ووجه الاحتجاج به لان المراد يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يكون
 من يهنا للتبعية بل هي آية اخرى وهو قوله تعالى ان الله يغفر لكم الذنوب جميعا
 فلو لم يحل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله مضمون عنه واجاب سيبويه
 عن هذا بان ثابلا الالف بعض ذنوبكم فمن يهنا للتبعية فلا ينافي قوله تعالى ان الله

بغفر الله الذنوب جميعا لان هذا الآية خطاب لامة محمد وقوله بغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح فلا يلزم من غفر ان جميع ذنوب امة محمد وقوله بغفر لكم غفر الله جميع ذنوب امة نوح مع انه غير بان على عمومه بدليل قوله تعالى ان الله لا يقدر ان يشرك به وبغفر ملادون ذلك واعلم ان من كفى لمعان امر الاول للبدل كنوله تعالى وجعلنا منكم ملائكة اى بدلكم وللتعليل نحو قوله تعالى وجعلنا نضفون نبيائكم من الطهارة وقوله تعالى مما خطبناهم اغرقوا اى الاجل خطبناهم واثنا الى وهي وضعت لانها الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى واغزو الصبام الى الليل وظهر من هذا انها معارضة لمن وقد باني بمعنى مع نحو قوله تعالى انضوا الى الله اى مع الله الثالث حتى وهي في معناه اى معنى الى الا ان محورها اى محور حتى اما شئ ينزه المذكور قبلها اى قبل حتى يه اى بذلك الشئ مثاله نحو اكلت السمكة حتى راسها او شئ ينزه المذكور قبلها عنده اى عند ذلك الشئ مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح فالجواب بالراس ينزه السمكة و الصباح عنده ينزه الليلة ومن ثمة لو قلت نمت الليلة حتى نفضها او نلثها لم يجوز لو قلت نمت البارحة الى نفضها او نلثها يجوز لان ذلك ليس بمشروط في الى واعلم ان حتى يحكي لمعينين آخر من احدكما ان يكون

عاطفة

عاطفة نحو اكلت السمكة حتى ناسها بالثقب والثاني ان يكون مبتدأ بعد الكلام وح يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم حتى غرو ذاب وحتى بكون حتى ذهب مبداء وخبره محذوف وهو ما كول وحققها اى حتى حتى ان يفعل ما بعد ما اى ما بوجه حتى فيما قبلها اى ما قبل حتى كوا السمكة حتى راسها فان ما بعد حتى وهو الراس داخل في ما قبلها وهو الاول وكلمة الله تدخل على المظهر نحو زيد والمفر نحو اليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعلا ولا يقال حناه والى آية في وهي موضوعة للظرف و ظرف الشئ ما يحيط ذلك الشئ ويمكن فيه اما تحقيقا نحو المال في الكيس واما تقديره نحو نظرت في الكتاب وقد يحكى بمعنى على نحو قوله تعالى وهلكنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل وللتعليل نحو قوله تعالى فما افضتم اى لاجل ما افضتم والى حسن الباء وهي وضعت للاصاق مثاله نحو دار اى التقى به دار وخالطه دار فان قلت ما تقول في نحو مررت بنزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الاصاق وهذا ظاهر واجاب بقوله ومررت بنزيد توسع اى وارد على الاتساع والمجيء المعنى التقى مدورى بموضع يقرب منه زيد ومنه اى من الصاق اقيمت باله

يوم من منتهى صالح ولا سيما بما يبارك به جليل وهذا الحرف من حروف الجر يخالف ما يقع من الحروف
 الجارة من حيث ان لها صدر الكلام اذا التقليل اخ التفع الا بربى انهم يقولون
 رجل يقول ذلك لا زيد بمعناه لم يكن ما بعد الا متبائلا متقبلا والتفع صدر
 الكلام لان الثاني انما يدخل على الجمل ليغير معناه فليس ان يكون ذكره
 مقدا لكونه اتم وعلى هذا المنوال اختصاص الاستفهام والنشر
 بالمصدر ومن حيث انهما تختص بالنكرة ظاهرة كانت تلك النكرة
 او مضمرة اعلم ان المقصود اورد التفع والنشر مرتباً لانه ذكر اول النكرة
 الظاهرة ثم النكرة ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول بقوله نحو رب
 رجل لقيته ومثال الثاني بقوله ورب رجلا والضمير في ربه رجلا نكرة لانه
 ما يريد به شئ معين مثل زيد وعمر يدل اريد به شئ ما ومن ثم فسر النكرة
 كما ترى ولو كان الضمير مفعلاً كما في مثل رجلا الجاز ان يوصف
 موضوعه غيره كما جاز في مثل رجلا ومن حيث ان يجوز ان يلزم الصفة
 اما بعد ونحو رب رجل جواد واما بجمل نحو رب رجل جواد ورب رجل
 ابوه قائم ورب جليل في الدار ان تعطف شكره واما في الموصوف لانه
 ادب في باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلاً اقل من
 الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي تسطر رب على الاسم الجليل

هذه هي النسخة
 من كتاب
 النسخة
 من كتاب
 النسخة
 من كتاب
 النسخة
 من كتاب

بجي محذوف في الغالب وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في رسم الله من حيث
 ان فعلها يجب ان يكون ما مضيا لانك اذا قلت رب رجل كونه لقيته كنت تخرجه
 بان الذي لقيته في الماضي قليل ولا تعلم ان الذي استلقاه فيما بعد قليل او كثير
 قوله تعالى بما يؤذون الذين كفروا والذين كفروا الى المصطفى اذا ما خبره الله تعالى بوقوعه فيما
 يستقبل فمعرفة الموجود الى اصل المصدق الوعد وتحقيقه اولان الموجب كون فعلها
 ما مضيا وهو عدم العلم بان الذي استلقاه فيما بعد قليل ام كثير مع عدم لانه منته
 عنه والعاشرة على دهي ومنعت الاستعلاء وذلك اما حتى يجوز على
 واما معنوي نحو عليه دين وقد يكون اسما وح يكون بمعنى فوق نحو قوله
 من عليه بعد ما تم طوبى ما اى من فوق ويدل على كونها اسما دخول من عليها
 ولو كان حرف جر لما دخل عليه من لا متنازع دخول حرف الجر آخر التسمي
 الا ان يكون على طريق الحكاية والحكاية عشرين دهي موضوعه بعد
 والمجاورة فالبعد والتجاوز من الشئ اما بسبب الزوال والوصول
 الى شئ الثاني وذلك في مثل رميت السهم عن القوس لان السهم
 قد تجاوز عن المحل الاول مع الوصول الى الاخر او بالوصول وحده
 نحو اخذت من العلم اذ العلم وصل الى المحل الثاني مع شؤته في الاول
 عن المحل الاول وحده نحو ادبت من الدين فان الدين قد رالت ذمة

المدبون مع عدم الوصول الي محل آخر وهي قد يكون اسما وح يكون بمعنى الجا
 كقوله من عن يمين مرة واما في اي من جانب يعني ويدل على ذلك وجول من
 كما في على قال شهاب الدين في شرح التبيين ثم ان كل واحد منهما اي على
 وعن قد يقع موقع الآخر اي على يقع موضع عن وبالعكس اما الاول فكلوه
 اذ ارضيت على بنو قشير لعمر ابيك اعجبني رهنا يا اي عيني واما فكلوه
 لانه اين علك لا فضلت من خست عني ولا انت وباني فتجروى اي على
وقوله لا ولا الثانية عشر الكاف وهي انما صنعت للتشبيها مثال نحو الذي
 كزيد في الار قال صاحب المقاليد مثل ما يتعين ان يكون الكاف فيه
 حرفا لان كزيد صلة ولا فابدان يكون جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة
 مثل ومثل زيد مفعول لوجب ان يقع المفعول صلة وهذا باطل ولو جعلها
 حرفا لمزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجر مفعول الفعل الى
 الاسم والفعل مع فاعله فليحقق الصلة وقد يكون زائدة كقوله تعالى
 ليس كمثل سى قال مولانا شمس الدين النسيك اري رح في شرح السب
 الباب معناه ليس كمثل سى لانه لو لم يكن زائدة لاختل معنى الكلام
 لان سوق الآية لبيان في المثل وجعلها غير مزودة يوم اثبات المثل
 وهو منزلة عن ذلك وقيل لو لم يكن زائدة لزم نفي تعالانه نفي مثل

مثل الله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفي
 الله تعالى بصفة المثلثة ولا يلزم من ذلك نفي ذات الله تعالى لانه ان يكون
 انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلثة كذا في بعض شروح الكافية ثم الكلام وقيل
 والمثل جاء بمعنى كقولنا تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة الجنة فتقويه
 الآية ليس كصفة شيء فليعلم هذا لا يكون وح يكون بمعنى المثل كقوله يضحكن
 عن كالب والمنهم اي عن مثل البرد المذاب وتمايدل على اسبغتها دجول
عن عليها كما في غير مرة والثالثة عشر والى اربعة عشر منها وهي انما صنعت
الغاية في الزمان الماضي اذا كانتا حرفين مثال نحو ما رايتك من يوم الجمعة
 يوم الجمعة ثم يدان مبتداء انتفاء الروية يوم الجمعة او وصلت الفعل
 الذي فيما قبلها الى الاسم الذي فيما بعد وقد ترفع ما بعدهما اي ما بعد
 مزدوز رفع ما بعدهما اي ليس مجرى على الاطلاق بل اذا كانتا اسمان
 سواء اريد بهما اي بمزدوز من اول المدة اريد بهما جميعها المدة واعلم
 ان المصنوع من اليدوية وهي اللف والنسب مرتبا لانه ذكر اول
 ارادة اول المدة ثم اورد جميعها فاورد مثال الاول بقوله نحو ما رايتك من يوم
 الجمعة بالرفع كالتك قلت اول انتفاء الروية يوم الجمعة ومثال الثابت قوله ومنذ
 يوم ان كانتك قلت غاية انتفاء الروية يوم ان اول وقت يومان ولا يجب

٧

تجويز والوضع وهي اى جروف النداء تنصب المنادى ويكون حرف النداء
ناصبه للمنادى ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان المنادى مضادا
مثاله نحو يا عبد الله او كان المنادى مضارعا اى متابها للمضاف مثاله
نحو يا خيرا من زيد وهو اى المنادى المضارع للمضاف كل اسم تعلق
بالمضارع المضاف اليه كانه الاول موضع الفعل وان كان التثنية
فانظر الى الاول فاعلم ان التثنية هي الاولى لان التثنية
هي التى هى الاولى فى الوجود والتثنية هي التى هى الاولى فى الوجود

ما تنصب المفعول فيجوز ما قبله
في المانية اخذوا الواو التي بمعنى مع
فيكون استوى الماز والخسبة ولا
تنصب هذه اما الواو بمعنى
مع فيجوز ما قبلها فعل كانه
في ويكون قبلها بمعنى فعل نحو
ما شئتكم وزيدان فيه معنى
ما ترضع وما لا يرضع فيجوز
المضى الواو بمعنى مع فيجوز
من معول الفعل وبها من العوامل
ولعل قوله على صحيح

اي بذلك الاسم شئ هو من تمام معناه اي معناه ذلك الاسم لتعلق من زيد
 بخبره في باخبره من زيد قوله شئ بالرفع على الفاعلية كقوله تعلق قوله هو
 من تمام معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشئ ويحتمل ان يكون
 في محل النصب على الحالية من شئ الا انه ضعيف وقد وجت في بعض
 النسخ وهو من تمام معناه في يكون جملة اسمية منصوب المحل على الحالية
 من شئ او مكاه المنادى نكرة كقول الامي يا رجلا يدري قاة رجلاينا
 نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل الى كل من ياخذ بيده فهو المنادى
 بهما وبه النصب في هذه الثلاثة كونها مفاعيل لدعوا وانادى عند بعض
 وعند بعض آخر الناصب فيها الحرف لينبأ به متاب الفعل ويؤيده جواز
 الامالة في حرف النداء فلو لانه نائب منابه لما جاز فيه الامالة التي لا يسيل
 للحروف اليها وتعلق لام الجزية لينبأ به حروف النداء متاب الفعل
 نحو يا زيد وهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم بعضهم ان فيه
 ضمير اما المنادى المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه في كاف الخطاب في الافراد
 والتعريف نحو يا زيد ويا رجلا وانما مثل لينبأ للاشارة الى ان المنادى للفظ
 المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما كان
 معرفة بالنداء نحو يا رجلا فانه غير معرفة قبل النداء وانما تعرف به لانك اقبلت

في قوله شئ بالرفع على الفاعلية كقوله تعلق قوله هو من تمام معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشئ ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية من شئ الا انه ضعيف وقد وجت في بعض النسخ وهو من تمام معناه في يكون جملة اسمية منصوب المحل على الحالية من شئ او مكاه المنادى نكرة كقول الامي يا رجلا يدري قاة رجلاينا نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل الى كل من ياخذ بيده فهو المنادى بهما وبه النصب في هذه الثلاثة كونها مفاعيل لدعوا وانادى عند بعض وعند بعض آخر الناصب فيها الحرف لينبأ به متاب الفعل ويؤيده جواز الامالة في حرف النداء فلو لانه نائب منابه لما جاز فيه الامالة التي لا يسيل للحروف اليها وتعلق لام الجزية لينبأ به حروف النداء متاب الفعل نحو يا زيد وهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم بعضهم ان فيه ضمير اما المنادى المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه في كاف الخطاب في الافراد والتعريف نحو يا زيد ويا رجلا وانما مثل لينبأ للاشارة الى ان المنادى للفظ المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجلا فانه غير معرفة قبل النداء وانما تعرف به لانك اقبلت

بواحد معاني من الجنس وخصيصة بالنداء في جري ان تقول الرجل بلام التعريف
 قاصدا واحدا بعيدا ولكن كلمة اي محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا
 اي لاجل ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب جاز في صفة المفردة وجها
 الرفع جملة علا للفظ والنصب جملة على المحل والضمير المجرور في صورة راجع
 الى المنادى المتناهي المفرد المعرفة نحو يا زيد الطريف بالرفع والظرف
 بالنصب وكذا جاز في ما فيه الالف واللام من المصطلقات المتشعبة
 نحو يا عليا الرفع جملة على اللفظ والنصب جملة على المحل نحو يا زيد والجار
 بالرفع والجارشاذ لم يجره الجمل على اللفظ في امس لان البناء على الكسرة لم يجره
 غير مطرد في كل مكان فظرا مثلا واما في الصفة المضافة فيجوز فيها النصب
 لا غير اي لا يجوز فيها غير النصب نحو يا زيدا صاحب عمود لان المنادى اذا كان مضافا
 لم يجر فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجر فيه الا النصب
 على سبيل الاولوية اعلم انه لو قال بعد قوله في صفة المضافة اضافة حقيقة
 كان اجدر لئلا ينتقص بمثل الحسن الوجه فانه الوجهان وايضا لو قال المشبهة
 كان اصوب ليشمل مثل يا زيد وثلاثة وثلاثين وساية التوابع المشبهة
 بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظرف
 في كونه صفة اي منادى مفرد معرفة فلهذا مبني على الرفع والرجل صفة له

بالنصب والجارشاذ لم يجره الجمل على اللفظ في امس لان البناء على الكسرة لم يجره غير مطرد في كل مكان فظرا مثلا واما في الصفة المضافة فيجوز فيها النصب لا غير اي لا يجوز فيها غير النصب نحو يا زيدا صاحب عمود لان المنادى اذا كان مضافا لم يجر فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجر فيه الا النصب على سبيل الاولوية اعلم انه لو قال بعد قوله في صفة المضافة اضافة حقيقة كان اجدر لئلا ينتقص بمثل الحسن الوجه فانه الوجهان وايضا لو قال المشبهة كان اصوب ليشمل مثل يا زيد وثلاثة وثلاثين وساية التوابع المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظرف في كونه صفة اي منادى مفرد معرفة فلهذا مبني على الرفع والرجل صفة له

حرف العلة الى آية اولى بالحذف واخرى وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم
اكثر من اربعة احرف قبل الحذف لانه ان يكون على اربعة احرف قبل الحذف
نحو دو وسبع فانه لا يحذف فاما حرفان لئلا يلزم الاحتجاج في الكلمة للترجم الذي
هو المطلق التخفيف والمراد بالحرف زائد من حروف الملا سكن في الاصل
حرف حرفان من نحو منصور وعماير ولم يحذف حرفان من نحو تحارب بل يقال في
ترجمه يا تحارب يحذف الياء اذا الف في ليست عمدة بالتغير المذكور لان
الف غير زائد بل يدل من ياء متحركة في الاصل اذا اصله فحبة وانما الثاني فانه فيما
اذا كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحفوت فانه يحذف الاسم الاخير نحو حافح
فيه حرف واحد وهو التاء في حارث عملا بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد
والزيادة سبب العارض والعارض منقود منها وهذا التخفيف تحقيق باب
الترجم قوله الآيات في آخره تاء الثانية استثناء من قوله على زائدة على ثلثة
احرف اي بشرط في ترجم المنادى العلمية والزيادة على ثلثة احرف الا ان
يكون في آخره تاء الثانية فانه اي التاء لا بشرط في اي في آخره ثلثة
الزيادة على الثلثة والعلمية لان الشرط في زيادة على الثلثة كان للسر
من اخلال الكلمة وبالتترجم يحذف التاء وهي زائدة فلا يلزم من ذهاب
الياء اخلال الكلمة وانما شرط العلمية كان الاستدعاء بها التخفيف

فحذفها لانها زائدة وهي مستندية للتخفيف لشغلها مثال الاسم الذي كان في آخره تاء
الثانية نحو يا ثوب اقبل او اقبل على اخلاف المعين معناه لو اردت بثبته العلم
اقبل ولو اردت اسم جنس قلت اقبل في السابغ في الاستثناء الاستثناء المستفاد من
وهو الصدق يقال ثني عنان الدابة اي صرفها حتى به لان المستثنى معروف عن حكم
او من ثبته اي منعفة سمي به لان الحكم منوعف او معني جاز في القوم الايداجان
القوم وما جاز في زهد وهو اي الاستثناء اخرج الشئ من حكم دخل فيه اي في ذلك
الحكم غيره اي غير ذلك الشئ وانما قال من حكم دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه
وغيره لان هذا لا يتناول المنقطع لانك اذا قلت جاز القوم لا تحار اكننت مخرجا
للمحار عن حكم دخل فيه غيره ومن حكم دخل فيه هو وغيره لان المحار غير داخل في المحي
واعلم ان الاستثناء مبتدأ وخبره اخرج شئ وهو اي الاخراج مصدر مقف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك اخرجك شئنا قوله من متعلق بالاخراج
وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية لقوله من حكم وفي
هذا المقام اعتراض قوي وبيان انك اذا قلت جاز في القوم لا تزيد في هذا لا يخ من ان
يكون داخل في القوم اولا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبت المحي وقد لم
لزيد يجوز قولك جاز في القوم لانه منهم فاذا اخرجتهم منهم بعد ذلك بالزيادة قلنا
المحي عن نصار المحي مبتدأ ومنقباعه وما هذا التناقض محض وهو باطل ان التبريل

مشتمل عليه كقوله تعالى فليتب فرهم الف سنة الآخر بين عاماً فاذا اريد بالف سنة
على الافراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه ليست الجميع فيجب ان يخرج منه شيء لا بد
الى ان يكون البيت اقل من الف وقد علم ان البيت الف وان كان الثاني خرق
اجتماع اهل اللغة لان عقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد عما قبله
والجواب عن ان المستثنى منه يراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم بالاسناد
دفاذا اخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد لاذلحكم على كلام متكلم بالاسناد
الابعد تمامه فلا يكتم التناقض لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخرج
بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاز في القوم الا يزيد بمنزلة القوم
المخرج عنهم زبوجا في والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد ليس
كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات ونظامها كما يحكم في بدل البعض والاشمال
مثلا لو قلت فريت زيدا رأسه خبرت عن ايقاع القرب من غير تخصيص خبره منه حكمت تمام
الاسناد قبل ذكر الرأس ناقضت الا انك لم تحكم به الا بعد تمامه بالراس والمستثنى
ينصب في الكلام الموجب التام وهو اى الكلام الموجب ما ليس بنفي ولا نفي والاستفهام
فانك اذا قلت جاز في القوم فقد حكمت بوجود المجرى وواجبته فيكون الكلام موجبا
واحرز به عن غير الموجب فانه يجوز غير النصب كما سيجي واما ان كان الاستفهام بمنزلة
النفي والنهي لان من التل لا استغراق الجنس كما تراه في ما يراه فيه ايضا نحو قوله

تعالى من حاله غير الله وانما يجب النصب وفي الكلام الموجب لعدم جواز
الابدال فيه لان اليد تقوم مقام المبدل منه وعمل فيه عاملة قولنا جاز في القوم
الا يزيد بمنزلة جاز في الا يزيد فيلزم مجي جميع العالم سوى زيد وهو محال واعلم ان
قوله فالمستثنى ينصب في الكلام الموجب ليس جازيا على الاطلاق لانه قد لا
يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاز في القوم غير زيد وسوى زيد فالاول ان يقول
في المستثنى بعد الانصب في الكلام الموجب لئلا ينقض به وكذا يجب نصب المستثنى اذا
تقدم المستثنى على المستثنى منه لعدم جواز البديل كافي لان البديل كونه من التوابع
ويستقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على صفة
المستثنى منه عند المازني نحو ما جاز في احد الا يزيد اخر منك فان الا يزيد المستثنى
مقدم على صفة وهي خبر منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزم من الموصوف
الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب
كما واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار البديل لانه في كلام تام غير موجب
ولان الموصوف على الصفة بمنزلة شيء واحد فلو كان تأخير المستثنى عن الموصوف
بمنزلة تأخير عن الصفة لان الصفة كالعدم اذا انتقص المقصود وهو الموصوف وهو
متاخر عنه وعند الجبر والاستثناء والبديل او انقطع المستثنى عنه اى عن المستثنى
منه ويجب نصب المستثنى لان البديل الغلط لا يجي في كلام الفصحى اذا لم يكن

للمراد منه علة التعيين في الكاوا ورد اللفظ والنسبة على الترتيب لانه ذكر اول كلام
الموجب ثم ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاور ومثال
الاول بقوله نجاء في القوم الازيد ومثال الثاني بقوله وما جاءني الازيد احد ومثال
الثالث بقوله وما جاءني احد الاحرار واما المستثنى اذا كان في غير موجب التام
فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمزاد بالتام ما يكون المستثنى
منه مذكورا واورز بغير موجب عن موجب فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت
بالتام عن غير موجب الغير التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو موقوف
على حسب اقتضاء العامل فان قيل ان الي القوم عن القيام الازيد اكلام
غير موجب لثبوت النفي فيه لان الي بدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه
مذكور مع انهم لم يجوز فيه البدل والحو اب عنه ان يقول لانه لم يجوزوا
البدل فيه ولينى سلمنا ذلك لكن لانه ان غير موجب لان غير المراد بالنفي
ما حصل باداة النفي ليس كذلك بهرنا والبدل هو الفصيح او فيه كون
حركة المستثنى ونق حركه المستثنى منه ما جاءني احد الازيد برفعها بخلاف
النصب على الاستثناء ولا شك ان سكونا طريق الموافقة اولي فيكون البدل
هو الفصح وهو ما قد ترك قودا آخر وينبغي ان يقول بكذا في المستثنى
في غير موجب التام الواقع بعد الا غير مقدم وغير مدو فيه كلام يتفطن الاستثناء

وغير متراج عن المستثنى منه واورزنا لغير الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى
وما عدا ما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا بالتام ودفع قبل المستثنى من فانه لا
يجوز فيه البدل ايضا بالتام عن ما قام القوم الازيد اورداه قول من قال قام
الازيد فان النصب بهما فخر دون البدل لغرض المطابق بين الكلامين والوجه
من كونهما في احد جئ كنت جالسا بهرنا الازيد فان البدل فيه غير مختار القصر
المطابق بين المستثنى وبين المستثنى منه في الاعراب ومع الترجيح لا يظهر
المطابق كذا اعترفت على صاحب لب الباب السيد عبد الله التواب بها في غير موجب
التام واما في غير موجب الناقص فالشأن ان يكون الازيد لغوا في اللفظ لانه المعنى
لانها ناقصة لنفي ما سبق ويوجب على حسب اقتضاء العوامل نقول في غير موجب
التام ما جاءني احد الازيد بالرفع والازيد بالنصب ونقول في غير موجب الناقص
ما جاءني الازيد بالرفع على الفاعلية لحي واما مايت الازيد بالنصب على المفعولية
لمايت وما مررت الازيد بالجر أي بسبب خوف الجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد
الاعلى التفصيل المذكور نقول في الكلام موجب التام جاءني القوم غير زيد بالنصب
كما تنصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام موجب التام ونقول في غير موجب التام
وتقول ما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار ما جاءني احد غير زيد
بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير موجب التام

وتقول في غير موجب الناقص ما جاء في غير زيد بالرفع كما به رفع الاسم الواقع بعد
الآخر وما رايت غير زيد بنصب غير وما مررت بغير زيد بغير كما يكون الحكم فيما بعد
الاكذلك ومثله اي مثل غير سوى بالكسر مفعول في انه مستثنى به ويجوز الفتح
والفتح وكذا سواء بالكسر قد قط ويجوز فيه الفتح ولم يرد فيه الفتح واعرابها نصب
واعمالها على الظرفية وبيان من فترها ان العرب تجرى الظروف المعنوية الحقيقية فيقولون
جلس فلان مكان فلان فلا يعنون الا منزلة في الزمان مقدرة فينصبونه
نصب الظروف الحقيقية ويستعمل سوى وسواء ايضا في مثل هذا الموضع
فتقولون مررت برجل سواك ويعنون مكانك فلزم ان ينصب انصباب
المكان الظرفية المعنوية واليه مال ابن الجيب وحمل وما قصدت من الملام لسواء
كما على الشدود والاصح ما ذهب اليه الكوفيون من انها ليسا بمنصوبين على
الظرف وانما لم يستعمل سوى مبتداء وقاعلا وصفة واسم ليس مثال الاول
قوله وسواك بايعها وانت المشتري فان كما سواك مبتداء وبايعها خبره ويجوز
ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره مقدما عليه ومثال الثاني قوله ولم يبق سوى
العدوان وتامم كاد انو فان سوى وقع بهرنا فاعلا لقوله ولم يبق والقول
بانه فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى العدوان ممنوع اذا الفاعل
لا يحذف لكونه كالمجر او من الفعل ومثال الثالث قوله اني اتي قوم سواكم الاميل

فان سواك مجرور تقديره لكونه صفة كقول ومثال الرابع قوله الا يري ليلي ليس بيني
وبنها سوى البلية اي اذا الصبورتان سوى البلية مرفوع تقديره لكونه اسم ليس
كذا في شرح الزبيري والحدوف الاخرى على الجملة ثمانية وستة منها منصوبها قبل المرفوع
اي مرفوعها واثنان منها على العكس اي مرفوع قبل المنصوب فالسنة التي كان
منصوبها قبل المرفوع تسمى المشتبهة بالفعل لانها تشبه الفعل من وجوه الاول
في كونها ملازما للاسماء كالفعل في انشاء كون آخر ثابتة على الفتح كالفعل الماضي
والثالث في كونها على ثلاثة احرف فصاعدا كالفعل فلما اشبهت الفعل من هذه
الوجوه اجريت مجرما في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع
فقبل ان تريد اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لانهم
في غير الظرف ونتم جازية وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحدوف حركات العمل وانما
هو محمول على الفعل وخرج عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز
فيها الوجهان ليليا يجرى مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمر وازيد وانما وجب تقديم
المنصوب لتكون ابعد من مشابهة الفعل لان الاصل ان يلي الفاعل فاذا آخر
المرفوع بهرنا حصل مخالفته هذه الحدود الفعل والخطا طرقتا على رتبة وجاز
تقديم الجز على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظروف ما لم يجوزوا في غير
واعلم انه لو قال الا حروف الداخلة بل عن قوله الحروف الحان حسن لان الحروف

جمع كثره وهو لا يستعمل في الا مافوق العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة
 التمام الا ان يقال اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التذكير قوله تعالى
 في ثلثة قرو في موضع اقره في اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر والفح
 وبها موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قائم تحقيق مضمون الجملة
 وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغة ان زيدا قائم وكان دهي مو
 ضوعة للتشبيه ولكن دهي وضعت للاسندراك وهو تعقيب الكلام لرفع
 فلم من يتوهم ثبوت وليت وهي موضوع للتمني ولعل وهي موضوع للترجي
 والفرق بين التمني والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما
 لا يمكن وقوعه نحو الاليت الشباب يعود يومنا فاجزه بما فعل المشيب والترجي
 لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجح وقوعه اعلم ان الحق اورد في
 كلام الصيغة البديعة وهي الف والنش على الترتيب لانه ذكر اولاً ان بالكسر
 ان بالفح ثم كان ثم ليت ثم لعلم فارد مثال الاول بقوله تقول ان زيدا
 ومثال الثاني مثال بلغة ان زيدا فاجزه اي ذهاب ريد ومثال الثالث
 بقوله وكان زيدا الاسود اصله ان زيدا كالا سدا فلما نقلت كاف التشبيه الى
 ما قبل ان العلم في الاول الامان هذا الكلام للتشبيه ابدلت الكثرة في الهزلة
 الى الفحة حفظا لنب الكاف لكونها من الحروف الجارة وهي محقة بالمفرد

وهزلة ان تقع في مكان المفردات فان قيل ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك
 الهزلة تكسر في مكان الجملة والجواب الا ان ذلك مستلزم ان الفساد القوي اسرع
 ظهورا من الفساد المعنوي فاذا رفع الاول يكون ادلى من الثاني مثال الرابع ما جاء
 وفي زيد كن عموا حاضر هذا انما يتشبه اذا كان بحيث لا ينفك احد عما عن الآخر ومثال
 الخامس وليت الشباب يعود يومنا فاجزه بما فعل المشيب اعلم انه
 كوقال الاليت الشباب يعود يومنا لان ادلى وبيان الاولوية ظاهر على
 من له ادنى شعور في العروض مثال السادس بقوله ولعل زيدا عابده
 والفرق بين ان وان بعد الشرح انما في افادة التحقير ان ان المكسرة
 مع اسمها وخبرها تام مفيد وان المكسرة المفتوحة بخلافها لانها لا تقبل بل تجعل
 الجملة بمنزلة المفرد وحيث يكون ما قبلها اي ما قبل المفتوحة فعل كبلغة
 او يكون قبلها اسم كقولك حيث ان زيدا منطلق وانما التبرع موافق حقا
 على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لا تتم لو اطردها كان عرضة لدخول ان عليها نحو ان ان
 زيدا منطلق حقا وهذا السن بجائز ومنع اجتماع الحرفين الذين يكونان بمعنى
 واحد ولا رجل ان ان المفتوحة لا تقيد بل يجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفرد
 وتفتح اذا كانت واقعة بعد نحو لو انك جيتي لا كمثلك لا ترا مع اسمها وخبرها
 فاعل الفعل المذوق تقديره لو ثبت مجيئك لا كمثلك فاذا التزم الفتح بعد لولان

الفاعل لا يكون الا معرفة او يفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف
 خبره وهو لا يكون الا معرفة فاذا قلت لولا ان زيد منطلقا كان كذا فكانت قلت لولا
 انطلق فزيد موصوفاً كان كذا ولو كسرت كان جملة والجر لا يفتح الاخبار عنها وايضا
 يفتح اذا كانت واقعة بعد علمت وبعد اخوانه نحو علمت وحسبت لانك
 اذا قلت علمت ان زيد عالم فكذلك قلت علمت علم زيد جامداً الا انهم تركوا الثاني
 المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصله فلما حذف الثامن بين الاول وهو مفعول
 قدام الفتح بعد علمت واخوانه وكذلك يفتح اذا كانت مضافا اليها نحو عجبني من و
 انك جالس بوجوب كون المضاف اليه معرفة فاذا دخلت اللام في خبرها اي خبر
 كسرت ان مثال كقوله تعالى والله يعلم انك لم تكن صادرا معلقا اي كان علم
 ما ظاهرا لفظا عند دخول اللام على خبرها نحو علمت لزيد منطلقا واذا كان كذلك يكون ما
 من مكان الجر فتكسر وتدخل ما الكافة على جميعها اي على جميع الحروف
 المشبهة بالفعل فتكسر اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل من العمل
 مثال كقوله تعالى انما الله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فاحر
 جها عن الشبهة التي هو على بناء او آخر على الفتح والفتحة الضمير بها كانت
 لها بالالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد دخول ما عليها فدخلت
 على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لانه طلب الاسم كان ليشبهه

الفعل فينزل الطلب ولا يزال الشبهة فيبطل العلم لئلا يخال العلم كذا ذكره صاحب
 المقاليد ولما فرغ من بيان الستة التي كان منصوبا قبل المرفوع اخذ ان بين الا
 ثنتين الذين كان مرفوعها قبل المنصوب فقال الاثنان الذين كان مرفوعها قبل المنصوب
 اي منصوبها وبما ما ولا المشبهتان بليس قوله والاثنان مبتدأ قوله والاثنان
 الذين صفة له وقوله مالا خبر مثال ما شبه بليس نحو ما زيد منطلق ومثالا المشبهة
 نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان بليس الى عدها اي بكونها
 مشابهي بليس اما وجه مشابهته ما بليس فمن حيث انهما لفظا الى حال ودخولها
 على الحرف الاسمية ودخول الباء في خبرها واما وجه مشابهته لوجه ولهمذا لفظ
 ما دخل على المعرفة والنكرة معا ولفظه لا لا تدخل الا على النكرة وانما اخضعت بالنكرة
 دون المعرفة لان دخولها احق على النكرة من دخولها على المعرفة لانها في الغالب
 لفظ الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا تنقض النفع اي نفع ما ومن حيث
 انهما للنفع ودخولها على الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر من مشابهة لابه
 لا بالآ او قدمت الخبر اي خبرها على الاسم اي على اسمها بطل عملها اي عمل ما ولا
 مثال انتفاض النفع بالآ نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما
 منطلق زيد اما بيان عملها عن انتفاض النفع بالآ فلذلك المشبهة التي بطلان
 بها عمل ليس واما بيان بطلان عملها عند تقديم خبرها على اسمها فليلا يلزم

المتبادر بين علمها وعملها ليس وهي ممنوعة لوجوب كون رتبة الاصل على رتبة
 رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل وان كان نفيه منتقضا بالآخره مقدما
 على اسمها لكونه فعلا مركبا ولا وجه اخر وهو اى ذلك الوجه الآخر ان ينصب الاول
 وان يرفع اثباتها وذلك اى نصب الاول ورفع اثباتها اذا كان الاسم اى الذى
 دخل عليه لا مضافا الى تكملة او كان ذلك الاسم مصارعا لى متابرها للمضاف
 مثال الاول نحو غلام رجل كائن عندها ومثال الثاني نحو لا خير من زيد جالس
 عندها وانما ينصب لا اذا كان الاسم مضافا اليه متابرها به لكونها بمنزلة ان
 وهم يحملون الشئ على نقيضه كما يحملون على نظره وانما قال مضافا الى تكملة
 لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة تمتنع لتعريف المضاف ح وامتناع
 دخول لا بهذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب
 زيد الآن او غدا في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا هذه فمرفوع نحو
 غلام رجل كائن عندها ثم انهم اختلفوا في ارتفاع بعضهم فذهب الى انه مرفوع
 بالحرف كما في ان وبعضهم فذهب الى انه مرفوع بما هو قبل دخول لا ولا عمل
 للحرف فيه متمسك الاول ان لا تحذف بها جذا وان فوجب ان يرفع لا الحرف
 كان وكذا ان معنى النفي فيها يقتضى مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملا
 في طرفها وتمسك الثاني لافترع على ان فوجب ان لا يكون متساويا له

في العمل لا خطأ رتبة الفرع عن الاصل واعلم ان منسوب الجا نبيها اثباتا في هذا الباب
 واما بنو نعيم فانهم لا يشيرون الى الجرح فكلهم بل يحذفونه حذفا لا رما كما حذف الجرح في قولهم
 زيد كان كذا واما التكملة المفردة فبينية معها اى مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح
 نحو لا رجل في الدار وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسرة لا مسلمات في الدار وعلى الحرف
 ان كان نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان المفعول
 لوقيد البناء على الفتح بما فيهناه كان اصبوب والمراد بالغد ههنا ما يقابل المضاف
 لتناوله التثنية والجمع وقد سبقنا الاشارة الى العلة الموجبة للبناء العارضة و
 حذرت بالتكملة عن المعرفة فانها ليست ببنية وبالمفعول عن المضاف والمشتبه به
 فانها غير مبينين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشتبه به
 مررت فيه ايضا ويقال له اى في لا رجل في الدار نفي الجنس لان رجلا يشتمل
 على الجنس بظرفي البديل فقولك جادى رجل يصلح لكل واحد من الامة فيكون
 زيدا وعمرا وبكرا ولا يكون اكثر من احد قال صاحب الفتوى في قولهم نفي الجنس
 نوع من التجوز لانه نفي الحكم بالجنس والنفي لنفس الجنس لا يوال اذا قلت
 لا رجل في الدار انك نقيت حكم الرجل وهو يكون في الدار لا نفي وان كثرت
 لفظ لا مع التكملة المفردة جاز في اى في ذلك المفعول الرفع والنصب والتكثير
 مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكثير في هذا المجال لانه

مبنى على السؤال نحو ان يقال احول ام قوم بغر الله فتقول لا حول ولا قوة الا بالله يكون
 في هذا المثال خبر اوجه الاول فقها بان يجعل لاف الموصفين لئلا يفتقر
 لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا التي كان اسمها مفتوحا
 لا يعمل على ان في الخبر عنه ويجوز ان يقدّر لهما خبر ان عنده ايضا اما عند من يعمل ^{المفتوح}
 اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدّر لهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا
 عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان تعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
 وعمروا قايما ويجوز ان يقدّر لكل واحد خبرا ايضا وثانيتها نصب التامع فتح
 الاول بان يكون الاول بان يكون الاول لئلا يفتقر الجنس ويكون التامع مطوف
 على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدّر لهما خبر واحد عند سيبويه لان خبر
 مرفوع عنه بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناجية اسمها عامل في الخبر بال
 اتفاق فلو قدّر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جائز
 لهما رفع التامع فتح الاول على ان يكون التامع مطوقا على محل الاول وعند سيبويه
 يجوز ان يقدّر لهما معا خبر واحد كونه خبرا مبتدأ وعنده لا بد لكل واحد من خبر
 حتى لا يلزم اجتماع العاملين وبهما المبتدأ والفتحة لا على معمول واحد ويجوز
 ان يكون لاف هذا الوجه بمنح ليس واربعها رفعها معا لانه يجوز الفاء لهذه
 لتضعها في العمل لانها تعمل بالمتابعة وما يعمل بالمتابعة عمل متعاقب مع حصول

شرط الالف وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء والثانية اما زائدة او ^{ملقاة}
 غير زائدة ويجوز ان يقدّر لهما خبر واحد وان يقدّر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره
 لا عامل هنا الا بالابتداء وخامسها رفع الاول وفتح التامع ان يجعل الاولى محضة
 ليس والثانية غير ملقاة ويجوز ان يقدّر لهما خبر واحد عند سيبويه وعند غيره
 لا يجوز مكررا يجب ان يعرف هذا المقام فانه من المواضع التي زلت فيها اكثر الاقلام
 واما المرفوعة المعرفة فلا يقع بعدها اي بعد كلمة لا الامر فوعة وهي اي لا مكررة
 مثالها نحو لا زيدا للار ولا عمرو واما وجوب الترفع فلان المثالية اليه
 يعمل بها من كونها لئلا يفتقر الجنس عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرار فليكون
 التكرار جارية لما فات عند من نفع الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة والحرف
 العاملة في الفعل المضارع سبعة اربعة منها اي من التسعة تنصب اي
 الفعل المضارع وخمسة منها بحرفه اي الفعل المضارع اما الحرف الثانية
 للفعل المضارع فراهي ان المصدرية وهو وحده احترز بالمصدرية عن الزائدة
 والمخففة الواقعة بعد باب ظننت نحو ظننت ان يقوم زيد فان كلامها
 وينصب وهي اعني ان المصدرية اصل في تواصب المضارع فوجب ان ينصب
 المضارع كونهما مشابرة بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث
 اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى المصدر وتكون وهي موصولة لتأكيد النفي

في الإيمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه افادنا كيد النبي في الخروج لانك اذا قلت
لا يخرج زيد كيف نافية خروج زيد نافية مجردة عن الغاية عليه واذا قلت لن يخرج زيد
كنت نافية خروج زيد نافية عليه التاكيد للتأيد اي لن تؤيد ما دخلت به عليه
فرباطه على بطلان التعليق نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياتي بي ابي
فالتعجب اولى كما ذهب اليه اي لتعليل ما قبله واعلم ان بعضنا من النحاة ذهب
الى ان الحرف الناصب هو ان هذه فقط والبيان ينصب باظهار ان بعدا وذهب
الاكثر الى ان ان لن واذن وكليهما مستوية الاقدام في النصب والاذل ليس
بجدة لان اصل لن لان واذن اذان على الاصح فلو اضربوا بعدا ان لن لم يحصل
ماليس بمفتر اليه والتكثير ولو اضربوا بعدا كي كانت حرف جر لان صباوي
ليس بجابر بدليل دخول اللام عليها نحو قوله تعالى كيدا ناسوا فلو كانت حرف جر لا
متنع دخول حرف الجر على نفي واللام باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وزين بعضهم
بهذا القول بانه لو كان اصل لن لان لما جاز تقديم ما في خبرها عليها لان ملا خبرها
لا يتقدم عليها لكنه جاز بدليل صحة قولك اما زيد اذن اخرج وهذا التزويج
ليس شئ لان لام اللزوم لان احكام الحروف معايرها قد نزلت بتركيب
البعض ببعض كما ان لو اذرك بيت مع لا يبطل معناه ومعنى لود يحدث معنى
التخصيص وعند الفراء اصلها لا قابليت النون من الالف والاول اصح لانهما

على تقدير الابدال لم يزه لفظ على الاصل ليبدل على تأكيد النفي للاف
الاول وادوله ما للنف والنسبة منبالة قد ذكرنا ان المصدرية ثم لن
ثم كن فادرو مثال الاول ^{بقوله احب} يقوم بالتاء ولا يجوز بالياء بدليل تقدير المصدر
اياة بقوله اي قيامك ومثال الثاني في قوله ولن تفعل ومثال الثالث
بقوله حيثك كي يعطى حتى امن باعتبار الفعل القول ونحوه ^{جواب}
باعتبار معنى اذن اي وجوبه من المناسبات اذ في الناحية للفعل ^{في}
والا ربع من باعظائك فيجب لي معلوم كقولك ان اكرمك لن قال انا ^{من اللفظ الناحية للفعل}
واللام في لمن متعلقه بقولك وانما تنصب منه اي اذن الفعل المضارع ^{تذك}
اذا كان الفعل الذي حصل بعده اي بعد ان مفرغا اي اذن غير معتمد ^{باعتبار}
الى شئ حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدا على شئ قبلها بطل ^{باعتبار}
العمل اي عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع فلا يجوز بالنصب لان الفعل
معتمد على شئ قبل اذنا وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتداء بدون الخبر
وهو ممتنع ولو رفع لزم الفاعل نحو انا اذن وهو جاز لان اذن ليس
قد توضع على العمل حتى لا يجوز الفاء والتعقيد كما كان ان كذلك لا تراقد
يقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا او ابصا يبطل عملها
ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا اي سواء كان قبلها او بعدا

والا ربع
باعتظائك في
معلوم
من اللفظ الناحية للفعل
باعتظائك في
باعتظائك في
باعتظائك في
باعتظائك في

نحو ان تاتى اذن اكرمك ولا يجوز فيه نصب بديك الجرم ان الشرط
 قبل يستدعي الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع
 فان الشرط بدون الجواب غير منصور وبطلان عمل اذن جائز كما هو
 وكذلك اذا قلت والته اذن لا فعل فليفتي عمل اذن ايضا لان الفعل
 الواقع بعد ما يعتمد على اليمين واعمالها مبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
 الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به انزالها لفعل الواقع مبداء اذن الحال
 وان لم يعتمد على شيء قبلها وان فيه للوصل مثاله اذن الجنتك كاذبا قد
 ترك المص الحال واعلم ان خط الحذف في ذكر اذن الى الا يري ان لن
 مبنى على الاستقبال المضارع ان نواحيب حال الظن ذلك وانك
 في باطن كحوتك قد تركت شراخه لعلها وهو عدم الفعل بشيها وبين
 معمولها لانه نوصل لا تعمل وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها وان يرد به الحال
 لضعفها فلا يقال اذن في الواو اكرمك الا بالرفع وان من بينها اي من
 من النواحيب تدخل على الفعل الماضي نحو عجبت من ان ضربت ذبيد بما ثبت
 من قبل ان اصل النواحيب المضارع هو ان واخواتها تعمل بمشا
 برتها بها في كان قويا فتدخل على الماضي فتفهم ان بعد ستة احرف وهي
 اي لك الستة حتى ولا مكي ومعناها اي معناكي وهو كون ما قبلها سببا

لما بعد فلهذا سميت بلام كي قيل فالاولى ان توضع موضع لام كي لام الجرم بديك
 في بسلام كي هو واللام التي للمبرورة ويقال الى وايدة او كلها تنصب المضارع
 بواء باضمان ان انشلا المبرورة نحو قوله تعالى فالتفطال فرعون ليكولهم عدو
 او خزننا ومثال الى وايدة قوله تعالى يدبر الله بين كلم فان هذا اللام زائدة بمعنى ان
 بين كلم كونه مفعول به بلام الحمد وهو لام زائدة لتأكيد النفي الداخل على
 كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضيا ايضا كقوله تعالى وما كان الله ليؤخرهم
 وانت فيهم او مضاعفا كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم انما سميت لام الحمد
 لمجربها بعد النفي اذ العجبة عبارة عن نفي ما توهم ذكر مبتدا والفصل بين لام كي
 ولام الحمد ان الاول للتعليل وبهجرة اللام ليست كذلك وان الاول لو حلت
 من الكلام لم يخل المعنى المقصود لجلال لام الحمد وان الثاني لا يتركب او بمعنى
 الاكثرين وعدا له عن عبارة الى او الوجود او التي بمعنى ليست كذلك وتلك اللام
 كي ان المذلول اذا قل على الا بعد نفي الى ان الكا انه لو كانت بمعنى الى ان وتسمى ان بعد
 فيكون تقدير قولك او تعطيني حقه الى يعني ان وفعلا ذلك الفساد ووا
 ويقال ها واد الجمع اما وجه تسميتها بواء الجمع فكونها عطف مع واما وجه
 تسميتها بواء المرفوع فذا نزلت فاعراب الثاني عن الاول لما فرغ
 من لقاها شرع في امثلها فاورد امثلها على الترتيب المذكور في المتن

فقال في مثال حتى نحو سرت حتى او خلا فكانت قلت حتى ان او خلا والليل
على ان الفعل الواقع بعد منصوب بانما ان قوله داوود عن ابي الد
يقع عيلا حتى المصيق مجرور بحكي ويفلق العقدان المصيق مجرور بحكي ويفلو
معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مفعول بعد لما جاز
العطف على المجرور وكان حتى في موضع جارا او ناصبا وهو غير جائز
وفي مثال لام كي نحو جيتك لتكرمني فكانت قلت لان فكرمني اهي مجرور
سبب لا كي امك لي وفي مثال لام الي نحو ما كان الله يعذبهم اى لان
يعذبهم وانما امران بعد كي ولام الحمد لانها جارية فلو لم يفران لام بعد
لزم وفعل حروف الجر على الفعل وهو مستلزم من خواص الاسم كما عرف
في صدر الكتاب وفي مثال او التي بمعنى الى او لا نحو ولا في ملكك تعطيني
حق اى الى ان تعطيني حقه والاخصاص المصدر معها في قوله يكون **الفعل**
بعد حتى انما سان وايا ما كان يلزم بمعنى الى او الا ان بعد اوله وانما امر
حق وانما ان تعطيني ما بين الكلمتين بالاسماء وفي مثال داوود حتى نحو لان
كل السمك وتشرب اللبن وانما امران بعد واو الطرف ولم تعمل بنفسها
انلو علمت فلاح اما ان تعمل اعتبارا باصلها او بمعنى العارض في الاكسبل
ان تعمل باعتبار الاول لان المعنى الذي وضعت هو العطف لا العمل للنصب

يشيء من حروف العطف ولا الى ان يعمل باعتبار الثاني لان المعنى العارض
لها هو معنى مع حرف العلوم ان مع لا يعمل النصب وانما قلما ان واو الطرف
بمعنى مع لان قولنا لا تأكل السمك وتشرب اللبن في قوة قولنا لا تأكل السمك
مع شرب اللبن فلم يفرق فلما تأكل السمك على حدة لا يجمع بينهما في وقت
وامد فاذا اريد المنع من كل منهما يقال لا تأكل للسمك وتشرب اللبن
والفعل بعد واو الطرف مع ان المفعول منصوب المحل على انه مفعول معه وان
ارفعت وقلت وتشرب اللبن يكون تقديره وان تشرب اللبن قالوا
للمحال فعل بهذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا امران والسادس من الحروف
التي تنصب الفعل المضارع بعد بانما ان الفاء التي في جواب الاشياء
الستة وهي الامر والنهي والنفع والاستفهام والتعني والعرض وانما
شرط احده هذه الاشياء الستة لان بسية ما قبلها لما بعد انما تحقق
عند تحقق احدها من الامور مثال الام نحو زرع فاكركم اى فان اكرمك
والمعنى لتكن منك زياره فاكركم منه لكن نسي ومثال المنه نحو قوله تعالى
ولا تظفوا فيه فعمل عليكم غصبه اى فان بكل تقديره اما يمكن منكم طغيان فيه
فاحال غصبه منه ومثال استفهام ومثال الا الى الي حيث ينسب معك
التي لم يوجد ثمة تقديره اى فان فتجد ثمة واما ثمة التي في نحو

بيتك فازرك اي فازرك والمعنى لكن منك تعريف بيت فزيادة
 منه ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانه نفق اي فان ان اتفق والمعنى
 التمني التمني وصول مال من اليه فانفاق منه ومثال العرض نحو الا تنزل
 فتصيب خيرا اي فان تنصب خيرا فقد يراد لا تكون منك نزول فاصابة
 خيرا مني وهو اعني العرض قريب من التمني لانك اذ عرفت عليه النزول
 فقد خشيت ولا تحته الاعلى ما توده تمناه ولكن ليس بالاستفهام لك
 لا نقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن توك النزول وانما المقيد
 بما ذكرك له وتوهمه عليه فقد وسبب اخمارا ان بعد الفاء ان الحرف ^{طرفة} العا
 لا تنصب فليزم اخمارا ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره من ^{طرفة} القاء
 الناجية باخمارا ان في تقدير المصدر ايضا ليلا يلزم عطف الاسم على الفعل
 حجة الجواب بالفاء ايكون المعنى ان فعلت فعلت وارا ديبكون الاول
 سببا للشاني لان يكون باخمارا ان شرط لما فرغ من نواصب المضارع
 شرع في جوارزه فقال والجازمة له اي للفعل للمضارع ثم ^{طرفة} كما توقع كثرة
 الى التوق بينكم ولما بعد ان يكون الفعل برهما مجزعا ما ما في ما توقع ليس
 في لم لان لما في قد فعل ولم لن في وان في قد رك بركوب الاير لقوم
 لما نقول في فكذا في وقد مع التوهم في الاثبات في النفي بمنزلة فعل فلما

قوله
 جواز
 جواز
 جواز
 جواز

لما استفرقا والتميز وليس في لم نقول ندم فلان ولم ينفع الندم اي عقيب
 ندمه واذا قلت لما ينفع الندم افاذا استمر عدم النفع الى وقت الاخبار وفي
 لما يجوز حذف الفعل ولم يجوز مع لم نقول خرجت ولما اي يخرج زيد ولا نقول
 خرجت ولم لانه ثمانية قد فعل ويجوز حذف الفعل مع قد قوله تعالى وكان
 قد يجوز حذفه مع لما ولان اصله زيد وما عليه فثبت من باب الفعل وقد جاز حذف
 الفعل مع لم شاذا كقوله ان وصلت وان لم اي وان لم يصل اعلم ان الجزم
 القطع وسميت هذه الحروف جوارز لقهرها عن الفعل حركته وبعض حروف ما
 وانما علمت الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعا لانتقال المضارع الى
 الماضي شابه ان الشرطية في الانتقال واعطيت عملها وهو الجزم فان قيل فلم
 لم يجوز دخولها على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضع
 لم لانتفاء المذكور واعلم ان الجوارز ينقسم الى قسمين قسم يحرم فعلا ^{طرفة} ولا
 وقسم فعلا ^{طرفة} من معان الاول لم ولما كما ذكرنا واللام الامر وهو حجة من عن لام
 الجوارز التاكيد فانها لا يجوز ان الفعل وانما كانت هذه اللام مع ان ^{طرفة} الا
 في الحروف الواو تا على الجاء واحدا ناعا على ما عرفت فز فابنبر ^{طرفة} وبيس لام ^{طرفة} الا
 في لزومه المضارع بان الشرطية اولانه مشابرة وهو متعابلة بعلمه على بل الفعل
 كنهه لدخوله في صورة مشابهة بلام الجزم لانه وانما علمت ونقل مخناه من الاخبار

الى الانشاء اقول قوله للغائب حشو مفسدا ما بيان ان يكون حشا فلا تطلب
 فيه واما بيان كونه مفسدا فلا نراه لام الامر يعلم يكنى للغائب كما في الخطاب المجرول
 وكما في قوله تعالى فلتفحصوا قولهم فلتفحصوا فلتفحصوا فلتفحصوا فلتفحصوا فلتفحصوا
 بملافة ولا التفت في الترتيب واحترز به عن لا التفت في التفت فانها لا يحرم الفعل وانما
 عملت لاف في الترتيب الجزم ايضا لانه مشا به بان الشبهة من حيث انه النقل
 لانه لنقل الاخبار الى الامور وان الشبهة لنقل الفعل من المجرم الى المشكوك
 فيه ومن المضاف ان التفت في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة من المشتقة
 وان النافية وانما عملت ان الشبهة الجزم لانها يدخل على جملتين ويجعل
 بمنزلة جملة واحدة فيحصل النقل بطول الكل فيعمل ما فيه حقه وهو ان يكون
 لانه في موضع النقل البقاء نقول في الفعل الذي وحل عليه لم يفرق في الفعل
 الذي دخل عليه كما يركب في الفعل الذي دخل عليه لام الامر ليعرف زيد او لا تفعل وفي
 الفعل الذي دخل له الشبهة والجزاء ان يخرج اخرج وبما هي الشرط والجزاء في زمان
 اذا كان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان فربني اخرجك بجرم القولين معا
 فان كان اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر ما مضى والجزاء كان الشرط ماضيا
 نحو ان خرجت الماضى او جازب السخط لان الجزم لا يفسد الا في الجزم والجزاء الاول
 فلا شرط وفيه اي مضارع جاز فيه اي في الجزاء الرفع والجزم ان اكنى

جاء في
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠
 ١٥٦١
 ١٥٦٢
 ١٥٦٣
 ١٥٦٤
 ١٥٦٥
 ١٥٦٦
 ١٥٦٧
 ١٥٦٨
 ١٥٦٩
 ١٥٧٠
 ١٥٧١
 ١٥٧٢
 ١٥٧٣
 ١٥٧٤
 ١٥٧٥
 ١٥٧٦
 ١٥٧٧
 ١٥٧٨
 ١٥٧٩
 ١٥٨٠
 ١٥٨١
 ١٥٨٢
 ١٥٨٣
 ١٥٨٤
 ١٥٨٥
 ١٥٨٦
 ١٥٨٧
 ١٥٨٨
 ١٥٨٩
 ١٥٩٠
 ١٥٩١
 ١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤
 ١٥٩٥
 ١٥٩٦
 ١٥٩٧
 ١٥٩٨
 ١٥٩٩
 ١٦٠٠
 ١٦٠١
 ١٦٠٢
 ١٦٠٣
 ١٦٠٤
 ١٦٠٥
 ١٦٠٦
 ١٦٠٧
 ١٦٠٨
 ١٦٠٩
 ١٦١٠
 ١٦١١
 ١٦١٢
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠
 ١٦٣١
 ١٦٣٢
 ١٦٣٣
 ١٦٣٤
 ١٦٣٥
 ١٦٣٦
 ١٦٣٧
 ١٦٣٨
 ١٦٣٩
 ١٦٤٠
 ١٦٤١
 ١٦٤٢
 ١٦٤٣
 ١٦٤٤
 ١٦٤٥
 ١٦٤٦
 ١٦٤٧
 ١٦٤٨
 ١٦٤٩
 ١٦٥٠
 ١٦٥١
 ١٦٥٢
 ١٦٥٣
 ١٦٥٤
 ١٦٥٥
 ١٦٥٦
 ١٦٥٧
 ١٦٥٨
 ١٦٥٩
 ١٦٦٠
 ١٦٦١
 ١٦٦٢
 ١٦٦٣
 ١٦٦٤
 ١٦٦٥
 ١٦٦٦
 ١٦٦٧
 ١٦٦٨
 ١٦٦٩
 ١٦٧٠
 ١٦٧١
 ١٦٧٢
 ١٦٧٣
 ١٦٧٤
 ١٦٧٥
 ١٦٧٦
 ١٦٧٧
 ١٦٧٨
 ١٦٧٩
 ١٦٨٠
 ١٦٨١
 ١٦٨٢
 ١٦٨٣
 ١٦٨٤
 ١٦٨٥
 ١٦٨٦
 ١٦٨٧
 ١٦٨٨
 ١٦٨٩
 ١٦٩٠
 ١٦٩١
 ١٦٩٢
 ١٦٩٣
 ١٦٩٤
 ١٦٩٥
 ١٦٩٦
 ١٦٩٧
 ١٦٩٨
 ١٦٩٩
 ١٧٠٠
 ١٧٠١
 ١٧٠٢
 ١٧٠٣
 ١٧٠٤
 ١٧٠٥
 ١٧٠٦
 ١٧٠٧
 ١٧٠٨
 ١٧٠٩
 ١٧١٠
 ١٧١١
 ١٧١٢
 ١٧١٣
 ١٧١٤
 ١٧١٥
 ١٧١٦
 ١٧١٧
 ١٧١٨
 ١٧١٩
 ١٧٢٠
 ١٧٢١
 ١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢

لا نعدها تائيداً لان الشئ فيه لان كلفه نقله الى الما استقبال فلا بد من الغاء لبيد على
 وقوعه جزاء من الشئ مثال الجملة الاستيمية الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تائيد فائ
 مكرم ومثال الامر الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيت فالكى ملك ومثال النهى الواقع
 جزاء بالفاء نحو ان تارك فلا تتركه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت
 كذا فجزاك الله خيراً ومثال الماضي المزمع الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الى اليوم
 فقد احسنت اليك امس ويجوز اي الفعل المضارع ليجازي كونه
 مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الامر والنهي والاستفهام
 والتثنية والعرض والتثنية لا التثنية مطلقاً اي في مجمل مجموع صور التثنية لا سيجي ولا
 النهى في بعض المواضع الذي يكون المعنى محتملاً على تقدير ان مثال الامر رزني
 الكى ملك الجزم لانه جزاء محذوف لانه لا الامر عليه لان المعنى رزني الم فانك
 ان تزرني الكى ملك فحذف ان تزرني ليقام المنى طلب كذا في شرح الزينة ومثال
 الاستفهام ام اين بيتك اذرك ام ان غرقت بيتك اذرك ومثال النهى نحو
 لا تفعل الشئ يكن خيراً لك اي لم تفعل الشئ تكن خيراً لك ومثال التثنية نحو ليست
 في مالا انفق والمعنى ان يكون في مال النفقة ومثال العرض الاستئذان نصب خبر او المعنى
 انك ان تنزل نصب خبر او المعنى ان هذه الاشياء الخمس تشارك الشئ
 في كونها غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشئ الذي هو الشك

في قوله لا تفعل الشئ يكن خيراً لك اي لم تفعل الشئ تكن خيراً لك
 في قوله ام اين بيتك اذرك ام ان غرقت بيتك اذرك
 في قوله لا تفعل الشئ يكن خيراً لك اي لم تفعل الشئ تكن خيراً لك
 في قوله ام اين بيتك اذرك ام ان غرقت بيتك اذرك

وعلى خطر ان يكون فيكون لا لاجل ذلك ولا على الشئ الخروف ولا يجوز ان يقال ما تائيد
 في ثنا ولا تائيد من الاستدعاء تلك قوله بالجزم يتعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان
 يقال يند من المشايين بالجزم لانك ان جزمتها ما خلاج اما ان يفدر المنع او الاثبات
 ولا سبيل الى الاول لان عدم الاثبات لا يقتضي الحريث وعدم الذوق لا يقتضي الكلا ولا
 سبيل الى الثاني ايضاً لان المنع لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في
 المنع مطلقاً والمنع في بعض المواضع ومن السهولة اسماء تجزم المضارع على
 معنى ان وهي اي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى ان تسعة احداً من
 ما وثاها اي ثاها ورابعها منى وخامسها اين وسادسها اي وسابعها
 مهابا وثامنها حينها وثانها اذ ما تقول في من من يكون منى الكرم وفي ما
 ما تصنع اصنع وفي اي ايتهم يكون منى الكرم اعلم ان وضع هذه الاسماء لا يجاز ولا
 خصوصاً من بيانه انك اذا قلت من ضرب ارب كان حقهم ان يقال ان تفر زيداً
 زيداً وان تفر بـ ارب وان تفر خالاً ارب خالاً وان تفر بـ ارب
 بـ الى ما تائيداً بـ فاني باسم علم يتناول الجمع اي ويكون اي ابدأ اي دأبما
 واحداً من اثنين او واحداً من جماعة ولهذا اذا اخبنا الى المعرفة لم يضاف الا الى
 الاثنين فصاعداً او يكون التكرار شائعة اضعف اليها واحداً كانت او جماعة كذا
 قال صاحب الفوائد ويدل على كونها اي بول كون تلك الاشياء التسعة اسماء

او اثنين

انك اسندت بكم مفعلا اي مفعلا تلك الاسماء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتكون
بعصمها وتنفذ بفتح التاء الذي في الاول جميعا مثال ما دخل حرف الجر عليه نحو بمنى
امر رطلما دخل حرف الجر على من علمنا انه اسم لانه من فواصل الاسم ومثال الاضافة نحو
ابراهيم ومثال اما وخلا عليه التنوين نحو ايا ما تدعوا وكم يذكر مثال الاضافة الاسناد لانه
ذكر فصل فاستغنا عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المصنف لكون هذه الاسماء اكمل
بمع جميعا بل يخص بعصمها لان معي ومعها وجنتها واذا ما دخل عليها شيء من ذلك
الدليل والدليل العام على اسمها دلالتها على افادة التارة على معان ينصور انعقادها
بنفسر بالولا مفارقة مع المعجزة اباها بخلاف ان الشبهة لكونها مقترة على افادة
معنى المجازاة وبذل على اسمها ايضا انها لا يتوهم عن الاعراب المحلى والحق لا يكون
له اعراب لوجه ومع جنتها مثل معنى ابن نحو جنتها بجلس وجلس ومعنى اذا ما مثل
معنى معي معي نحو اذا ما تخرج واعلم انها انما تخرج مان اذا كان معها اي مع حيث واذا
لفظا لانه لو لم يكن معها ما اضيفت الى ما دخل عليه ومنها اي من السماعية اسما
تنصب اسمها كونه على انه اي على ان خذ لك الا لكثرة تميز وهي اي وتلك الاسماء
التي تنصب اسمها كونه على انه تميز اربعة او لها اي تلك الاربعة لفظا عشرة اذا
مع احد الى تسعة اي الى تسعة عشرة نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان
احد عشر وتسعة تنصب درهما ورجلا على انه تميز وانما تنصب مفعلا

لانها تمت بالتنوين مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل حقه التنوين ثم منع
منه لعل عارضة لهذا تنصب التميز والمقدرا عندهم بمنزلة المعفوظ والثاني
من تلك الاربعة التي تنصب اسمها كونه على انه تميز كم الذي في الاستفهام قوله
عن القدر متعلق بالاستفهام نحوكم رجلا عندكم وكم يوما ست كانك قلت
اعشر ورجلا اعزك ام ثلثون في الاول وانك اعشر بنا يوما ست ام ثلثين
في الثاني وانما تنصب كم في الاستفهام للتميز لانه تام بالتنوين مقدرا لكونها
اسما واستحقاق الاسماء التنوين في الاول اما كم النجربة فانها تصان الى التميز
مفرد كان ذلك التميز او جمعا في اي كم النجربة نقيضة رب لان رب للتفصيل
وكم النجربة للتكثير تقول اذا كان ميمزكم النجربة مفردا كم رجلا لينة فان ميمزنا
مفردا رجل وهو مفرد وتقول اذا كان ميمزنا جمعا كم رجال لمقتصرهم فان ميمزنا
فيه رجال وهو جمع فان قيل ما اللفظ في تخصيص التميز المنصوب بالاستفهام والمفرد
بالنجربة فاجاب عنه ان كم في النجربة لا يكون الا لكثرة فيجب به مجرى العدد وهو الماكية و
والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة ولا بالكثرة اذا لام ان جاز ان
عند المستفهم فيجوز مجرى العدد الوسيط وهو بقية العشرة والثالث
من تلك الاربعة تنصب اسمها كونه على انه تميز كما في معنى كم النجربة لانها
تنصب ميمزنا لانها قد تمت بالتنوين وفيها ابراهيم كما في مثل راقور فلا دم بكل

على كمال الجبر في انحرار المميز كمن الخيرة في الفرق بينها وبين الاستفهامية
 وكما لا يجي الا بالخبرة فلا حاجة الى الفرق مثال كاي نحو كاي كلا رجلا عندك تنصب رجلا
 وفيه اي في كاي لغات منها المذكور وهي اكثر استعمالا من غير لاضالها ومنها كاي
 بمنزلة كاع ومنها كاي بمنزلة يلع ومنها كاي بمنزلة كفي لهما باسكان الهزة وحذف
 احدى البايين ومنها كاي بمنزلة كح بحذف البايين والاستعمال اي استعمال كمن الخيرة
 اجماع الى مع لفظين كثير لان من للبيان والمميز ايضا للبيان فاسب ان يكثر استعمالها
 مثلا استعمال من مع كاي نحو قوله معا وكاي من قرية امكنا والى ابع من تلك
 الاربع الناجية للاسم التكرار على التميز كذا اذا كني به اي بكذا عن العدد عن الحديث
 والحكاية تقول عن كذا ادرها لي تقول عندي عشرون درهما مثلا داع ان كذا امي كنة
 من كاف التسمية وذا اليه في هذا الا انهما اذ اركنا تغير حكم الكاف وخلع معنى التسمية
 كذا كانه وكذا اتغير حكمه اذا كذا الاستوى المذكور والمؤنث ولا تقول كذا وكذا
 وانما تنصب مميزة لانهم لما ادخلوا الكاف على ذاما بمنزلة اسم مضاف كقولك
 ما في الاسماء قد راجع كاي ومن السماعية العاملة في الاسماء الافعال قوله كلما
 مبتداء ونسبي الى صفة ومن السماعية خبر مقدم بحج المصدر لو اجد منها فلو
 كانت افعال لا ياء او بعضها مصدر وعلم ان هذه الاسماء انما يوالي بها ليعبر
 من الايجاز حيث يصنعون هذه الاسماء موضع الافعال ويسرون بها مبتداء

من مع كمن الخيرة نحو كمن من تلك
 في السموات مثال استعمال

ولأنواع من المبالغة والتاكيد وبما لا يكون في لفظ الفعل على ما سيجي اولا اي
 اقل الكاف الكلمة التي تسمى اسما الافعال ويدوي روي روي لا مرسل الستوي
 فيه الواجد والمذكر والمؤنث والاثبات والجمع وهذا نوع من الاختصار واعلم ان
 لو ما ضربان ضرب لتسمية الادام وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاقل
 روي وهو في الاصل مصدر او روي الا انه فعل تصغير الترخيم بان يحذف منه
 زوايدة ويسمى به الفعل وجعل هذه التصغير دليلا على خلق معنى الصديق عنه
 وبني على الفتح اما البناء فلو وقع موقع غير الممكن واما البناء على الحركة فلا لقاء
 واما على الفتح فللخفة وقد يستعمل ايضا مصدا مضافا الى مفعول نحو روي زيد
 ومنصوب متوبا على الوصفية للمصدر نحو سيرة روي او على الحال نحو سار
 واروي زيدا اي ودين ويلحق الكاف في الوجهين الاولين قال كافي في روي
 في الوجهين الاولين بمنزلة كاف ذلك في البحر للخطاب والخلو عن الاعراب
 والكاف في رويك في الوجه الثاني ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا روي
 به اسم كدح وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد
 وستموي فيها اي في زيد وبله الواحدة الجمع والمذكور والمؤنث تقول في زيد
 الواحد يارجل روي زيدا او تقول في روي للجمع يارجل روي زيدا او تقول
 في المؤنث يا امرأة روي زيدا وكذا بله فاقا قيل لم يذكر مثال روي للمذكر

واجواب عن الامم انه لم يذكر بل ذكر في رويد للواحد منه دونك وهو لحذف منه ايضا ملك
 وهو اسم لا لزم وعليه ان يخرجه الفروغ فحلت اسماء الافعال لا شأنرا ان ينوب
 مناب الافعال ويضع معنا فلذا صار ب اسماء لها والكاف فيهما عند البعض كالکاف
 في ذلك اذ لو كانت في موضع جبر لو مع موقرا الظاهر ولم يقع عند بعض اخر في موضع
 جزء خلاف بخلاف ذلك لا ما قبل الكاف في ذلك غير عامل وما قبل الكاف فيها
 عامل وانتفاع وقوع الظاهر موقع كاترها لكونها للجزء للنخاطب ومن ايضا ما
 وهو اسم لحذف فيه لغات منها وبهوه ومنها ناد بالظهور والهمزة فيها كالکاف في ذلك
 وتعرف بالهمزة ما تفرقها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف تقدير الكلام
 تصرف الهمزة ما تفرقها مثل تفرغ كاف ذلك فيقال ما تفرغ ما تفرغ كما تقول
 ذلك ذاكما اذا كنتم ونا ما امر ادة ونا واما امر اذن باننا كما تقول ذاك ذاكما
 ذاك ذاك ويوضع الكاف موضع الهمزة اي الهمزة تاء فيقال تاء ك الى ما كن ويجمع
 بينها اي بين الهمزة والكاف فيقال تاء ك مثل تاء ك الى ما كن ومنها تاء ك
 وزن رام ومنها تاء برهمزة ساكنة ومنه يحصل الصلوة فالشدة اي آيت فيها
 فيه لغات جبريل مركبا من حى وهل وبها مفتوحان فخمسة عشر جبريلا بالتشوين
 وجبريلا بالالف واصل هذه الالف ان يخلق في الوقف كما في غيرها في انا في الوقف
 ثم يفتح حكم الوقف بالارجح كما يفتح حكمه فيه في انا في قولك انا في ابوالنجيم وسوى

شهي

شعري هذه لغات ذكرنا سيويه وذا رغيره جبريل سكون اللام و جبريلا ك
 الهاء وفتح الحاء و جبريلا سكون الهاء منوها و يبريات الامر اي بعد اي من
 القرب الشئ يبريات وهو اسم بعد واصل يبرية كذا خرجت قلت ياؤه الفاكوتها
 فحركة وما قبلها مفتوحا وبنى على الفتحة لخصفها وهذه على لغة اصل الحاء زواسد واسد
 وبنوتم يكره من العرب من يفتح وقد نبون على الوجود كلها ومنهم من يحذف
 ثاؤه فيقول يبريات ومنهم من يسكنها فيقول يبريات ومنهم من يبدل ثاؤه
 بالهمزة ابريات وشتان زيد وعمر ذاي كلمة شتان يقتضي شئين لما قلنا
 من انه اسم لافتراف والافتراف لا يمكن الا بين شئين او اكثر ذالالة وهو اسم لافتراف
 اي اسرع من من القرب الثاني سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب
 ذالالة التميز اي سرع ذالالة واصل المثل ان اعرابيا السرى شاة
 عجفاء وسع لسمنها فزاي رعاما يسيل من الافق نظرها ودكا
 فيقال لانه قد سميت شان فقلل سرعان ذالالة وهذا يضرب بخبر كينونة
 الشئ قبل حصوله وفي هذه الثلاثة اي في يبريات وشتان وسرعان ما
 لغة ليست تلك المبالغة في سميها هذه الثلاثة وهي بعد وافتق وسرع
 لان وان ظن ان يبريات اسم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان
 المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لان يعلم المخاطب مكان تلك الشئ فحسب بل

اي اذ في اي ومن الفت
 ان في ايضا شتان
 وهي محج

يظهر اعتقاده فيه واستعادته فكان بمنزلة ان يقال بعد جذا او هكذا اتقول
في شئان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي هو اعتقاد
المكلم في ثبوت معنى الفعل بين الذي هما اسمان بهما ومن السماعية انواع
الاربعة منها اى من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهى افعال وضعت
لتقرير ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة وهى اى الافعال الناقصة ثلثة
عشر فعل وهى كان وهما اصبح وامسى واطل وابت ومانال وما برح وما مضى
وما انفك وما دام وليس هذا بغير الافعال الناقصة ههنا اى الافعال الناقصة
ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان يرفع زيدا على انه اسم الفاعل او فا
على وينصب قائما انه على انه خبرنا ومفعولنا ونقصانها اى نقصانها هذه الافعال
لانها اى انما هذه الافعال لا يتم بالرفع بل يحتاج المنصوب بخلاف سائر الافعال
فانها بالرفع من غير الاحتياج الى المنصوب او انرا لاندل على الزمان بخلاف
سائر الافعال فانرا دلالة على الحدث والزمان اعلم انرا افعال عند الجهر وروفر
عند الرجاج ومن تابعه من الكوفيين حجة الاول قصرها وانصال ضمائر المرفوعة
البارزة التانيث الساكنة بها وحجة الثاني صدق لقهرى الفاعل لانها تدل
على معنى في غير لانها لتقرير ثبوت الخبر على صفة مخصوصة والفرق بين كان ومارا
ان صار يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثنائى نسب وتلك الزمان على زمان سابق

كم يوصف فيه اى في الزمان السابق ذلك المعنى اى معنى الخبر نحو صار زيد عينا فان كان
صار يدل وجود وجود الفناء في هذا الزمان قبل ان كم يوجد ذلك الفناء والجملة
الفعلية المنفية مجرور المحل على الوصفية لقوله زمان سابق وكان يدل على الزمان
الحاضر من غير الشتر اذ انتقال من حال الى حال الا يوصى انك تقول وكان الله عينا حكما
ولم يصح ان يقال صار الله عينا حكما لانه اى صار يدل على الانتقال من حال الى حال
والله لا ينقل من صفة الى صفة اخرى وكان كى تامة اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها
ناقصة سوى كانت انفصالية او دوامية نحو كان الله عينا حكما او انقطاعية اى
غير دوامية نحو كان زيد عينا وثانيها تامة وهى فعل كسائر الافعال لانها بمعنى حدث
ودفع يرفع اما بعد ثانيا بالفاعلية كما يرفع سائر الافعال ما بعد ثانيا نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة فاكان رفيعه وعسرة بانرا فاعلة وثالثها زائدة اما في اللفظ
دون المعنى او فيهما جميعا نحو زيد قائم كان قوله تعالى كيف تكلم من في المهر صبيها فان
كان يسميها زائدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام عند من يسمع قايمة لكونه
معلوم لكل واحد ولم يذكر بهذا القسم وكذا برفع ما بعد ثانيا اصبح واخواتها اى
احوات اصبح اذا اريد بهما اى صبح واخواتها الدخول في الاوقات التى صفة
التى هى الصباح والمساء والضحى اعلم ان اصبح وامسى واضمحى كى على ثلثة معان
الاول انا يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى

فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا المسمى واضح والثاني ان يكون
 مع صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات الخاصة فيكون بها اسم
 وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث ان يكون مع الدخول في هذا
 الاوقات فيكون تام نحو اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح ولذا قيد رفع
 ما بعد ما بقوله اذا اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة ولغايل انا بقول
 انه لو قال بدل قوله واخوانه واخواه لكان ادلى وبيان ادوية ظاهره
 والجواب عنه ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لا يردوه هذا كقولنا
 فقد صنعت قلوبكما اى قلنا كما وما التى فصلت في ما زال وفي اخوانه
 واراد بها غير مادام وهى ما برح وما فتى نافية بالرفع على النية لقوله
 وما في ما زال ومعنا اى معنا ما زال واخوانه استغفار ان الزمان اى استمر
 الفعل بفاعله في زمانه وهى بمنزلة كان في انتمى للايجاب لان في زال وهو
 وفتى وتسنكل مع التنى فيدخل خبر التنى عليها خبره للايجاب اذا التنى
 اذا دخل على التنى بقلب ايجا با وما التنى فصلت في مادام فانها مقصورة
 فتعذبه مادام زيد جالس او مادام جلوسى زيد مع زمانه مادام جلوسى زيد
 كما انه نحو جيتك مقدم الحاج اى زمان قدومه ولم يرد الى متعلق بشئ
 قبله كاجلس لان الطرف لفتنى ما يدل على حدث وقع فيه نقول ما زال زيد غنيا

وغير بقوله

اى لم

يات

عليه

وفتر بقوله اى لم يات عليه اى على زيد زمان من الازمنة لا هو اى زيد عسى ليهما
 مادامه من انما الاستفراق الى ما في ونقول اجلس مادام زيد جالسا اى مدة
 وليس لنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة في الحال نقول ليس زيد قائما الا ان
 ولا نقول عند ذلك لا يستعمل العرب كذلك وذهب بعضهم الى انما للنفي
 مطلقا اى حال كون او غيره حال واستدل بقوله تعالى اليوم يا ايها الذين
 امنوا فاعنهم العذاب فهذا نفى لكون العذاب مرفوعا عنهم يوم القيمة في
 كان لنفى المستقبل ايضا واجاز الاكون عند هذه الآية بان ما اخبرنا الله
 بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الموجود والنوع الثاني من الانواع الاربع
 احوال افعال المقاربة وهما افعال وضعت لرد الخبر على سبيل الرجاء
 والحصول والاحذ وجه القصة كان ظاهرا من التعريف والذي يدل على كونه افعالا
 لا اتصال الظاهر للرفوع البارزة بها نحو الاتصال ساير الافعال في قولك عسى
 وعسى وتقلب لام عسى الفا وغير كان واد اذ فحول تا الثانية الساكنة نحو
 عسى وهى اى الافعال المقاربة اربعة احدا على عسى والثاني كاد
 والثالث كرس والاربع اوسك والفاء في قوله فحسب للتوزيع الى لفظ عسى ترفع
 الاسم وخبرها اى خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
 وانما شرط ان يكون مع ان لانها موصوفة لتقريب المستقبل للفعل المضارع

عسى
 كاد
 كرس
 اوسك

هو ان لانها المستقبل من الحال والذيل على الاستقبال لفعل المضارع
 هو ان لانها موصوفة للطمع والرجاء وهما لا يكون الا في الاستقبال نقول
 عسى زيد ان يخرج فذيل مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب
 بانه خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخرج ليبان ما ادعاه من ان
 عسى يرفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير مصدر منصوب ولا
 وجه اخر اى لعسى وجه غير ما ذكر وسماي ذلك الوجه الاخر ان يقال عسى
 ان يخرج زيد فان مع صلتها في مفعول الرفع بانه اسم عسى في كانك قلت قارب
 خروجه زيد ولم يكن السمع المصدا في الوجهين لان مقصودهم عدم كيد
 اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يفتر في الوجه الثاني الخ كما افتقر في الوجه
 الاول اليه لان الغرض لقرب الخرج وقد حصل بان مع الفعل اسماء فاعل
 هذا الوجه لا يمكن حذف لامتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف
 تشبيها لعسى بكاد كقوله عسى الكسب الذي امست فيه بكونه ورا
 فتر قريب وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير
 الفاعل منصوب وانما تكثر ان مع كاد لان كاد موصوع للتقريب من الحال كالتمثل
 بعده ما تمثل بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقصده
 فقد يدل على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه كما في تشبيها لعسى

كما لا يدخل ان على خبرها على تشبيها لربا كاد قد كاد من طول البلى انما يحصى
 فاذا قلت كاد زيد يخرج فريد في فوج بانه اسم كاد ويخرج خبرا الا انه في تقدير
 اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت اذ لك كانت التقدير كاد زيد خارجا الا انه
 اى اسم الفاعل لم يستعمل كما قلنا ما قبل ذلك ويحيى كاد في معنى قرب
 الشبه من الشيء مثال نحو كاد العروس ان يكون اميرة معنى قرب مشابرة
 الاميرة لان المواد ان قرب من اللامارة قد حصل بل المراد شبهة المشابرة
 بينهما على وجه التاكيد حتى كان بهذا اذ اك وليست عسى بهذا القرب
 وانما هو الجمع ورجاء هذا كانه اشارة الى ان الفرق بين عسى وكاد
 يعنى ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من على سبيل الايجاب والخصول
 وعسى لتقريب منه على الطبع والرجاء ولذلك جرى التصديق والكذب
 ولم يخرج عسى كاد وهو يستعمل السموال كاد بالنصب على انه صفة
 مصدر محذوف اى يستعمل السموال مثل السموال كاد في دخول على المضارع
 بغير ان وكذا يستعمل السموال عسى في دخوله على المضارع ^{الآن} غنة الاول
 من الثاني اكثر سموالا واوشك وهو يستعمل السموال لا مثل ان اسمها
 عسى في خبرها نحو اوشك وزيد ان يحيى واوشك ان يحيى زيد يستعمل
 السموال كاد ايضا اوشك زيدا يحيى والنوع الثالث من الانواع الاربعة

فلا المدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح والمدح
 يدخل فيه مدح وذمعت لانها غير موضعين للانشاء وسمى اى فلا المدح والمدح
 نعم بناس اى من فعل المدح نعم ومن الدم بسن اجمع البصريون على فعلتها
 وتابعهم الكسائي وقال الفراء انها اسما وتابعة ابو العباس وادعى به وجبة
 البصريين انفصال ثاء التانيث الساكنة لهما نحو بعتت وسنت وجبة الفرق الثا
 دخل دخول حرف الجر عليها في قول بعض العرب قد يسه مولودة فتقبل نعم للمولودة
 مولودتك ولله ما يهي بنح المولودة لفرها كاد بة سفة وقول بعضهم نعم
 السيرة على البس الغيرة وقول حرف القداء عليها نحو بانع المولى ليا نفع المعاني
 والبصريين انا يكيوا عنه حجة القرينة الثانية اما في دخول حرف الجر عليها
 فيما ذكر في فعل الله تقدير ما يهي بمولودنا في حق نعم للمولودة وعلى تقديره
 على غير مقول في قول بسن الغيرة وجد والقول في كلامهم كثير كقوله والله قاتلنا
 صاحبه اى ما يليل مقول في حق تمام صاحبه واما الجواب من دخول حرف النداء
 فهو انه لانع ان حرف النداء داخل عليه بل مدخولة على محذوف تقديره
 بالله نعم المولى انت وهذا كقوله تعالى الايامى و اى باقوم اسمى وادى
 يقتضيان اسما بلا الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه اى الى المعروف
 بلام الجنس وبعده الاسم المعروف بلا الجنس والمضاف اليه بذلك اسم اخر

نية

مرفوع قوله تقول نعم الرجل اذ غلام الرجل زيد نظير نعم حاكمه مقتضا اسماء مرفوعا
 بلام الجنس او سماء زيد مضافا اليه وقوله وبئس الرجل او بزيد غلام الرجل
 زيد نظير بئس حال كونه مقتضيا كما هو قبال بلام الجنس اسما مضافا اليه هذا حال ما في
 المتن اعلم ان نعم وبئس لما وصفا لعامة المذموم والممدح اشر وان يكون فاعلهما
 مرفوعا بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل التخصيص بعد ذلك التوكيد لان التخصيص
 بعد الاجمال ابلغ من ذلك الشيء مفعلا او لا الدليل على ان اللام في نعم الرجل زيد
 للجنس لا للعندما امتنع وقوع سائر المقارن هناك نحو نعم زيد انت والمضما
 في نحو غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فتولد نعم غلام الرجل فدا فاد
 كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل خصصة بزيد وبسمى المرفوع الاول
 وهو الرجل في نعم الرجل وبئس فاعلا وبسمى المرفوع الثاني وهو زيد فيها
 المخصص بالمدح او الذم نصب المخصص على المفعولية بسمى اعلم ارتفاع
 المخصص المخصوص مذهبنا اذ ان يكون مبتداء مقدما فيها كان قبل زيد نعم الرجل
 فزيد مبتداء فنعم الرجل جمله من الفعل والفاعل في موضع الخبر فان قيل اذ وقع الجملة
 خبرا فلا بد فيها من علة الربط وهو ايضا معلوم والجواب عنه ان الجملة استغنت
 عن العايد لا اشغال الاسم الذي دخل عليه لام على المبتداء والمذموم الثاني
 ان يكون المخصوص خبرا مبتداء محذوف فذلك اذا قلت نعم الرجل كان قبل من هذا

الذي ملاحه فيقول زيد الى هو زيد والكلام في الوجه الاول جمل واحد وعلى
 الله الثاني جليتين وقد زاد ابن عوف وجها اخر وهو ان يكون المخصوص
 مبتداء وخبر المحذوف وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف الخبر التزموا ذكر
 شيء موصوفه ولم يفعلوه به هنا فيكون فاسدا ونعم الفاعل للاختصار
 ويفسر نكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد في نعم ضمير مبهم يفسر رجلا
 وهو نكرة منصوبة على القيد مان قيل كيف جاز لا ضما قيل الذكر لفظا
 ومبنة مع التزم اجتمع على عدم جوازها والجواب عنه انه ضمير على شرط
 التفسير وكذا بئس اي بئس مثل نعم فيما ذكره وما ذكرناه ويلحق
 جذا نعم لانه انشاء للمدح ويلحق ساء بئس لانه انشاء للذم فيتعجب من الرجل
 زيد او رجلا وساء قبل هذا اعلم ان جذا يفار ونعم من ان فاعله لا يكون
 الالفاظ اذ ان لا في نعم وانما قص لان من الاسماء المبرهنة والعرض الابرار
 ليكون تقييما المقصود لان السامع اذ فرغ سمعه بما لا يعرف عما انزعجا
 في طلبه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذمته للتغريم فيحصل لذلك التخييل في شخص
 زادون اخواتها مع انها من الاسماء المبرهنة ايضا لان المفرد المذكور سا
 على غيره ويفارق من حيث ان بمنزه عليه لان ذكره بل لك ان تقول جذا
 زيد مع امتناع في نعم زيد في نعم الرجل زيد والمخصوص في جذا مبتداء وخبر جذا

يطة

ج

بق

واسم الاشارة سمد الفمير العايد اليه او خبر مبتدأ في حذف كالمخصوص
 نعم فيمن يقول جذا فعل واسم وقيل للقلب عليه اسمة لقوة الاستميلة
 فالمخصوص على مبتدأ وخبر وقيل بل للقلب هو الفعلية لتقدم التركيب
 فالمخصوص على هذا فاعل والنوع الى اربع من الانواع الاربعه ^{افعال} ~~ممكن~~
 الغلوب وجه تسميته بانرا للشك واليقين وكلاهما حصلان من الغلو
 وهي اى افعال الغلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حبست وخلت
 وكنت وثلثة منها لليقين وهي علمت ورأيت ووجدت اذا كان
 بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك واليقين وهو زعمت
 اذا كان هذه الاربعه الاخرى هي علمت ورأيت ووجدت وزعمت بمعنى
 معرفة الشيء بصحة يقتضي مفعولين اى بمعنى معرفة المبتدأ على كونه خبرا عنه
 بشئ وذلك نحو علمت افاك كيم ورأيت زيدا جوادا ووجدت زيدا
 اذا لحاظا وعلم ان هذه الافعال يدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كان
 وكان اذا كان امضاء على الشك واليقين كقنت او علمت زيدا عالما الا
 انرا تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فانرا ينهض بها واما معنى فلا نرا
 افعال مؤثرة في كلا الخبرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا
 اى عرفت ورأيت بمعنى ابرمت نحو رأيت زيدا اى ابرمت ووجدت بمعنى

الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اى صادفتها وزعمت بمعنى قلت
 من غير ثبت بغيره نحو زعم الذي كفر وان لن يبقوا لم يحض المفعول الثاني
 وهذا بمنزلة لقوله اذا كانا نقول اذا كانا بمعنى معرفة الشيء بصحة حبست
 زيدا فاضلا وعلمت زيدا احاك ومن خصا بصرا اى منرا خصا بصرا
 افعال الغلوب امتناع الاحتصار على احد المفعولين برفع الامتناع
 على الاسماءية لا على المبتدأ وخبر فكلما لا يستعين المبتدأ وخبر لا المبتدأ
 الا الخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغنى احد عن الآخر اما المفعولان معا
 فجوز حذفها نحو قولكم من يسمع نخل اى بحسب المسموع صبي كفا
 قولكم فلا تبصروا ومن خصا بصرا ايضا والغايب اى الغاء افعال الغلوب
 سواء كانت متوسطة او متأخرة واسا دللوا والنشر وتبالا ذكر الاول
 افعال الغلوب متوسطة فم وقوعها متأخرة فاورو مثال الاول بقوله نحو
 علمت منطلق ومثال الثاني بقوله اوريد منطلق علمت اعلم ان افعال الغلو
 اذا قدمت على المفعولين لم اعمال اظها بالقوتها بوقوعها في اعلى المراتب
 واذا توسطت جارا لاعمال والغايب بالمتوسط صارت متقدمة من حيث
 فيعمل ومتأخرة من وجه فيعلى فاذا تأخرت فالغاء حسن اذ بالتأخر
 لها حفظ التقدم وحق العامل ان يتقدم واما جوازا اعلمها فبالنظر الى

جصاص
 وخبر
 لاخصار
 وم
 خبر
 لاخصار
 علم
 درهما
 فيكون
 كونه
 دخل
 مح

وقوع
 زيد

لم يبق

الفعلية وجه اختصاص الفاعل لها من الافعال دوات المفعولين لان الا لفاء
 فيها غير مد بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيدا ظنت بقولك قلت زيدا
 مفهم في ظن ولو قلت زيدا ^{بما} ظننت انك من يدريهم في اطا دايتت با طحال
 والتعليق اي تعليل افعال التوكيد حال كونها مقارنة بالاستغناء ^{اعطيت} ^{درهم}
 بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو مثال الثاني نحو علمت
 ان زيد منطلق وجعلت يقرها عند المقارنة بالاستغناء ام او اللام لان ولا ^{استغناء}
 واللام يقتضي صدر الكلام ويجوز ان الفعل غير عامل لفظا فان قلت
 علمت ان زيد عندك ام عمرو وعلمت ان زيد منطلق كان الخبر في موضع نصب
 او العلم وافح عليها وعد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز
 القول في غير هذه الافعال فلا تقول اعطيت ان زيد عندك ام عمرو واعطيت
 ان زيد درهم اذ لك يودي الى فساد الكلام وانما سمي تعليل اذ هذه الافعال لا
 كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معلومة من هذه الجملة وهي غير معلومة
 لفظا فكانت معلومة من وجه وغير معلومة من وجه وشبهت بالمرآت المحيطة وهي
 ليست بذات بفعل ولا مطلقا لا فتن اذ انه مهمال وجل ولم يدل الاول
 من كلامها وهي ليست بذات بعد لانه لا يجوز ان يكونا مطلقين لانه لا يجوز
 توجعها رجا اخر لافرع من الباب الثالث الى اربع فعال **الباب الرابع**

في العوامل

في العوامل المعنوية قد مضى الاحزاب اي نوع العوامل اللفظية القياسية
 والسماعية وبقي الغرب المعنوية وهو اي المعنوية شيان عند سيدي
 وثلاثة اشياء عند الخفش الاول منها ابتداء وهو اي الابتداء تسمية الاسم
 اي تحريك سوا كان اسما عربيا مولانا وهذا يدخل في ان يصحوا خبر الكلم اي الصيام
 عن العوامل اللفظية غير الى ابرة وانما قلنا غير الى ابرة لئلا يدخل ما من خالق غير الله
 اذ من خالق مبتداء مع ان ليس بمجرد من العامل القضي وهو من كونه زائدا اسم بغير فن
 هذا عرفت ان الواجب عليه ان يفتد بما جرتنا وذلك السجوي يجب ان يكون للاستناد
 لانه لو لم يستند اليه لكان بمثابة الالهيات التي حقها يتلفظ بها غير معرفة لان الاعراب
 لا يستحق الا بعد التركيب المستلزم للاستناد واعلم ان لو قال بعد قوله للاستناد
 واقعا بعد اده الاستغناء او التثنية رافعا لمستقبل الكاحش ليتناول كلا القسمين
 من الابتداء مثال الاول نحو زيد منطلق فان زيد مبتداء مجرد عن العوامل اللفظية
 للاستناد ومثال النوع الثاني نحو اقام زيد او انشما فان قام اسم مجرد عنه مستندا
 الى زيد او انتم وهذا المعنى اي اتجه بد عامل فيها اي في المبتداء والخبر اذ يتحرك اليك
 للاستناد معنى يقتضي الحرفين مستندا اليه فوجب ذنا يعمل فيها اما علم الى رفع
 والمبتداء فلكونه من باب الفاعل من حيث انهما مستندا اليها واما علم
 ذلك فلكونه من باب من جملة وقوعه ثانيا من الكلام اعلم ان المصنف ذهب

الى ان الخبر عامل فيها وهو ضعيف كونه الخبر عاملا ضعيفا لانه مع مفعول به والقوى
الذي هو اقوى العوامل لا يكون عاملا في المرفوعين فضلا ان جعل الضعيف فيها
وقبل المبتدأ عامل في الخبر المبتدأ وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر متعلقا بسند الى
ما بعده مظهر اكان او مضمرا فيلزم الاعمال في المرفوعين اللانم باطل عامرا فالعلوم
مثله باطل بطلان اللازم يستدعي بطلان المعلوم واذا كان خبره مشتقا فالاولى ان
يجعل سواء كان متحملا للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل اليه فاذا
عرفت هذا فاعلم ان الاول من سبب سبويه وهو ان المبتدأ عامل في المبتدأ والمبتدأ
عامل في الخبر يسمى المرفوع الاول مبتدأ وامرنا اليه وكذا ناعنه ويسمى الثاني خبرا وسندا
وحدثنا حتى الاول اي المبتدأ ان يكون موقفا لان وضع الكلام لان خبره عما هو معلوم
عندك وعندنا فطبع بما هو غير معلوم عند من طبعك ليحصل التابذة وفيكي اي
المبتدأ نكرة تخصه بوجه من الوجوه لقر بها من المعرفة ح مثال المبتدأ النكرة
المختصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدأ نكرة
تختصه بالصفة وهو مؤمن وخبره خير من مشرك فان قيل ان كلامك
يقضي ان يكون هذا رجل في قولنا رجل عالم قائم مبتدأ لانه يخصص بالصفة
وقائم خبره وهذا مما يجوز احد الجواب عنه ان يقال يجوز ان لا نعدهم لشروط
التخصص وهو ان يقتصر على واحد فاختص بل في معنى العموم وهو غير موجود

فيه كذا في شرط ح الزينة والتميز النكرة لمخصصات كثيرة ذكرت في المطولان فليطعن
فيها وحق الثاني اي الخبر ان يكون نكرة لما عرفت المبتدأ وقد روي عن ابن المبتدأ
والجزمين مثلا كقوله الله الرها ومحمد نبيا لمحصل الفائدة لانه انما جاء عند النبي طيب
لانه اذا كان معصودا للشيء ولم يوفى النسب بينهما فاقدرت كما اذا عرفت وجود
زيد وعرفت ان كذا قد انطلق ولم يوفى ان زيد منطلقا وقلت له زيد منطلق
اي زيد وهو الشخص الذي عرفت بالانطلاق وقال صاحب الضوء وقوله الله
الرها ومحمد نبيا على وجهين احدهما ان يذكر توبا وتعبه او الثاني ان يقال للمبتدأ الذي يعرف
ويجوز ذلك فتتولد من خبره شيء لا يعرف ثم كلامه ثم ان المبتدأ والخبر اذا كانا موقفين
قائما قد تمت فهو المبتدأ كما في زيد المنطلق والمنطلق زيد فان زيدا في الاقل مبتدأ
كما المنطلق في الثاني ولا ينعين زيد لا مبتدأ لانه لا على معنى الشخص والمنطلق للخبرية
لانه لا على المعنى النسبي لان المنطلق في قولنا المنطلق زيد على تاويل الشخص الذي منطلق
ويعرف ذلك مسمى بهذا الاسم فيظهر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد
وذكر اعلى انه يجوز تقديم الخبر وان كان موقفا فانك اذا قلت زيد اخوك ومراد ان
الخبر عن موقفة المخاطب باخوته بانه زيد كان اخوك مبتدأ وزيد خبرا وان كان مقدما
ان الاختلاف في موضع الالتباس اي فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتدأ وخبريا واما في غير موضع الالتباس في التقديم جازي بالاتفاق نحو قوله بنو تميم

بنو بنات بنتا بنتا بنو بين ابناء الرجال الابعاد فغيرنا لا يلتبس لان المراد الا
عن ابناء بانهم بمثابة الابناء لا الابعاد بل بانهم بمثابة ابناء الابناء
والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع وهو اى معنى الثاني وقوعه اى وقوع
المضارع وهو موقعا يصلح ذلك الموقع الاسم بسبب اوصاف بنا الى انه يرفع
الاسم وهو معنى ليس بلفظ وانما عمل الرفع اذ المضارع لما وقع موقع الاسم وقع
في اقوى احواله فعطى اقوى الحركات والكوفون على انه يرفع لتعريفه
عن النواصب والجواريم والكسائي على انه يرفع بحرك المضارع ويظهر ان
مذهب الكسائي ظاهر على من للساذن تامين اعلم ان لشدة وقوع الاسم وقوعه
موقع جنس الاسم الان يقع موقع يصلح فيه وقوعه اسم الفاعل وهذا معنى قوله
وذلك انك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل
موقع الاسم لا يقال فعلى هذا ان يوقع الماضى لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل
يعمل في الكلمة بعد ان كانت مستحق للاعراب والماضى لا يستحق للاعراب فلا يعمل
فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اى عامل الصفة ان ترفع كلونها الى
صفة لرفع وان ينصب ويك لونها صفة المنصوب في النصب او لونها صفة
بحرور في البحر نحو جاني رجل كرم كرم مرفوع بانه صفة للمرفوع رابع رجلا كرمي ما فانه
منصوب لوقوعه صفة للمنصوب وهو راسم رجل كرم فهو بحرور لكونه صفة للبحرور

وهذا

وهذا اى كونها صفة لرفع ومنصوب وبحرور معنى ليس بلفظ هذا عند
الاختش وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لانها
كشي واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مرسى رجل كرمي فالجاري كرمي
هو الجاري لرجل وهو البناء وكذا الى ارفع والناصب في صفة هو الى ارفع والناصب
للمنصوب في قولنا جاني رجل كرمي فالجاري ارفع لكونه كرمي هو الى ارفع لرجل وهو جاني
ورابع رجلا كرمي فالناصب كرمي هو الناصب لرجل هو رابع ويصح الاول
اى الحسن الاختش بقولهم يا عم الجواد في انه لو كان للموصوف اى العامل فيهما
اى في الصفة والموصوف واحدا لما اختلفوا حكمها اى حكم الصفة والموصوف
وقد اختلفوا حكمها لكون حركه الموصوف بنيانية وحركة الصفة اعرابية وقوله الصفة
والموصوف كشي واحد فيعمل فيهما عامل واحد ودل عليه من لزوم اعرابين في اسم واحد
وهذا امر فوض في كلامهم بدليل انهم اجمع بين الاعراب وبين دليله وهو علامة
التثنية البرها في رد فبرها ربي في زيدان وزيدون فكيف يسوغون الجمع بين
اعرابين في اسم واحد والجواب عن نحو يا عم الجواد ما سبق من ان النداء فيه
شبه بالعامل المحقق فكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيه تقع اختلاف حكمها بهذا
الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد فبراه ان قولنا الصفة والموصوف كشي واحد
لامن جهة الحقيقة بل بطريق التثنية من حيث ان بينهما امرا اجاسدا فافهم حيث

ابن الجينس

واحد

انتهى كشيء اخذ حكم كل واحد في الحاد عاملا ومن حيث انهما في الحقيقة يشبهان لم يلزمنا
 ما ذكره من لزوم اعابين في اسم واحد كذا قل صاحب المقالييد وقال صاحب الفتاوى
 ومن روى بامر الجواز طائفا انه في البيت المشهور الذي هو في كعب ابي مائة واين
 سوري بأكبر منك يا عمر الجواز وقد سبها اذا احتياج للاختصاص في النصب اذ يصح
 ان يقال ان العامل فقد عمل محل المندى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة
 النصب حيث كان معيا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب اما الدابة لما كان فارغا
 عن الباب الرابع شرع لانه ان بين الخامس فقال **الباب الخامس في فصول**
من العربية الفصل الاول في المعرفة والتكليف والمعرفة ما وضع ليدل على شيء
 بعينه اي شيء معين فان قلت كان من الواجب عليه ان يقدم الكلام على
 على التكليف على الكلام على المعرفة لما ان التكليف استوعب المعرفة كما عرفت في باب
 ما لا ينصرف جوابه ان العرب قد يغلب المعرفة على التكليف في الاحكام فيقول هذا
 زيد واحدا يحكى فينصبه على الحال ولا يرفعه على الصفة فغلب الجانب المعرفة
 ورعاية لها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل
 للمعرفة والتكليف وقوله بعينه يخرج التكليف لانه ما صنعت ليدل على شيء لكن
 لا بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المفرد كذا وانت بالكرتين وكذا الكاف
 في غلامك بالنصب والجر قال صاحب الفتاوى قالوا ان عبارة عن اسمين

الاشارة

الاشارة الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد ما سبوا ذكر ان تحقيقا او تقدير او لا فرق
 بين ضمير المعرفة والتكليف في انه لا يكون واحدا منهما تكليف نحو زيد ضربته فيكون معرفة
 كزيد لانه لا يكون في هذا الذي يندو اذا قلت جاني رجل ضربته لان رجلا وان كان تكليف
 في اول كلامك لا انك لما ذكرته فقد عرفت بعض التعريف وجار اخبار كذا عنه به
 بالمجي ومن الاسباب التي تقدر عند السامع معرفة فاذا اظهرت قلت ضربته كان ضمير
 معرفة لمساوات زيد في نوكتك زيد اي ضربته من حيث ان لا يكون بغيره في هذا الكلام
 قالوا واعرف انواع المعارف هو الفماير لانها بمنزلة وضع اليد ان الشيء انما
 بضمير بعد عرف واعرف انواع الفماير ضمير المتكلم في المخاطب ثم ما هو ليغريها والاشارة
 من الاقسام الخمسة العلم التي من كذب وعرو وقالوا في تعريف العلم هو ما علق
 بشيء بعينه غير متناول ما اسبغهم فقولهم ما علق بشيء جنس شامل للمعرفة
 والتكليف وقولهم بعينه يخرج التكليف ويقولهم غير متناول ما الشبهه فخرج ساير
 المعارف لان انت يجوز ان يكاطب به عمرو ويهد الى غير ذلك وقوله الخاص احتراز
 عما شئ او جمع او تكليف قد زال عنه معنى العلمية ولذا يدخل عليه حرف التعريف اذا ذكر
 لو قصد تعريف كالزبدان واليرون والثالث من الاقسام المعارف ما فيه اي اسم فيه
 لام التعريف للجنس في الاسم الذي دخل عليه لام التعريف اما ان يكون المراد منه نفس
 الحقيقة فلام ح للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمير **والعسل**

والحق خاص فان الام فيها التعريف الحقيقة بمعنى ان هذا الحقيقة من
 تلك الحقيقة او يكون المراد فذلك الحقيقة قال الام ح للتعريف الحق
 كذا وهو على وجهين احدهما ان يذكر منكرا ثم يعاد ذلك المنكر موقفا
 كقوله تعالى يحيى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فخصي فرعون الرسول وثا
 نبيا ان يكون للفرعون في الزمان كقولك الى غير المتكلم والمخاطب من غير شبه طابق
 كذا وهو اي المبرهن شبان لانه لا يخ من ان يكون عن جملة اولاد الاول اسماء
 الاشارة لهذا وهو الاول والثاني الموصولات كالذي والشي ومن وما والي فانها
 اي الموصولات لا يتم الا بصله وهي اي تلك الصلة احد الجمل الاربع نحو جاني
 الذي ابوه منطلق او منج ابوه او في الاراد او مالك او ان يكون مك اكرا وانما
 التثنية ان يكون الصلة جملة او في كونها معرفة تعريف بها من ضمير الموصول
 في مواضع كثيرة لانك اذا قلت في جاني الذي هو زيد جاني الذي زيد بدو
 هو لفظا او تقدير ايلزم التعريف لا امتناع تقدير الفهم في زيد وبالتو
 يقع التقاف بين الموصول او صلته فلا يتم احدهما الى الآخر فيمحق حصول
 العوض وهو يكمل الموصول بضم الصلة اليه لاقال شبان المقاليد وانما
 بنيت المبرهات بقسم لانها اشبهت الحروف عدم استقلالها
 واختارنا الى الصلة او الصفة ولقائل ان يقول ان هذه الاسماء اذا

ادخل سوف
 واذا كان بيتك بيت
 في طب سوف يعود
 والاربع من الانواع
 اعلم المبرهن وهو كان
 مشتملا للاشارة صحيح

كانت

كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا من تشنها هذا ان في الرفع وهو بنى في الجر كما قالوا
 الضاهرة الاحوال والدليل على ان هذا ان وسدين ليعا تشنين اخر احذف
 الالف من هذا ان وعدم قلبها ياء او او اللام لير لام قلبوا الف رجي ياء في
 عصوان ورحبان والجواب الثاني ان التثنية من خواص الاسم فيجربها زال شبه
 الحرف فيعود موبيا وعلى هذا ان النون يكون بدلا من الحركة والتفوين وان كان
 الواحد لا يستحق التثنية لعدم الانصراف والتامس من اقسام المعارف
 المضاف الى احدها هذه الاربعة اضافة معنوية وقيد بها لانه لو اضعف
 الى احدها لفظية لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وتعين المضاف الى احدها
 على حسب تعريف المضاف اليه والتكرار ما شاع في امته اي في جماعة لجل
 وفهم فانها شايها في امتهما الفصل الثاني في بيان التذكير والتانيث
 والمذكر فهو ما ليس فيه ثاء التانيث وهي اي ثاء التانيث الموقوف عليها اي على التاء
 ثاء واختار بهذا القيد عن في اخذ وبنيت فان التاء فيها ليس للتانيث
 اذ الموقوف عليها بالتاء بل بدل عن الواو لانه اي المذكر ما ليس فيه الثناء
 لا مقصورة كانت او محدودة نحو حنبل وبشرى وصبراء وحمراء واما المؤ
 فهو شيء من ذلك اي من التانيث والالف مقصورة كانت او محدودة ولم
 يذكر التاء لقلتها لا اختصا صرا بكلمة وهي بالاصل مثال ما فيه ثاء التانيث

في مسلمين وسلمين
 وكوا لادان والذين
 والجواب عنه من وجهين
 الاول لانهم ان هذا
 وهذين تشبهة هذا
 على حد مسلم ومسلم
 بل هذا صفة موصو
 لغة للرفع وهذين
 صفة اخرى موصو

في مسلمين وسلمين
 وكوا لادان والذين
 والجواب عنه من وجهين
 الاول لانهم ان هذا
 وهذين تشبهة هذا
 على حد مسلم ومسلم
 بل هذا صفة موصو
 لغة للرفع وهذين
 صفة اخرى موصو

هو التذكير بهذا أي ترك الرهانة في المؤنث غير الحقيقي انما يكون اذا كان الفعل
 مستند الى ظاهره اما اذا استند الى الفعل الى المفعول الى المفعول الثاني
 أي غير الجي ومنه واجب نحو الرجال جاءت او جاد او وانما جاءت
 او جيتين والجذوع لازم انكسر في اللام في الناس في انه عرض عن الرهانة
 المحذوفة او لا فعند الجوهري انما ليس بوضين عنهما لانها لو كانا عرضين
 عنهما لما جاز اجتماعهما معا لامتثال اجتماع بين العرض والمعرض عن اللام
 باطل لا اجتماع عنهما معا فبديل كما في الله ولا يفرح اجتماع مما معك في ذلك
 بدليل قوله معاذ الا انه ان يكون كظنية وكذا اشترطوا النفر اسماء ليس بـ
 نئين بدليل قوله ثمانية ابط ولو كان مؤنثا لقبل تسع رهط واما القوم
 فهو ايضا اسم موضع للجمع الا انه مذكر ويؤنث اما الثانية فكما قال الله تع
 كذبت قبلهم قوم نوح واما التذكير فكما قال الله وكذب في قومك بالتذكير واعلم
 ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل قوله تع لا يستخ قوم من قوم ولا نساء من
 نساء فلو النخل والتم مما بين وبين واحدة الناء كجوابا سقات اما التذكير فكذلك اللفظ
 المعنى معنى الجمع مع انه واحد فاشبه ساير الجمع وتانيث العدد من الثلثة
 الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء وانما لم يختر القياس من هنا بل ذكر للمؤنث

انكسر اما الثانية فباعتبار اللفظ واما القوم فباعتبار المعنى والتاسيس واللازم والربط وليس اعلم ان الناس اسم جمع وان جمع الانسان من لفظ لان يجمع مذكرا او اذكرا لا يجمع مذكرا مفعولا خففت في اللفظ واللام في

تأخر قول الشاعر ان النساء يظعن على الناس الاثنا فانه مذكور وهو كونه في اللام في عوصي عن الرهانة المحذوفة او بطلان المذوم عند بطلان اللفظ وعند غيره اللفظ واللام في الجمع

ما التثنية مذكور مؤنث كما كان مذكور مؤنث في التثنية نحو اعجاز خلد في الجمع نحو ما ورد في النخل

وانث للتذكير لانهم احتاجوا الفرة الى الزيادة وهي بالتذكير او بالحققة ولان العدد والمذكور
 جمع من هنا فيكون مؤنثا فيلزم الحفوف التاء بعده واذ الحق للتذكير لم يلحق للمؤنث فرقا
 بينهما ولم بعكسه لان المذكر سبق فاجتج الى تانية ادلا وانما الواحد والاثنيان
 فجاز على القياس لان ذكر المذكر وانث للمؤنث تقدر ثلثه سورة في المؤنث وتقول
 ثلثة غله في المذكر وكذا في التثنية بل ثلث ليل وثلثة ايام فاذا جاوزت العشرة
 اسقطت التاء من العشرة الرج مع أي التاء من العشرة مع المؤنث اذ الاسم الاول
 مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة يلزم اجتماع علامي التانيث لانه سقوطها
 من الثلثة الى العشرة علامة للتانيث هذا في غير الواحد والاثني واما في الواحد
 والاثني فقد سكت مسلك القياس الا انه غير الوجه الى الاحدى والواحدة
 الى الاحدى نحو ثلثة عشر رجلا في المذكر وثلث عشرة امه بكسر السين عند بني
 بنهم وسكونها عند اهل الجي زيليل يلزم نوالى اربع حركات واحدا عشر رجلا في
 المذكر واحدا عشرة امه في المؤنث واثنا عشر رجلا في المذكر واثنا عشر امه
 في المؤنث والاسماء مبنيان على الفتح كما هو الا انه اثنان عشر فانك تقول اعراب
 الفصل الثالث في التواضع وهي أي التواضع خمسة اعراب الاول تأكيد والتواضع
 والثالث بدل والرابع عطف بيان والحي من عطف بحرف وجه تسمية بهذه
 الخمسة وابع ثبوت الاعراب فيما هو اسطة المتبوعات وانما الحكم فيها لانه لا يشترط في التثنية
 وهو النون وعلى الحكم لعودها البناء وعلى الفتح للمساكنة في

المذكر لان الاول مذكور المذكر مذكور في التاء علامي التثنية وجمع اثنا عشر العشرة علامة للتثنية واثني عشر جمع

سلمات لانه جعل بالفتحة سلمات لانه جعل بالفتحة سلمات لانه جعل بالفتحة

اعراب هو الوجه لان الالف في باب الاعراب واما في باب الاعراب واما في باب الاعراب

لوقوع موقع غير المتكسر لوقوع موقع غير المتكسر لوقوع موقع غير المتكسر

اما نكرة او معرفة بحسب الاضافة الا الى الاجناس ولا يضاف الى المظهر والعلم لان كلا
 منهما معرفة فلا يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم او ذلك وصف النكرة اما
 معرفة قوله انما يعرف الفصل من الناس وذاوه فسادا وانما جاز اضافتها
 الى المعرفة بالام نحو مرت اجردى الملائكة كان نكرة في الاصل فكان اسم جنس
 فاجتزأ اضافتها اليه مع كونه معرفة اذ لتعريف ما كان باقول احواله بل الجنسية
 موجودة فيه بخلاف العلم والمظهر وهو اى ذو شئ عند ان يكون الموصوف مشئ
 ويصح عند ان يكون الموصوف جمعا وهذا اذا كان الموصوف مذكرا وذاتى مال
 في الرفع والنصب ونساء وذوات مال في الرفع وذوات مال بالكسرة في الجر والنصب
 كسلات فانها بالكسرة فرها واما التثنية والجمع كسلات ومملون وكل صفة
 في الرفع والنصب تتبع ذواتها نكرة او ثانيا او ثانيا وتثنية وجمعا واعا
 اى رفعا ونصبا وجره بالنصب قابلة على التثنية من قوله تتبع موصوفها و
 وقوله اذا كانت اى الصفة فعلا اى للموصوف ظرفي ونصبا وجره بالنصب
 قابلة على التثنية مل لقوله تتبع اى الصفة يتبع الموصوف اذا كانت فعلا في جمع
 ما ذكر في المعنى اذ الصفة تكونها اى الموصوف في المعنى نحو زيد الحريص اذ الحريص
 هو زيد وجب ان يدخل عليه شئ تدخل على الموصوف منها افراد والتذكير

ورجلين ذوات مال
 والجمع رجال ذوات مال
 في الرفع والنصب
 واما اذا كان محج

والثانية والجمع وغير ذلك كما في المتن لان الشئ الواحد لا يكون واحدا فلام
 في الرفع والنصب
 واما اذا كان محج

فانما اى الصفة المكانيه فعلا السببية اى الموصوف في التعريف والنكر والاداء
 اى في الرفع والنصب والجر بحسب اى لا تتبع الصفة التي كانت فعلا السببية
 في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجر واللفظ
 جعلت تابعة له في هذه الاشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة في البواطن وبهي الاسطر
 خراود التانيث والجمع والتذكير بل كان حكما للفعل لانها مستندة الى ظاهره
 فلما ان اسند الى ظاهره مفر وسواء كان المستند اليه وافع بعد الفعل بـ حليلين
 فاعلا غلاما وبامر اذ قائم ابراهيم في النسخ السابقة فانها في الصفة في ليست من جهة
 نسبتها الى ما بعد الحكم غاية مطابقة بينهما فمما ومنه اى من عدم المطابقة بينهما في
 غير النسخ السابقة قوله زينا اخرجنا من هذه القرية الظام اسلمها فان الظالم صفة
 القرية لفظا مع انه مذكور لا مؤثما فاعلم عن الصفة اذ تثنى الان البديل والبديل على ما بعد فتقول موصوف
 اربعة اوجه احلا تبديل الكل من الكل ان كان معلول البديل لمدلول المبدل منه
 بمعنى ان صدق البديل على ما صدق عليه المبدل منه لان يكون كان مدلوله غير المد
 لول المبدل منه لان مدلول لا خال في نحو قولنا رابت زيد احلك ليس مدلول زيد
 لغة الا انها يصدقان على ذات واحود ثانيا تبديل البعض من الكل ان مدلول
 الما البديل جزء من مدلول منه نحو ضربت زيدا راسه ان راسه بدل من زيد فمفعول

على الصحيح فلو كانت حال
 الصفة مع ما يتبعها
 ان الفعل يجب ان يكون
 وانما اذا كان مؤثما
 غير حقيقي فلو كانت حال
 الصفة بالنسبة الى
 موصوف فتقول موصوف
 بـ رجل فاعلم انه
 ورجل فاعلم انه

وثالثها بدل الاشتمال ان كان بين المبدل والموصوف تعلق بغير الكلية بـ على
 ذلك سمي بدل الاشتمال
 وهذا جند وقال بعضهم
 ولا يسمى بدل الاشتمال

الاول محج
 والثاني محج
 والثالث محج
 والرابع محج
 والخامس محج

مشتمل على التباديل بعض اخر انما يسمى بديل الاشتمال لان الثاني مشتمل على
 الاول وكلما ليس مستقيم لان علامته في قولك بديل الاشتمال هو ذلك كشر و
 كمثل ان يكون الم اذ باللفظ المخلوط به اي بديل من المخلوط بذكره والنوع من ذكره
 البديل تعالج التدارك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لك ذلك شيء اخر فتدار
 بذكر مقصودك وما قلنا حرف وجه الاكهار على الاربعة المذكورة فان قيل ان هذا
 الالحاح غير جامع لجميع اقسام البديل لان البديل الكلي من البعض خارج عنه فطرنا
 الفهم فلك فان التمكن بديل من التمكن من البعض فالجواب عنه بمنع الجواز
 لانه لا يردى عن العرب والبن مسلمنا جوازه لكن لان ان يكون هذا البديل
 الكل من البعض فلم لا يجوز ان يكون بديل الاشتمال لان الفلك مشتمل عليه وظاهر
 انه بديل كذلك فيكون داخل تحت الابدال الاربعة لا خارج عنها وعطف البيان
 وهو اسم مثاله نحو جادني ابو عبد الله فزيد اذا كان مشهورا بالعلمية اذ جادني زيد
 ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية فزيد بقوله او زيد ابو عبد الله فقط وليس
 البديل وعطف البيان فذا ذكر في المطولات فليطقت فبرا والعطف بالحق فادخل
 العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اي من غيره ترتيبا نحو جادني زيد
 وعمر واما بديل على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب قوله تع طلق الموت
 والحيوت فانه قدم الموت على الحيوت مع انما في الخارج قبلها الموت ان النرض

انما البديل مشتمل على
 الغلام وما الغلام عليه
 وراي بديل الغلط ان
 كمثل ان يكون الم اذ باللفظ
 المخلوط به اي بديل من
 المخلوط بذكره والنوع من
 ذكره البديل تعالج التدارك
 من الغلط فانك تريد شيئا
 فسبق لك ذلك شيء اخر
 فتدارك بذكر مقصودك وما
 قلنا حرف وجه الاكهار على
 الاربعة المذكورة فان قيل
 ان هذا الالحاح غير جامع
 لجميع اقسام البديل لان
 البديل الكلي من البعض خارج
 عنه فطرنا الفهم فلك فان
 التمكن بديل من التمكن من
 البعض فالجواب عنه بمنع
 الجواز لانه لا يردى عن
 العرب والبن مسلمنا جوازه
 لكن لان ان يكون هذا
 البديل الكل من البعض فلم
 لا يجوز ان يكون بديل
 الاشتمال لان الفلك مشتمل
 عليه وظاهر انه بديل كذلك
 فيكون داخل تحت الابدال
 الاربعة لا خارج عنها

غير صفة كبرى في التفسير
 مفسر المفسر في التفسير
 فزيد بقوله او زيد ابو عبد الله فقط وليس
 قوله اسم تناول المقصود
 وقوله وقوله فزيد
 كبرج الصفة فزيد
 كبرج الصفة فزيد
 كبرج الصفة فزيد

نفس

نفس الجمع دون الترتيب ولثاني الثاني وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه الترتيب
 من غير حمله اي لا يشتمل على الثاني فعل ولم نقل زمان لان يجوز ان لا يشتمل عليها
 فانه كان بينها ازمان كثيرة قوله تع ثم خلقت النطفة عطف فخلقت العلقة معنفة
 فخلقتا المصنفة عطف ما فكون العظام لحم ولا يرد التقص بقوله تعالى وكم من
 قرية اهلكنا فانما نجاه ابا سنا فان مجها ابا سنا انما يكون قبل الهلك فلا يكون
 العادح للترتيب وقد قلنا انما للترتيب لانه محمول على الحكم على الباس وكان
 معناه انكنا ما فكلنا ما بان الباس جادنا ولا ريب في كون الاخبار بكم مجي الباس
 بعد الهلاك والثالث ثم هي موضوع للترتيب مع التراخي مثال نحو زابت زيد ثم عمر
 وافح يكون رويان والمدايل على انما التراخي عدم جوازنا وخالفنا على الجواز لان الجواز
 لا تراخي عن الشرط فان قيل ان قوله انما للترتيب منقوض بقوله تع وان لغفار لمن تاب
 وامن وعمل صالحا ثم ابعد اي لان ابعد اي قبل التوبة والايمان والعمل الصالح والحق
 من عنه بالحمل على دوام الابداء بعدا والرابع او وهو موضوع لاحد الشيئين او لا
 فلا يلزم المحذوف لكن التعيين او في كذا في شجرة الزينة مثال اولئك لا احد الشينين
 نحو جادني زيد او عمرو ومثال او التي لاحد الاشياء نحو جادني زيد و عمرو او بكرة او غيره
 ذلك ويقال انما اي ان او صنعت للشك في الخبر هذا نشية منه على ان الفلك في الخبر
 غير لازم لاحد لا على التعيين ولم يجز ان يضر بها جميعا فليس في ذلك شك بل في الخبر

بين الاول والثاني فعل
 والى قوله او فزيد
 النقص في جادني
 زيد وبعده جادني
 بعد جادني جادني
 بعد جادني جادني
 بعد جادني جادني

الحاشية ان تعني الحذف
 او الامن تعني ان
 الحاشية وهو قوله
 احده الامن لا احد
 منه او التي لا احد
 ان يقال بان اذا كان لاحد
 الامن فزيد او غيره
 لاحد الامن شجرة

الحاشية ان تعني الحذف
 او الامن تعني ان
 الحاشية وهو قوله
 احده الامن لا احد
 منه او التي لا احد
 ان يقال بان اذا كان لاحد
 الامن فزيد او غيره
 لاحد الامن شجرة

لا يكون الا في شيء موجوده ولم يكن هناك شيء موجوده ويقال انها موضوعه للباحث في
 الامر كخبر هذا او ذاك وجلس الحسن او ابن مريم والفرق بين الابداء والتخييل
 لو جالس معا لم يكن عاصبا عباكم لم يكن عاصبا لو جالس مع احد مما يخالف الخبر
 اذ لا امثال لا يكون الا بالاقدام على احد مما والخامس ام التي للاستفهام سواء
 كانت متصلة كخبر عندك ام عرو وادى كخبرهم عندك او منقطعة كخبر عندك
 ام عندك عرو وانما الجنة لا بل ام شارب يعني بل امي شارب اعلم ان المتصلة ان يكون
 قرينة للمهمزة حتى يفيد المعاني امي كخبر عندك ام عرو وادى ايها عندك
 ولا يقع هذه الابداء الاستفهام والمنقطعة ان يستأنف بعد الكلام وهي يقع
 بعد الاستفهام والخبر ولا يكون الاستفهام عن التعيين لان وضعها ان ياتي كما ضرب
 عن الجملة المتصلة استفهاما كانت او ضربة فاذا قلت اعزك زيد استفهام
 عن سبب السبب بل او نعم ثم ظهر لك ان الذي فطن كونه عند مسؤول عرو ولا زيد
 فاعرضت عن استفهامك عن زيد وشعرت ان تستقيم عن عرو ووقعت ام عندك
 عرو وهذا بمنزلة بل اعزك عرو واذا قلت انما او بل ام شاء فكانت رايته جنة
 من بعيد وجئت انما او بل ثم عرض لك شك فيما اجنته فاعرضت عن الاخبار وقلت
 مستفهام ام شاء بمعنى بل ام شاء وعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواو بعد استفهام
 لازم خوف اللبس لانك لو لم تغفل ام عندك عرو بل تقول ام عرو ولا يلتبس بام

بالمستقل

بالمستقل ولا يلتبس بالخبر فلم يلزم ذكر الجملة لازما والسابع بل وهو موضوع للباحث في
 ضرب لمن له الاول والاثبات المتبني منفيا كان الاول او موجبا مثال الموجب
 نحو جاءني زيد بل عمرو ومثال المنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفي الاول اضرب عن
 نسبة المجرى الى زيد واثبت عمرو وفي الثاني دجها ان احدهما ان يكون معناه بل جاءني
 عمرو ويصح للاضراب عن نفي مجي زيد الى اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون
 معناه بل جاءني عمرو ويصح لبيان من نسبت اليه عدم المجي افعال لو قدم مثال
 النفي لكان اخر من نظر الى الصفة البديع وهي النفي والتشبه على الترتيب والثاني من
 لكن وهي وضعت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك فهي اما ان
 يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كانت بعد النفي لان
 المفرد لم يكن نفياد اذ لم يكن بعدا بنى وجب ان يكونا فلما نفي ليحصل المعاني في نسبة
 نحو جاءني زيد لكن عمرو او حاضر وما رايته زيد لكن عمرو فان كان الثاني يجوز
 وان يكون بعدا نفي وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمرو ولم يعم زيد لكن عمرو قام
 واذا تقرر ذلك فاعلم ان قوله للاستدراك بعد النفي على الاطلاق ليس بكيد ولفظ
 ان يقول وان يقول ولكن للاستدراك بعد النفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد
 والفرق بينهما اي بين الاستدراك والاضراب انك بالاضراب ينطلي حكم الشا
 نحو جاءني زيد بل عمرو فانك بالاضراب ينطلي حكم السابق وهو قوله

في الخبرين انما او بل ثم ظهر لك ان الذي فطن كونه عند مسؤول عرو ولا زيد
 فاعرضت عن استفهامك عن زيد وشعرت ان تستقيم عن عرو ووقعت ام عندك
 عرو وهذا بمنزلة بل اعزك عرو واذا قلت انما او بل ام شاء فكانت رايته جنة
 من بعيد وجئت انما او بل ثم عرض لك شك فيما اجنته فاعرضت عن الاخبار وقلت
 مستفهام ام شاء بمعنى بل ام شاء وعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواو بعد استفهام
 لازم خوف اللبس لانك لو لم تغفل ام عندك عرو بل تقول ام عرو ولا يلتبس بام

٦. المتعلم واصل ان يدل على قولهم في اللغة ان فعلت كذا بدو ان الالف لفظا وقد بدقن عليه بالالف تارة وبالسكوك
اخرى كوانه والوجه الالف في حالة الارجح اجزاء ملقو صل مجرى التوقف شدة

واذا ثبت ان اسم مفر كانت الكافي اللاحقة به خرقا فجدوا من معنى الاسم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint vertical crease is visible near the right edge. The page is otherwise empty of text or illustrations.

انه حرف مجزئ للخطاب لانه لو كان له موضع عن الازراب لكن ليس
 له موضع فلا يكون اسما اما الرفع فلان المكان ليس من ضمائر المرفوع
 واما النصب فلانه لا ناصب له واما الجر فلانه بحرف الجر وليس بهنا حرف
 جر ليكون مجزئا واما باضافة ايا اليه واطرافه اليه ممتنع لانه قد قام
 التذليل على ان اسم مفعول لا يضاف وعلم مما ذكرنا في قول التحليل انه
 اسم مفعول مضاف الى الكاف وقول الى السحاب الى الجاح ان اسم ظاهر مضاف
 الى ما بعده فو قال جماعة من الكوفيين ان المفعول ما بعده با و ايا و عامة
 يعتمد عليه وهذا انصافا سدا لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه لان
 المعمود هو المقصود والعمار انما جئ لاجله ومن المعلوم انما يكون مقصود
 اعلى من تبة مما جئ به لاجله واللفظ قال المعنى فيلزم ان لا تعتمد شيء بما
 هو اكثر منه واما الجواب عن تمسك من قال انه مفعول مضاف الى ما بعده
 لوقوع الظاهر موقع هذه الحروف بالجر فيما حكى عن بعض العرب اذا بلغ
 الرجل المشيئين السنين فاباه الثواب فهو انه شاذ لا اعتداد به
 اعلى اذا لفظ المتصلة ثلث وعشرون لانها اما المرفوع او المنصوب
 والجر والمرفوع عة منها اي من المتصلة احد عشر فعلت فعلنا
 بالفتح وفعلت بالكسرة فعلنا فعلنا فعلنا فعلنا فعلنا

فعل

جعل الفعل المنفصل في نحو فعلت على حرف واحد لفظ الفعل ويصير كاحد اجزاءه ويستعمل
 يذكر بذلك على شدة امتزاج الفعل بفاعله وانما اخبرت النار للمكلم والمخاطب مع ان
 الاول ان الجاء بحروف البن لانهم قصروا تحريك هذا الضمة بقوته لكونه ضمير فاعل وكلمته
 اسما ولان الاصل في الاسماء الازراب والاصل فيه الحركة كما هو صير الكتاب والحركة
 مستقلة على حروف البن والناء شبيهة بها لغرب مجريها من الواو والمخاطب بين
 حركتي المكلم والمخاطب للفرق والتعريف للمكلم بقوته لانه على الذكر والمؤنث
 وجميع مما ذكرنا من زيادة الميم ومن التاء وحذف الواو وتندرج النون في التثنية
 ونتم وانما جاز في فعلنا وفعلتم وفعلتن بتجط المتصلات في بسلك المتصلا
 والالف في فعلا للتثنية وفي فعلوا للجمع ولم يعرض عن النون فيها وان عوض عنها في
 فعلنا وفعلتم والاصل ففعلوا التحصل الفرق بين المستكن والبارز فالالف
 في فعلا للتثنية المستكن في قول في زيد فعل والضمير البارز في فعلنا للتثنية
 البارز في فعلت والبارز اظهره اعلى حالا من المستكن فلا يلزم من النون
 ثمة التعويض ههنا ولم يستود في الغيبة بين تثنية المذكر والمؤنث مع انهم يستود
 وابيها في الخطاب لانه قد امكنهم الفرق في الغيبة بالتثنية فقام التاء نحو فعلنا
 وامتنع ذلك في الخطاب لانه قد زيد التاء للمخاطب فلو زادوا تاء اخرى يلزم
 اجتماع التائين وهو مستكره فهذا حكم الفهايم للاخوة بالماضي واما الاخوة بالماضي

بعض

لمضارع

وقام الاعمال على ما هو المتخفى اي رب قائم الاعمال ومثال الثابت قوله وقول ام ان
 اللقب مثل جلي قد طرقت وموضع فاله من راعى ذي غايه يحول اي فرب مثلك ومثا
 الثابت بقوله وقول الاخر بل بلده صرنا واصحابنا اي رب بلده واسب الكون فبعثنا
 على ان الالك الواقع بعد ما جرد بالواو كونه منزهة منزلة مرتبة والبهيمون
 على انه مجرور برب مضمرة بعد اللشة الاستعمال ومن ذلك اي افعال العمل
اخبار كان في قولهم الناس بجزيرة باعنا لهم ان خبر ان خبر اي ان كان عليهم خبرا
 خبر اوام خبر مذهب سيويو على جواز اربعة اوجه الالة الاول رفعها والثا
 نصها والثالث نصب الاول ورفع الثا والرابع الاول ونصب الثا الوجه الثا
 اقوى الوجود لان نصب الاول ورفع الثا على تقدير ان عمل خبر ان خبره
 خبر باخبار كان مع اسمها الدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتداء من الالة حرف
 الخبر او عليه لا يقتضيان في الالة جمل الاسمية والوجه الرابع اضعف الوجود
 وهو رفع الاول ونصب الثا لانه لا بد من تقدير عامل خبرها وهو كان ومن اما ثا
 او نافية وتقدير النامة ضعيف لانها قابلة الاستعمال واما فلة الاستعمال
 ضعف حذف فتعين تقدير النافية قبلهم كثر المحذوف واما نصب الثاني
 فتقديره لكن حذف بعد النافى على غير قياس بخلاف المبتداء تقديره ان كان في محله
 خبر فكان خبرا او خبر او الوجه الاول والثاني متوسطان في القوة والضعف لانه احد

الذي

الخبرين من كل واحد منها جاز على القيد من والجزء الاخر غير جاز عليه اما الوجه الاول
 فلا يرفع الثا على القيا في حذف المبتداء واما رفع الاول فباخبار كان وهو
 ضعيف كما معنى في الوجه الرابع وتقديره ان كان في عمل خبر في الالة خبر واما الوجه
 الثالث فلا يرفع الاول على القياس السابق في الوجه الثالث واما نصب الثا
 فضعف كما معنى في الوجه الرابع والتقدير ان كان عمل خبر ان كان خبرا

وهذه السابعة لا يعم الامع شيء اخر كما ذكر قبله لان لا فطن بالحركة
 لعدم ثبوتها على اخبار صرف الجوان نصب اليه على حرف طرف الجوان اتصال
 الفعل اليه يكون جانا والقياسية لا يعم الا بدليل الحال او بدليل ما سبق من
 الكلام فمن الاول اي من اخبار القياسية بدليل الحال فوكك للمستخرج للسنة
 وفوكك للمستخرج الرهال واليه باخبار تبرز في الاول وثا اخبار ابراهيم وفي
 الثا ومن الثا اي من اي من اخبار القياسية بدليل ما سبق من صدر الكلام قوله
 نفع ثل بل مله ابراهيم جينا فنصب مله باخبار يتبع له لالة كوني اسودا او تصارخ
 عليه لان معناه ابتعوا ملتنا الى ملته ابراهيم وبل للاعراض على ذلك وقد نصب الاسم
 بعده قول على ان التقدير بل يتبع ومنه اي ومن الثا من قول لعابد فعل هذا
 فعلت زيد برفع لزيد باخبار فعله اي فعله زيد لانه ما سبق من الكلام وهو من
 فعل هذا على ذلك لانه سواد عن شخص فعله فلاب من تقدير فعل قبل زيد في الجواب

الاضاحات الاصل
 فلا يزال اليه الا عند تحقق
 دليل يدل على خبر ان
 المصداق وان الشرطية
 فيما ذكره ما عرفت
 وانما على اخبار
 في الالة ان يكون
 في الواو والثا
 لا يرفع ما عرفت
 كلامه صلات
 فقام على اخبار
 ذلك على
 واما الالة

لكن يكون الجواب مطابقا
 للسؤال والاعراض
 القياسية بدون ذلك
 او ما يفي به الكلام
 من انما اي في
 الالة الاخبار على
 الدال على اي
 على الاخبار على
 في الخبر على
 كما كان

الدال على الاضمار في القسم التاليف الا انه اي الدال في الاضمار على شريطة
 التقية بعينه اي تباعده والدال على الاضمار في القسم التاليف سبق من الكلام ثم ان
 تقية العامل المفعول على شريطة التقية اما بلفظ مع معناه كما في زيد اخبرني اي اخبرني زيد
 خبرته ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل الموضوعة لانه مشغول بعنه تقية لانه مفعول
 وليس لمزيد مفعول واحد واما معناه كزيد امرت به بمعنى جعلت على طريق زيد
 الان مودك شخص يدل على جعل على الطريق ويمتنع ان يصير مودك لانه لا يعمل التقية
 بدون كسطة لانه فعل لازم ولا واسطة في زيد في مثالي اوللام معناه كخبرني واخبرني
 غلاما بمعنى امرت غدا والاف ضرب الغلام سبيلهم لانه السبيل ولا يجوز تقدير
 ضربت قبل مودك لان ضرب الغلام لا يدل على ضرب سبيله والرفع في هذه الصور
 احسن وان كان النصب كشيء الاستعمال لعدم الحاجة في الرفع الى الاضمار الذي
 يحتاج الى التقية قد تمت شرح المصباح المسمى بالافتتاح بعنوان
 الله ملك الوهاب وقد وقع فراغ من تحرير هذا الكتاب في يوم چهارشنبه
 في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستمائة
 بعد الالف

١٠٩٤

Sign	initial
in	ijm
y	
ISBN	699

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم ان ابواب التصريف خمسة وثلاثون باباً ستة منها للشلا في الجرد الباب الاول
فَعَلَ يَقَعْلُ موزونة نصر ينصرف علامة ان يكون عين فعلة مفتوحاً في الماضي ومضموناً
في المضارع وبناءه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً مثال المتعدي نحو ضرب زيد عمرو
ومثال اللازم نحو خرج زيد المتعدي وهو ما جاوز فعل الفاعل الى مفعول به
واللازم هو ما لم يتجاوز فعل الفاعل الى مفعول به بل وقع في الفاعل
بنفسه الباب الثاني فَعَلَ يَقَعْلُ موزونة ضَرَبَ يَضْرِبُ
وعلامته ان يكون فعله مفتوحاً في الماضي ومكسوراً في المضارع
وبناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً مثال المتعدي نحو ضرب
ضرب زيد عمرو ومثال اللازم نحو جلس

زيد الباب الثالث

فَعَلَ يَقَعْلُ موزونة

فَتَحَ يَفْتَحُ

وعلامته

وعلامته ان يكون عين فعلة مفتوحاً في الماضي والمضارع بشرط

ان يكون عين فعلة او لام فعلة احد حرفي من حروف الحلق وهي

هـ الخاء والحاء والعين والفتحة والهمزة والهاء ونبأه

ايضا للتعدية غالباً الا ان كان قد يكون لازماً مثال المتعدي نحو فتح

زيد الباب ومثال اللازم نحو ذهب زيد الباب الرابع فعل يفعل

موزونة علم يعلم وعلامته ان يكون عين فعلة مكسوراً في الماضي

ومفتوحاً في المضارع ونبأه ايضاً للتعدية غالباً الا ان كان قد يكون

لازماً مثال المتعدي نحو علم زيد المسئلة ومثال اللازم نحو حمل زيد

الباب الخامس فعل يفعل موزونة حسن يحسن وعلامته ان يكون

عين فعلة مضموناً في الماضي والمضارع ونبأه ان يكون لازماً نحو ضحك زيد

الباب السادس فعل يفعل موزونة حسب يحسب وعلامته ان يكون

منه ما فيه من مضارع
فعل يفعل موزونة
منه ما فيه من مضارع
فعل يفعل موزونة
منه ما فيه من مضارع
فعل يفعل موزونة
منه ما فيه من مضارع
فعل يفعل موزونة
منه ما فيه من مضارع
فعل يفعل موزونة

فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم
فعل متعدي فيه دروز علم



تکلیف

وَبَاكَ عَلَى الْوَلَدِ وَبَاكَ عَلَى الْوَلَدِ

المطروحة طلب حصول التوشى وعن تعلّق الفعل المتعدى بشيء

فاعل من فعل الملة الم الفعل يبتدئ
 زيادة المدي فقال الم ملبس
 اولور دقي اهنة زيادة اولسه
 تشبيه ملبس اولور دقي اوله
 زيادة اولسه فعل ابتداء ملبس
 اوله - به به

[illegible]

بش چغل اولانسه اولدی
بش باب اولدی

نحو كسرت الدجاج فانكسرت الدجاج فان انكسار الدجاج

ان حصل عن تعلّق الفعل الذي هو الفعل المقدري **الباب الثاني** انقل

يفعل انقلًا موزونًا مجتمع بجميع اجتماعا وعلامته ان يكون ماضيه

على خمسة احرف بزيادة الهززة في اوله والتام بين الفاء والعين ونبأؤه ايضا

للمطوعة مثال المطوعة فخرجت الابل فاجتمع ذلك الابل فان اجتماع

الابل ان حصل عن تعلّق الفعل المقدري **الباب الثالث** افعل يفعل انقلًا

لا يقال لهذا الباب باب الافعال موزونًا مجتمعًا بجماعه وعلامته ان يكون

ماضيه على خمسة احرف بزيادة الهززة في اوله وحذف آخره في آخره من جنس

لام فعله ونبأؤه لمبالغة اللازم وقيل للالوان والعين مثال الالوان

نحو احم ذيل وقال العيوب نحو احم ذيل **الباب الرابع** تفعل تفعل

تفعلًا ويقال لهذا الباب باب التفعل موزونًا بجماعه وعلامته

ان يكون

ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وحذف آخره من

الفاء والعين من جنس عين فعله ونبأؤه للتكليف ومعنى التكليف تخمّل

الطلب شيًا بعد شيء نحو تعلّمت العلم مسئلة بعد مسئلة **الباب الخامس**

تفاعل تفاعل تفاعلًا ويقال لهذا الباب باب التفاعل موزونًا

تباعداً يتباعداً تبعادًا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف

بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين ونبأؤه للمشاركة

بين الاثنين نحو تبعاد ذيل عروا فصاعداً نحو تصالح القوم

النوع الثالث هو ما زيد على الثلاثي ثلثة احرف وهو اربع اجزاء

الباب الاول استفعل يستفعل استفعلاً ويقال لهذا الباب باب

الاستفعال موزونًا مستخرج يستخرج استخرجًا وعلامته ان يكون

ماضيه على خمسة احرف بزيادة الهززة والسين والتاء في اوله ونبأؤه

فصاعداً مثال المشاركة بين الاثنين

على اربعة احرف ان يكون جميع حروفه اصلية وبناء للتقديم غالباً
 وقد يكون لازماً مثال المتعدي يخرج ذيل الج قد خرج ذلك
 الج ومثال اللازم رزح ذيد وستة من الملقى يخرج ويقال
 لهذه الستة الملقى بالياء الباب الاول فوعل يفوعل فوعلة
 وفي عالا ويقال لهذا الباب الفوعل موزون وحقول بحوعل حولة
 وهي قالا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف زيادة الواو ^{الفاء}
 والعين بناء ^{و بناءه لازم} الباب الثاني فيعل فيفعل
 فيعلة وفيعلا ويقال لهذا الباب الفعلة موزون بسيط
 بسيطة وبطاراً وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف زيادة
 الياء بين الفاء والعين وبناء للتقديم الباب الثالث
 فعمل يفعمل فمولة وفمولا ويقال لهذا الباب الفمولة

موزون

موزون موزون موزون موزون وبناء للتقديم ان يكون ماضيه
 على اربعة احرف زيادة الواو بين العين واللام وبناء للتقديم
 موزون ذيد الباب الرابع فعيل فيفعل فيعلة وفيعلا ويقال
 لهذا الباب الفعلة موزون عشرين عشرين وعشراً وعلامته
 ان يكون ماضيه على اربعة احرف زيادة الياء بين العين
 واللام بناء ^{و بناءه لازم مثاله} الباب الخامس فعمل
 فيفعل فمولة وفمولا ويقال لهذا الباب الفمولة موزون جلي
 جلي جلية وجلياً وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف
بناء ^{و بناءه مستند} الباب السادس فعلى فيفعل فعلة وفمولا ويقال لهذا
باب الفعلة موزون سلقى يسلقى سلقية وعلقا وعلامته ان يكون

من الموزون بناء
 والبناء

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة اخرف بزيادة التاء في اوله
 والياء في الفاء والعين ^{بناءؤه لازم} وهو المفعول في قوله **الباب الرابع**
 نقول موزون ترهوك وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
 اخرف بزيادة التاء في اوله والواو بين العين واللام وهو اللام
 بناءه لازم يجوز ترهوك **الباب الخامس** تفعل موزون ترهوك
 وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة اخرف بزيادة التاء في اوله
 والياء في آخره ^{الواو لازم} وهو اللام ومعنى الحاق اتحاد المصدرين في اللفظ
 والمحقق واعلم ان حقيقة الحاق في هذه الحقائق بزيادة
 غير التاء مثل لان الحاق في جلب انما هو بتكرار الباء والتاء
 اتحادا بغير معنى المطاوعة كما كان في تدخرج لان الحاق لا يكون
 في اول الكلمة بل في وسطها او آخرها على ما صرح في شرح المفصل
 وتكون تدخرجوه دولا تامطاوعة مفادته

انما هو بتكرار الباء والتاء
 تدخرجوه دولا تامطاوعة مفادته
 تدخرجوه دولا تامطاوعة مفادته

واثنان الحاق لخرج **الباب الاول** افعل يفعل افعل الموزون
 افعل يفعل افعل اساسا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
 اخرف بزيادة الهضرة في اوله والنون بين العين واللام
 آخر من جنس المفعول في آخره وبناءه لمبالغة اللام لا يقال
 قس الرجل ويقال افعل الرجل **الباب الثاني** افعل موزون ترهوك
 اسلفي وعلامته ان يكون ماضيه على ستة اخرف بزيادة الهضرة
 في اوله والنون بين العين واللام والياء في آخره ^{بناءؤه لازم} **اعلم** ان الفعل
 المنصغر في هذه الابواب اقاندا في مجدة السالم نحو كرم واقاندا في مجدة السالم
 غير السالم نحو وعد واقا الرباعي المجدة السالم نحو ذر ح واقا الرباعي
 المجدة غير السالم نحو سوس واقا الثلاثي مديد فيه سالم نحو كرم
 واقا الثلاثي مديد فيه غير السالم نحو وعد واقا الرباعي مديد فيه

انما هو بتكرار الباء والتاء
 تدخرجوه دولا تامطاوعة مفادته
 تدخرجوه دولا تامطاوعة مفادته

باب معرفة كونه حيوانا من حيوان
 سالم خفي تخرج واما الرباعي مذيذ فيه غير السالم خفي تخرج واما يقال
 لهذا الاقسام الاقسام الثمانية **واعلم** ان كل فعل ما صح وهو الذي
 ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة وهي الواو والياء
 والالف والهمزة والتضعيف خفي تخرج واما مثال هو الذي يكون في مقابلة
 الفاء حرف فحرف من حروف العلة خفي تخرج ويسر وعد واما اجوف وهو الذي يكون
 في مقابلة العين حرف من حروف العلة خفي تخرج قال وقال واما ناقص وهو
 الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة خفي تخرج او رعي
 واما الفيف وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة وهو على معنى
 الاول ليفي القرون وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان
 من حروف العلة وهو على معنى الثاني ليفي القرون وهو الذي
 يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من حروف العلة وهو على معنى
 واما

افرسه ووقه كونه تمام اوله قد به ليل ابا بارت الله اول كبد به ليل ووقه كونه تمام
 اوله قد به ليل ابا بارت الله اول كبد به ليل ووقه كونه تمام

واما مضاعف وهو الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد
 واحد خفي تخرج اصله مدد وحذف حركته دال او ياء ثم دعت
 في الدال الثانية فصار مدد والادغام اده حال احد التجاسين
 في الآخر وهو ثلثة الاول واجب وهو ان يكون الحرفان المتجانسين
 متساويين او يكون الحرف الاول ساكنا والحرف الثاني مفتوحا خفي تخرج
 يمدد والثاني جائز وهو الذي ان يكون الحرف الاول من التجاسين
 مفتوحا والثاني ساكنا بسكون عارض خفي تخرج لم يمدد بحركات الدال اصله
 لم يمدد تنقلت حركته الدال المعطى اليه لم تنقل حركته الدال الثانية
 اقا بالفتحة او بالضم او بالكسرة ليكون ساكنا عارضا **والثالث**
 مستع وهو الذي يكون الاول من التجاسين مفتوحا والثاني
 ساكنا بسكون اصلية خفي تخرج مددت الي مددنا **واما حموز** وهو الذي

رأى
 ٣

يكون احد حرفي الاصلية المهمزة مخي احد وقرء فان كان المهمزة
 في مقابلة فائيه يسمى مهموز القاء مخي احد وان كان في مقابلة عينه
 يسمى مهموز العين وان كان في مقابلة لامه يسمى مهموز الراء
 او الفعل
وهذه الاقسام السبعة تجتمعها هذا البيت صحيح است مثالا لست
 مضاعف لفيف ناقص مهموز اجوف من الكتاب بعد ان الله

مثال النقص الملك الوهاب **بسم الله الرحمن الرحيم**

نقص فعل مضارع بناء معلوم مفرد غائب معاني يردم اليه غائب من غير حاله بالبحر زمانه	نقص فعل مضارع بناء معلوم مفرد غائب معاني يردم اليه غائب من غير حاله بالبحر زمانه	نقص فعل مضارع بناء معلوم مفرد غائب معاني يردم اليه غائب من غير حاله بالبحر زمانه
نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه	نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه	نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه
نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه	نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه	نقص اسم مفعول مفرد مذكر متعدي يؤدم ولا يمتد براس البحر زمانه



8260